مُحَاضَـــرَاتٌ فِـــي

النَّحْـــوِ وَالصَّـــرْفِ

(المُسْتَوَى الثَّالِثِ)

أَعَدَّهَا وَجَمَعَ مَادَّتَهَا:

د. حُسَام فَرَج مُحَمَّد أَبُو الحَسَن

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

قسم اللغة العربية

كلية الآداب بقنا

بيانات الكتاب

الكلية: الآداب

الفرقة: الثالثة

التخصص: اللغة العربية

عدد الصفحات: ١٧٠

إعداد: أ.م.د/ حسام فرج محمد أبو الحسن

المحتوى

أولًا: النحو	٤
المفعول به	٦
المفعول المطلق ونائبه	٢١
المفعول لأجله	٣٠
المفعول معه	٣٣
المفعول فيه	٣٨
المنادى	٥٥
التمييز	٧٢
الحال	٨٢
الاستثناء	١٠٠
النعت	١١٥
التوكيد	١٢٣
البدل	١٢٦
عطف البيان وعطف النسق	١٣١
ثانيًا: الصرف	١٣٩
التصغير	١٤٠
النسب	١٥٠
المراجع	١٦٩

((أولا: النحو))

((المنصوبات))

المفعول به

هو اسمٌ دلَّ على شيءٍ وقع عليه فعلُ الفاعلِ، إثباتًا أو نفيًا، ولا تُغيَّر لأجله صورةُ الفعل، فالأولُ، نحو: (برَيتُ القلمَ)، والثاني، نحو: (ما بَرَيتُ القلمَ).

وقد يَتعدَّدُ، المفعولُ به، في الكلام، إن كان الفعل متعدِّيًا إلى أكثرَ من مفعول به واحدٍ، نحو: (أعطيتُ الفقيرَ دِرهمًا، ظننتُ الأمرَ واقعًا، أعلمتُ سعيدًا الأمر جَليًّا).

أَقسامُ المفعولِ بِهِ

المفعولُ بِهِ قسمانِ: **صريحٌ**، و**غيرُ صريح**.

أولا، الصّريحُ: وهو قسمان: **ظاهرٌ** و **ضميرٌ متَّصلٌ أو منفصلٌ**:

١- الاسم ظاهر: وهو أن يظهر المفعول به ككلمة مستقلة داخل الجملة سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا أو اسما منقوصا أو اسما مقصورا أو اسم إشارة أو اسما موصول، مثال:

- **كتب الطالب الدرس** (الدرس: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره)

٢- الضمير المتصل: وهو ضمير يتصل بالفعل يكون في محل نصب مفعول به ويتضمن

- ياء المتكلم ونا المتكلمين: مثال: **أعجبني الكتاب.** (ياء المتكلم: ضمير مبني في محل نصب مفعول به)

- كاف المخاطب والمخاطبة، وكما للمثنى وكم للجمع المذكر و(كن) للمخاطبات المؤنث، مثال: **أسعدكم الموضوع.** (كم: ضمير مخاطب مبني في محل نصب مفعول به).

- هاء الغائب أو الغائبة، هما للمثنى وهم للغائبين وهن للغائبات، مثال: **زاره أحمد اليوم.** (الهاء: ضمير غائب مبني في محل نصب مفعول به).

٣- **الضمير المنفصل،** وتشمل الضمائر المنفصلة التي يمكن نصبها كمفعول به ما يلي:

- إياي للمتكلم، إيانا للجمع (أي المتكلمين).
- إياكِ للمخاطبة وإياكَ للمخاطب.
- إياكما للمخاطبات المثنى مذكر أو مؤنث، إياكم للجمع، إياكن لجمع المؤنث.
- إياها للغائبة وإياهن للغائبات وإياهم للغائبين المذكر.

مثل: ﴿**إيَّاكَ نعبدُ، وإيَّاك نستعين**﴾، ومثل: (**إياها تحترم الناس**)، (إياها: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به).

ثانيا، المفعول غيرُ الصريحِ: وهو ثلاثةُ أقسام: **مُؤوَّلٌ بمصدر بعدَ حرفٍ مصدَريٍّ**، نحو: (علِمتُ أنكَ مجتهدٌ)، **وجملةٌ مُؤوَّلة بمفردٍ**، نحو: (ظننتك تجتهد)، **وجارٌّ ومجرور**، نحو: (أمْسكْتُ بيدِكَ)، وقد يَسقُطُ حرفُ الجرِّ فينتصبُ المجرورُ على أنه مفعولٌ به، ويُسمّى (المنصوبَ على نزعِ الخافضِ)، فهو يَرجعُ إلى أصلهِ من النصب، كقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ، ولم تَعوجُوا كلامُكُمُ عَلَيَّ إذًا حَرَامُ

أَحكامُ المفعول بهِ

للمفعول به أربعةُ أحكام:

الحكم الأول، أنهُ يجبْ نصبُهُ:

يكون المفعول به منصوب دائمًا، ولكن تختلف علامة النصب، فيُنصب بالفتحة الظاهرة على آخره إذا كان مفردًا غير معتل الآخر، ويُنصب بالفتحة المقدرة إذا كان معتل الآخر، ويُنصب بالياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم، ويُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة إذا كان جمع مؤنث سالم، ويُنصب بالألف إن كان من الأسماء الخمسة (أب، أخ، حم، فو، ذو)، مثل:

– رأيت المعلم.

(المعلم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره).

– شاهدنا المسرحيتيْن.

(المسرحيتين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى).

– عاقب المعلم المُهْمِلِين.

(المهملين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم).

– رأيت مصطفى.

(مصطفى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ لأنه اسم مقصور).

– قرأت آيات من القرآن.

(آيات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم).

– نحترم ذا الأدب والعلم.

(ذا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة).

– أخرجت ما في حقيبتي.

(ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به).

– أخرجت هذه اللعبة.

(هذه: اسم إشارة مبني على السكون أو الكسر في محل نصب مفعول به).

– لاحق الشرطي الجاني.

(الجاني: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه اسم منقوص).

الحكم الثاني، أنه يجوزُ حذفُهُ لدليلٍ:

الأصل فى المفعول به أن يذكر؛ لأنه متلقى الحدث، وهو جهة وقوعه عليه، لكنه قد يحذف جوازا لغرض لفظى أو غرض معنوى، أو لدلالة عليه، أو للتضمين أو فى باب التنازع؛ وذلك على التفصيل الآتى:

أ. **الغرض اللفظى،** يحقق الغرض اللفظى من حذف المفعول به:

– **تناسب الفواصل**، كما فى قوله تعالى: ﴿**وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ**﴾، أى: وما قلاك.

– **الإيجاز**: كما فى قوله تعالى: ﴿**فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ**﴾، أى: تفعلوه، وقوله: ﴿**أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ**﴾، حيث حذف المفعولان للفعل (تزعم)، والتقدير: تزعمونهم شركاء.

ب. **الغرض المعنوى**: يحقق الغرض المعنويّ من حذف المفعول واحد من المعانى الآتية:

– **الاحتقار**: كما هو فى قوله تعالى: ﴿**كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ**﴾، أى: لأغلبنّ الكفار، فحذف المفعول به للتهوين من شأنهم.

– **الإيذان بالتعميم**، نحو القول: إذا ظهر الفساد هبّ المصلحون فزجروا عنه، أى: فزجروا الناس عموما، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ**﴾، ومنه أن تقول: (هو يعطى ويمنع، ويحيى ويميت، هو يسمع ويبصر...).

ج– **الدلالة عليه**، يجوز أن يحذف المفعول به للدلالة عليه، سواء أكانت دلالة معنوية، أم دلالة حالية يدلّ عليها مقتضى الحال أو السياق، من ذلك قوله تعالى: ﴿**فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ مُتَتَابِعَيۡنِ مِن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ**﴾، أى: فمن لم يجد رقبة، وهو مذكور فى الآية السابقة ﴿ **وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾، وفى القول: ليس ذلك لمن مدحت، ولا هذه صفة من وصفت، أى: مدحته، ووصفته.

ويكثر حذف مفعول الإرادة والمشيئة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ**﴾، أى: لو شاء هدايتكم، وقوله تعالى: ﴿**ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ**﴾، أى: لمن يشاء بسطه له.

د. **التضمين**، قد يحذف المفعول به لتضمن الفعل المتعدى معنى الفعل اللازم، فلا يكون مفعول به، من ذلك قوله تعالى: ﴿**فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ**﴾، أى: (يخرجون عن...).

الحكم الثالث، أنه يجوزُ أن يُحذَفَ فعلُهُ لدليل:

كقوله تعالى: ﴿**ماذا أنزلَ ربُّكم قالوا خيرًا**﴾، أي أنزلَ خيرًا، ويقال لك: (مَنْ أُكرِمُ؟)، فتقول: (العلماءَ)، أي أكرِمِ العلماءَ.

ويجبُ حذفهُ في الأمثال ونحوها مِما اشتهرَ بحذف الفعل، نحو: (الكلابَ على البَقَرِ)، أي أرسلِ الكلابَ، ونحو: (أمرَ مُبكياتِكَ، لا أمرَ مضحِكاتكَ)، أي: الزَمْ واقبَلْ، ونحو: (كلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرّ)، أي: ائتِ كلَّ شيءٍ، ولا تأتِ شتيمة حُرٍّ، ونحو: (أهلًا وسهلًا)، أي: جئتَ أهلا ونزلتَ سهلا، ومن ذلكَ حذفهُ في أَبواب: التحذير والإغراءِ، والاختصاص، والنَّعتِ المقطوع، وغير ذلك كما سيأتي في موضعه إن شاء الله.

الحكم الرابع، أن الأصلَ فيه أن يتأخرَ عن الفعلِ والفاعلِ: وقد يتقدَّمُ على الفاعلِ، أو على الفعل والفاعل معًا، كما سيأتي.

تَقديمُ المفعولِ بِهِ وتأخيرُهُ

الأصل في الفاعل أن يَتَّصل بفعله؛ لأنهُ كالجزءِ منه، ثُم يأتي بعدَهُ المفعولُ، وقد يُعكَسُ الأمرُ، وقد يَتقدَّمُ المفعولُ على الفعل والفاعل معًا، وكلُّ ذلك إمَّا جائزٌ، وإمَّا واجبٌ، وإمَّا مُمتنع.

تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر

يجوزُ تقديمُ المفعولِ به على الفاعلِ وتأخيرُه عنه في، نحو: (كتبَ زُهيرٌ الدرسَ، وكتبَ الدرسَ زُهيرٌ).

ويجب تقديمُ أَحدِهما على الآخر في خمس مسائل:

١- **إذا خُشيَ الإلتباسُ والوقوعُ في الشكِّ؛ بسبب خفاء الإعراب مع عدَمِ القرينةِ، فلا يُعلَمُ الفاعلُ من المفعول، فيجبُ تقديمُ الفاعل**، نحو: (عَلّمَ موسى عيسى)، و(أكرمَ ابني

أخي)، و(غلَب هذا ذاك)، فإن أُمِنَ اللّبسُ لقرينةٍ دالّةٍ، جازَ تقديمُ المفعولِ، نحو: (أكرمتْ موسى سَلمى)، و(أَضنتْ سُعدَى الحُمّى)، و(أكل الكمثرى عيسى).

٢- **أن يتصلَ بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ إلى المفعول، فيجبُ تأخيرُ الفاعل وتقديمُ المفعولِ**، نحو: (أكرمَ سعيدًا غلامُهُ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿**وإذْ ابتلى إبراهيمَ رَبُّهُ بكلماتٍ**﴾، وقولهُ: ﴿**يومَ لا ينفع الظّالمينَ مَعذِرتُهم**﴾، ولا يجوزُ أن يقال: (أكرم غلامُهُ سعيدًا)، لئلا يلزمَ عَودُ الضمير على مُتأخر لفظًا ورتبةً، وذلك محظورٌ، وأما قولُ الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَجدًا أَخلَدَ الدَّهْرَ واحِدًا مِنَ النَّاسِ، أَبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِما

وقوله غيره:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ الْعاوِياتِ، وقَدْ فَعلْ

وقول الآخر:

جَزَى بَنُوهُ أبا الْغَيْلانِ عنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزَى سِنِّمار

فضَرُورةٌ، إن جازتْ في الشعر، على قبُحها، لم تَجزْ في النّثر.

فإنِ اتّصل بالمفعول ضميرٌ يعودُ على الفاعل، جازَ تقديمهُ وتأخيرُهُ فتقول: (أكرمَ الأستاذُ تلميذَهُ)، و(أَكرمَ تلميذَهُ الأستاذُ)؛ لأنَّ الفاعلَ رتبتُهُ التقديمُ، سواءٌ أَتقدّمَ أَم تأخّر.

٣- **أَن يكون الفاعلُ والمفعولُ ضميرينِ، ولا حصرَ في أَحدهما**، فيجبُ تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعول به، نحو: (أَكرمتُه).

٤- **أَن يكون أَحدُهما ضميرًا متصلًا، والآخر اسمًا ظاهرًا**، فيجبُ تقديمُ الضمير منهما، فيُقدّمُ الفاعلُ في، نحو: (أكرمتُ عليًا)، ويُقدّمُ المفعولُ في، نحو: (أكرَمني علي)، وجوبًا.

٥- **أَن يكون أَحدُهما محصورًا فيه الفعلُ بإلا أَو إنما**، فيجبُ تأخيرُ ما حُصِرَ فيه الفعلُ، مفعولًا أو فاعلًا، فالمفعولُ المحصورُ، نحو: (ما أَكرمَ سعيدٌ إلا خالدًا)، والفاعلُ المحصورُ، نحو: (ما أكرمَ سعيدًا إلا خالدٌ)، و(إنما أَكرمَ سعيدًا خالدٌ).

ومعنى **الحصر** في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره، وذلك يكون ردًّا على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره، أو عليه وعلى غيره، ومعنى الحصر في الفاعل أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره؛ وذلك يكون ردًا على من اعتقد أن الفاعل غيره، أو هو وغيره.

وقد أَجازَ بعضُ النُّحاة تقديمَ أحدِهما وتأخيرَ الآخرِ، أيًّا كان المحصورُ فيهِ الفعلُ، إذا كان الحصرُ بإلا، تَمسكًا بما ورَدَ من ذلك، فمن تقديم المفعولِ المحصورِ بـ(إلا) قولُ الشاعر:

وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ ولا أَهلِ

وقول الآخر:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ ساعةٍ فَما زادَ إلا ضِعْفَ ما بِي كَلامُها

ومن تقديم الفاعلِ المحصورِ بها قولُ الشاعر:

ما عابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذي كَرَم ولا جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

وقول غيره:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنَّارِ جارَهُمُ! وَهَلْ يَعَذِّبُ إلاَّ اللهُ بالنَّارِ؟!

وقولُ الآخر:

***فَلْم يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا عَشِيَّةَ آناءُ الدِّيارِ، وِشامُها**

والحق أَن ذلكَ كله ضَرورَةٌ سَوَّغَها ظهورُ المعنى المرادِ ووضُوحهُ، وسَهّلها عدمُ الالتباسِ، واعلم أَنهُ متى وجبَ تقديمُ أَحدِهما، وجبَ تَأخيرُ الآخر بالضرورة.

تقديم المفعول على الفعل والفاعل معًا

يجوزُ تقديمُ المفعول به على الفعل والفاعل معًا في، نحو: (عليًّا أَكرمتُ، وأَكرمتُ عليًّا)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**فَفريقًا كذَّبتم وفَريقًا تقتلونَ**﴾.

ويجبُ تقديمهُ عليهما في أَربع مَسائلَ:

١- **أَن يكونَ اسمَ شرطٍ**، كقولهِ تعالى: ﴿**من يُضلِلِ اللهُ فما لهُ من هادٍ**﴾، ونحو: (أَيَّهُمْ تُكرِمْ أُكرِمْ)، أَو مضافًا لاسمِ شرطٍ، نحو: (هدْيَ من تَتبعْ يَتبعْ بَنوكَ).

٢- **أَن يكونَ اسمَ استفهامٍ**، كقولهِ تعالى: ﴿**فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرونَ**﴾، ونحو: (من أَكرمتَ؟ وما فعلتَ؟ وكمْ كتابًا اشتريتَ؟)، أَو مُضافًا لاسم استفهامٍ، نحو: (كتابَ من أَخذتَ؟)، وأَجاز بعضُ العلماء تأخيرَ اسم الإستفهام، إذا لم يكن الاستفهامُ ابتداءً، بل قُصِدَ الاستثباتُ من الأمر، كأن يُقالَ: (فعلتُ كذا وكذا)، فتستثبِتُ الأمرَ بقولكَ: (فعلتَ ماذا؟)، وما قولُهم ببعيدٍ من الصواب.

٣- **أَن يكون (كمْ) أَو (كأيِّنْ) الخَبريَّتينِ**، نحو: (كم كتابٍ مَلَكتُ!)، ونحو: (كأيِّنْ من عِلمٍ حَوَيتُ!)، أَو مضافًا إلى (كم) الخبريَّةِ، نحو: (ذَنبَ كم مُذْنِبٍ غَفرتُ!)، أما (كأين) فلا تضاف ولا يضاف اليها، وإنما وجب تقديم المفعول به إن كان واحدًا مما تقدم؛ لأنّ هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوبًا، فلا يجوز تأخيرها.

٤- **أَن ينصبهُ جوابُ (أَما)، وليسَ لجوابها منصوبٌ مُقدَمٌ غيرُهُ**، كقولهِ تعالى: ﴿**فأمّا اليتيم فلا تَقهرْ، وأَمَّا السائلَ فلا تَنهرْ**﴾، وإنما وجب تقديمه، والحالة هذه، ليكون فاصلًا بين (أما) وجوابها، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه، نحو: (أما اليوم فافعل ما بدا لك).

تقديم أحد المفعولين على الآخر

إذا تعدَّدَت المفاعيلُ في الكلام، فلبعضها الأصالةُ في التقدُّم على بعضٍ، إمّا بكونه مبتدأ في الأصل كما في باب (ظنَّ)، وإمّا بكونهِ فاعلًا في المعنى، كما في باب (أَعطى)، فمفعولا (ظنّ) وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا قلت: (علمت الله رحيمًا)، فالأصل: (اللهُ رحيمٌ)، ومفعولا (أعطى) وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى، فاذا قلت: (ألبستُ الفقير ثوبًا)، فالفقير فاعل في المعنى؛ لأنه لبس الثوب.

فإذا كان الفعل ناصبًا لمفعولين، فالأصلُ تقديمُ المفعولِ الأوَّل؛ لأنّ أصله المبتدأُ، في باب (ظَنَّ)؛ ولأنهُ فاعلٌ في المعنى في باب (أَعطى)، نحو: (ظننتُ البدرَ طالعًا)، ونحو: (أعطيتُ سعيدًا الكتابَ)، ويجوز العكسُ إن أُمِنَ اللَّبْسُ، نحو: (ظننتُ طالعًا البدرَ)، ونحو: (أَعطيتُ الكتابَ سعيدًا).

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائلَ:

١- **أَن لا يُؤْمنَ اللّبْسُ، فيجبُ تقديمُ ما حقّهُ التقديمُ، وهو المفعولُ الأول**، نحو: (أَعطيتكَ أَخاكَ)، إن كان المخاطَبُ هو المُعطى الآخذَ، وأخوهُ هو المعطى المأخوذ، ونحو: (ظننت سعيدًا خالدًا)، إن كان سعيدٌ هو المظنونَ أنه خالدٌ، وإلا عكستَ.

٢- **أن يكونَ أحدُهما اسمًا ظاهرًا، والآخر ضميرًا، فيجبُ تقديمُ ما هو ضميرٌ، وتأخيرُ ما هو ظاهرٌ**، نحو: (أعطيتُكَ درهمًا)، و(الدرهمَ أعطيتُهُ سعيدًا).

٣- **أن يكون أحدُهما محصورًا فيه الفعلُ، فيجبُ تأخير المحصور، سواءٌ أكان المفعولَ الاولَ أم الثاني**، نحو: (ما أعطيتُ سعيدًا إلا دِرهمًا)، و(ما أعطيتُ الدرهمَ إلا سعيدًا).

٤- **أن يكونَ المفعولُ الأولُ مشتملًا على ضمير يعودُ إلى المفعول الثاني، فيجب تأخيرُ الأول وتقديم الثاني**، نحو: (أعطِ القوسَ باريَها).

فلو قُدِّم المفعولُ الأول لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأن المفعول الثاني رتبته التأخير عن المفعول الأول، أما إن كان المفعول الثاني مشتملًا على ضمير يعود الى المفعول الأول، نحو: (أعطيت التلميذَ كتابه)، فيجوز تقديمه على المفعول الأول، نحو: (أعطيتُ كتابه التميذَ)؛ لأن المفعول الأول، وإن تأخر لفظًا، فهو متقدم رتبة.

الإغراءُ والتَّحْذيرُ

الإغراءُ: نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ الترغيبَ والتشويقَ والإغراءَ، ويقدَّرُ بما يُناسبُ المقامَ كالزَمْ واطلُبْ وافعلْ، ونحوها، و**فائدتُه** تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعلُه، نحو: (الاجتهادَ الاجتهادَ) مو (الصِدقَ وكرَمَ الخلقِ).

أما **التَّحذيرُ** فهو: نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوف يُفيدُ التَّنبيهَ والتّحذيرَ، ويُقدّرُ بما يُناسبُ المقامَ كاحذَرْ، وباعِدْ، وتَجنَّبْ، و(قِ)، وتَوَقَّ، ونحوها، و**فائدتُهُ:** تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبَهُ.

صورُهُما

يشترك المغرى به والمحذر منه في المجيء على ثلاث صور وهي (الإفراد، والتكرار والعطف)، أما المحذر منه فينفرد بصورة خاصة به وهي (إياك)، كما يكون الفعل محذوفا وجوبا إن كان المغرى به أو المحذر منه مكررا أو معطوفا عليه، ويكون الحذف جائزا في حالة الإفراد، وتوضيح ذلك كالآتي:

١- أنْ يأتيَ الاسمُ مفردًا منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ جوازا تقديرُهُ: الزمْ (في الإغراء)، أو اجتنبْ أو احذرْ (في التحذير)، مثال:

الإغراءُ: الاجتهادَ فإنَّهُ طريقُ النَّجاحِ.

التّحذيرُ: الكسلَ فإنَّهُ طريقُ الفشلِ.

٢ - أنْ يأتيَ الاسمُ مكرَّرًا، ويعرب الاسم الثاني المكرر توكيدًا لفظيًّا، مثال:

الإغراء: العلمَ العلمَ يا أبناءَ الوطن.

التّحذير: الذّلَّ الذّلَّ أيُّها العربُ فإنَّهُ ليسَ من صفاتِكُمْ

٣- أنْ يأتيَ المُغرى به أو المحذَّرُ منه معطوفًا عليه، مثال:

الإغراء: الجدَّ والاجتهادَ أيُّها الطّلاّبُ.

التّحذير: الكسلَ والتّهاونَ أيّها الطُّلاَّبُ.

٤- ينفردُ أسلوبُ التّحذيرِ بصورةٍ أُخرى، وذلك بأنْ تبدأَ جملتَهُ بضميرِ النّصبِ (إيّا) معَ ضميرِ المخاطَبِ المناسبِ، ولهُ صورٌ عدَّةٌ:

أ- أنْ يأتيَ المحذَّرُ منه معطوفًا على الضّميرِ إيّا، نحو: (إيّاك والحسدَ).

ب- أنْ يأتيَ الضَّميرُ ثُمَّ يُؤتى بالاسمِ المحذَّرِ منه بعده من دون عطف: (إيَّاكَ الكسلَ).

ج- أنْ يأتيَ الضَّميرُ مكرَّرًا ثُمَّ يُعطفُ عليه بالاسمِ المحذَّرِ منه: (إيَّاكَ إيَّاكَ والكسلَ).

د- أنْ يأتيَ الضَّميرُ مكرَّرًا ثُمَّ يأتيَ الاسم المحذَّر منه: (إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ).

هـ- أنْ يأتيَ المحذَّرُ منه مجرورًا بمن بعدَ الضَّميرِ إيَّا: (إيَّاكُم من اليأسِ).

ملاحظةٌ:

يجوزُ حذفُ (من) إذا جاءَ المحذَّرُ منه مصدرًا مؤوّلًا، نحو: (إيَّاكُم أنْ تَظلمُوا).

أما إعراب مثل تلك الأساليب فيكون كالآتي:

١- إياك الكذب:

إيّا: ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ مفعول به أول لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أُحذِّرُ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنا، والكافُ للخطابِ، والكذبَ: مفعولٌ به ثان للفعل أُحذِّرُ المحذوف وجوبا.

٢- إياك والكذب:

إيّا: ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ مفعول به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أُحذِّرُ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنا، والكافُ للخطابِ، والواوُ حرفُ عطفٍ، والكذبَ: مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ اجتنبْ أو اِحذرْ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنت وجملةُ اجتنب الكذبَ معطوفةٌ على ما قبلها لا محلَّ لها من الإعرابِ.

٣- إياك إياك الكذب:

إيّا: ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ مفعول به أول لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أُحذِّرُ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنا، والكافُ للخطابِ، وإياك الثانية توكيد لفظي، والكذبَ: مفعولٌ به ثان للفعل أُحذِّرُ المحذوف وجوبا.

٤- إياك إياك والكذب:

إيّا: ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ مفعول به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أُحذِّرُ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنا، والكافُ للخطابِ، والواوُ حرفُ عطفٍ، وإياك الثانية توكيد لفظي، والكذبَ: مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ اجتنبْ أو اِحذرْ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنت وجملةُ اجتنب الكذبَ معطوفةٌ على ما قبلها لا محلَّ لها من الإعرابِ.

٥- إياك من الكذب:

إيّا: ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ مفعول به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أُحذِّرُ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنا، والكافُ للخطابِ، من: حرف جر مبني على

السكون (حُرِّكَ للفتح حتى لا يلتقي ساكنان) لا محل له من الإعراب، والكذبِ: اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف.

٦- **إياك أن تكذب:**

إيّا: ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ مفعول به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أُحذِّرُ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديرُهُ أنا، والكافُ للخطابِ، أن: حرف ناسخ مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وتكذبَ: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، المصدر المؤول في محل نصب مفعول به ثان للفعل (أُحَذِّرُ) المحذوف وجوبا.

الاختِصاصُ

هو اسمٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ (أخصُّ)، يأتي بعدَ ضميرِ تكلُّمٍ ليبيِّنَ المقصودَ منه، ويسمَّى هذا الاسمُ المنصوبُ بالاسمِ المُختصِّ، أو المنصوبِ على الاختصاص، كقولِ الشاعر:

نحنُ – أبناءَ يعربٍ- أعربُ النَّـ ـاس لسانًا وأنضرُ النَّاسِ عُودا

أبناءَ: اسمٌ منصوبٌ على الاختصاصِ، أو مفعولٌ به منصوبٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ أخصُّ، وقد بيَّنَ المقصودَ بالضّميرِ (نحنُ).

واعلمْ أن الأكثر في المختصِّ أن يَلي ضميرَ المتكلِّمِ، كما رأيتَ، وقد يلي ضميرَ الخطاب، نحو: (بكَ – اللهَ، ارجو نجاحَ القصدِ) و (سُبحانَكَ – اللهَ – العظيمَ)، ولا يكون بعدَ ضميرِ غيبة، ولما كان الضمير فيه شيء من الإبهام والغموض فإن هذا الاسم يوضحه ويبين المقصود منه، أي يبين المخصوص الذي نريده من الكلام، ومن ثَمَّ يفيد معنى القصد والتخصيص، وأغلب ما يكون استعماله في جملة اسمية، يعرب الضمير فيها مبتدأ، ثم يوجد بعده الاسم الذي يوضح المراد من الضمير، ثم يوجد الخبر.

مكونات الاختصاص

أما مكوناته فهي كما يأتي:

١- ضمير.

٢- اسم مختص.

٣- معنى يعود أو يكمل الجملة المبدوء بها الضمير.

صور الاسم المختص

وللاسم المختص صور ثلاثة هي:

١- **أن يأتي معرفا بأل وهذا هو الغالب**، مثل: (نحن - المسلمين- موحِّدون).

٢- **أن يأتي مضافا إلى معرفة**، مثل: (نحن -جنودَ الجيش- ندافع عن الوطن).

٣- **أن يكون الاختصاصُ بلَفظ (أَيُّها وأَيَّتُها)**، فيُستعملان كما يستعملان في النّداءِ، فيبنيان على الضمِّ، ويكونانِ في محلِّ نصبٍ بأَخُص محذوفًا وجوبًا، ويكونُ ما بعدَهما اسما مُحَلًّى بألْ، لازمَ الرفعِ على أنه صفةٌ لِلَفظهما، أو بدلٌ منه، أو عطفُ بيانٍ لهُ، ولا يجوزُ نصبه على أنه تابعٌ لمحلّهما من الإعراب، وذلك، نحو: (أَنا أفعلُ الخيرَ، أيُّها الرجلُ، ونحن نفعلُ المعروفَ، أيُّها القومُ).

ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص، وإن كان ظاهره النداء، والمعنى: (أنا أفعل الخير مخصوصًا من بين الرجال)، و(نحن نفعل المعروف مخصوصين من بين القوم)، و(اللهمّ اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب)، ولم ترد بالرجل إلا نفسك ولم يريدوا بالرجال والعصابة إلا أنفسهم، وجملة (أخص) المقدّرة بعد (أيها وأيتها) في محل نصب على الحال، ومن أمثلته أيضًا: (أنا -أيها العربي- كريم)، و(أنا -أيتها الطالبة- أسعى إلى العلم).

أغراض المفعول به على الاختصاص

١- **الفخر**، نحو: نحن - المسلمين - خير أمة خرجت للناس.

٢- **التواضع**، نحو: نحن - منكوبي السيل - نحتاج إلى العون.

٣- **البيان**، نحو: نحن - العلماء - نعرف واجب الوطن.

ملحوظة

- الاسم النكرة الواقع بعد ضمير المتكلم يعرب –في الغالب–خبرا لا مختصا، لاحظ:

أنا **معلمٌ** أربي الأجيال **و** أنا **المعلمَ** أربي الأجيال

فكلمة (معلم): خبر، وكلمة (المعلم): اسم مختص.

المفعول المطلق وَنَائِبُهُ

هو مَصدرٌ مشتقٌ من لفظِ عامله تأكيدًا لمعناهُ، أو بيانًا لِعَددِهِ، أو بيانًا لنوعهِ، أو بَدَلًا من التلفُّظِ بفعلهِ، فالأول، نحو: ﴿**وكلّم اللهُ مُوسى تكليمًا**﴾، والثاني، نحو: (وقفتُ وقفتينِ)، والثالثُ، نحو: (سرتُ سيرَ العُقلاءِ)، والرابعُ، نحو: (صَبرًا على الشدائد).

الْمَصْدَرُ الْمُبْهَمُ وَالْمَصْدَرُ الْمُخْتَصُّ

المصدرُ نوعانِ: **مُبهمٌ ومُختَص**.

فالمُبهم: هو ما يُساوي معنى فعلهِ من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ، وإنما يُذكرُ لمجرّد التأكيد، نحو: (قمتُ قيامًا، وضربتُ اللصّ ضربًا)، أو بدَلًا من التّلفّظِ بفعلهِ، نحو: (إيمانًا لا كُفْرًا)، ونحو: (سَمعًا وطاعةً)، إذِ المعنى: (آمِنْ ولا تكْفُرْ، وأَسمعُ وأُطيعُ).

ومن ثمَّ لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعهُ؛ لأنَّ المؤكدَ بمنزلةِ تكرير الفعلِ، والبدل من فعلهِ بمنزلةِ الفعلِ نفسهِ، فعُومِلَ مُعاملتَهُ في عدَمِ التثنيةِ والجمعِ.

والمختصُّ: هو ما زادَ على فعلهِ بإفادتهِ نوعًا أو عددًا، نحو: (سرتُ سَيرَ العُقلاءِ، وضربتُ اللصَّ ضرْبَتينِ، أو ضَرَباتٍ).

والمُفيدُ عَدَدًا يُثنّى ويُجمَعُ بلا خلافٍ، وأمّا المُفيدُ نوعًا، فالحقُّ أن يُثنَّى ويُجمَعُ قياسًا على ما سُمعَ منهُ كالعقولِ، والألبابِ، وغيرها، فيَصحُّ أن يُقالَ: (قمتُ قِيامَينِ)، وأنتَ تُريدُ نوعينِ من القيام.

ويَختصُّ المصدرُ بوصَفهِ، نحو: (سعيتُ في حاجتك سعيًا عظيمًا)، وبإضافته، نحو: (سرتُ سيرَ الصالحينَ).

الْمَصْدَرُ الْمُتَصَرِّفُ والْمَصْدَرُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ

المصدرُ المتصرّف: هو ما يجوزُ أن يكونَ منصوبًا على المصدريّة، وأن ينصرف عنها إلى وقوعهِ فاعلًا، أو نائبَ فاعلٍ، أو مبتدأ، أو خبرًا، أو مفعولًا بهِ، أو غيرَ ذلك، وهو جميعُ المصادر، إلا قليلًا جِدًّا منها.

والمصدر غيرُ المتصرّفِ: هو ما يُلازمُ النصبَ على المصدريَّة، أي المفعوليّة المطلقةِ؛ لا يَنصرف عنها إلى غيرها من مواقع الإعراب؛ وذلك نحو: (سبحان، ومَعاذَ، ولَبيّكَ، وسَعدَيكَ، وحنَانَيكَ، ودوَاليكَ، وحَذارَيك).

النائبُ عن المَصْدَر

تؤدي بعض الكلمات معنى المفعول المطلق، ولكنها ليست من لفظ العامل، تسمى نائبة عن المفعول المطلق وتكون منصوبة، ولتوضيح ذلك انظر للمثالين التاليين:

انتشر السلام بين الناس **سريعا**.

انتشر السلام بين الناس **انتشارا** سريعًا.

وينوب عن المفعول المطلق ما يأتي:

١- **اسم المصدرِ**: وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، ولكنه لم يساوه في احتوائه على جميع حروف عامله، أي أن حروفه ناقصة عن الحروف الموجودة في العامل، نحو:

﴿**وتبتّل إليه تبتيلًا**﴾	(تبتلًا)
توضأ المصلي وضوءًا	(توضأً)
واغتسل المسلم غُسلًا	(اغتسالًا)
كلّمته كلامًا	(تكليمًا)
أعطيتُك عَطاءً	(إعطاءً)
سلّمتُ سلامًا	(تسليمًا)

٢- **صفتهُ**، نحو قوله تعالى: ﴿**اذكروا الله كثيرًا**﴾، ونحو: (سرت أحسنَ السيرِ).

٣- **ضميرُهُ العائدُ اليهِ**، نحو: (اجتهدتُ اجتهادًا لم يجتهدهُ غيري)، ومنه قَولهُ تعالى: ﴿**فإني أعذِّبُهُ عذابًا لا أعَذبُهُ أحدًا من العالمينَ**﴾.

٤- **مرادفُهُ**: وذلك بأن يكون من غير لفظهِ، معَ تَقارُب المعنى، نحو: (شَنِئْتُ الكسلانَ بُغضًا)، و(قمت وقُوفًا)، و(أعجبني الشي حُبًا)، و(فرحت سرورا)، و(كرهته بغضا)، وكما قال الشاعر:

يُعْجبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمْرُ، حُبًّا ما لَهُ مَزِيدُ

٥- **ما يَدلُّ على نوعه**، نحو: (رجعَ القهقرَى)، و(قعدَ القُرفُصاءَ)، و(جلسَ الاحتباءَ).

٦- **ما يدلُّ على عدده**، نحو: (أنذرتُك ثلاثًا)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائة جلدةٍ**﴾، وقد يأتي النائب بين الفعل وكلمة (**مرة أو مرات**)، مثل: (أكلت خمس مرات)، (حذرته ألف مرة).

٧- **ما يدلُّ على آلته التي يكونُ بها**، نحو: (ضربتُ اللصَّ سَوطًا، أو عصًا، ورشقتُ العدوَّ سهمًا، أو رَصاصةً أو قذيفةً)، وهو يَطّردُ في جميع أسماءِ آلاتِ الفعلِ، فلو قلتَ: (ضربتُه خشبةً، أو رميتُه كرسيًّا)، لم يَجُز لأنهما لم يُعهَدا للضرب والرمي.

٨- **لفظ (كل)، أو (بعضٍ)، أو (أي الكماليّة)، أو (غاية)، أو (اسم التفضيل)، مضافاتٍ إلى المصدرِ**، نحو قوله تعالى: ﴿**فلا تَميلوا كلَّ المَيلِ**﴾، ونحو: (سَعَيتُ بعضَ السعيِ)، و(واجتهدتُ أيَّ اجتهادٍ)، و(احترمته غاية الاحترام)، و(اجتهد أفضل الاجتهاد)، وهذا في الحقيقة من صفة المصدر عنه؛ لأن التقدير: (فلا تميلوا ميلًا كلّ الميل، وسعيت سعيًا بعضَ السعي، واجتهدت اجتهادًا أيّ اجتهاد).

وسميت (أيّ) هذه بالكمالية؛ لأنها تدل على معنى الكمال، وهي إذا وقت بعد النكرة كانت صفة لها، نحو: (خالدٌ رجلٌ أيّ رجلٍ) أي هو كامل في صفات الرجال، وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالًا منها، نحو: (مررت بعبد اللهِ أيّ رجل)، ولا تُستعمل إلا مضافة

وتطابق موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهًا لها بالصفات المشتقات، ولا تطابقه في غيرهما.

٩- **اسمُ الإشارةِ مُشارًا به إلى المصدر**، سواءٌ أُأتبعَ بالمصدر، نحو: (قلتُ ذلكَ القولَ)، و(أقدره هذا التقدير)، و(اقرأ تلك القراءة) أم لا، كأن يُقال: (هل اجتهدتَ اجتهادًا حسَنًا؟)، فتقولُ: (اجتهدتُ ذلك).

عاملُ الْمَفْعول المُطْلَق

يعملُ في المفعولِ المُطلقِ أحدُ ثلاثةِ عواملَ:

١- **الفعلُ التام المتصرّفُ**، نحو وقوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا**﴾ نحو: (أتقِنْ عملَك إتقانًا).

٢- **الصفةُ المُشتقّةُ منهُ**، نحو: (رأيتُهُ مُسرعًا إسراعًا عظيمًا)، ويشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان:

أحدهما: أن يكون متصرفا.

وثانيهما: أن يكون إما اسم فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا**﴾، فـ(الصافات، والزاجرات) اسم فاعل عامل النصب في المفعول المطلق بعدها، وإما اسم مفعول، نحو: (هو مضروب ضربًا)، وإما صيغة مبالغة، نحو: (زيدٌ ضرَّابٌ ضربًا).

٣- **مصدرُه**، نحو: (فرحتُ باجتهادك اجتهادًا حسنًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ جهنمَ جحزاؤُكم جزاءً مَوفورًا**﴾.

أَحكامُ المفعولِ المطلَق

للمفعول المطلق ثلاثةُ أَحكام:

١- **أنهُ يجبُ نصبُه.**

٢- **أنهُ يجبُ أن يقعَ بعدَ العامل- إن كان للتأكيد- فإن كان للنَّوع أو العدَدِ، جاز أن يُذكرَ بعدَه أو قبله.**

٣- **أنهُ يجوزُ أن يُحذَفَ عاملُهُ، إن كان نَوعيًّا أو عدديًّا، لقرينةٍ دالّةٍ عليه،** تقولُ: (ما جلستَ)، فيقالُ في الجواب: (بَلى جُلوسًا طويلًا، أَو جَلستينِ)، ويُقالُ: (إنك لا تعتني بعملك)، فتقولُ: (بلى اعتناءً عظيمًا)، ويقال: (أيَّ سيرٍ سرتَ؟)، فتقول: (سيرَ الصالحينَ)، وتقول لِمنْ تأهَّبَ للحجَّ: (حَجًّا مبرورًا)، ولِمن قَدِمَ من سفَر: (قُدومًا مُباركًا)، ولِمن يُعِدُ ولا يَفي: (مَواعيدَ عُرقوبٍ).

وأمّا **المصدرُ المؤكدَ فلا يجوزُ حذفُ عامله،** على الأصحَ من مذاهب النحاة؛ لأنه إنما جيء به للتَّقوية والتأكيد، وحذفُ عامله يُنافي هذا الغرض.

وما جِيء به من المصادر نائبًا عن فعله (أي بدلًا من ذكر فعله)، لم يجُز ذكرُ عامله، بل يحذفُ وجوبًا، نحو: (سقيًا لكَ ورَعيًا)، و(صبرًا على الشدائد)، و(أتَوانيًا وقد جَدَّ قُرناؤكَ؟)، و(حمدًا وشكرًا لا كفرًا)، و(عجبًا لك)، و(تبًّا للخائنينَ)، و(وَيْحَكَ)، و(أنتَ صديقي حقًا)، وكما قال الشاعر:

فَصبْرًا في مجالِ الْمَوتِ صَبْرًا فَما نَيْلُ الخُلودِ بِمُسْتَطاعِ

الْمَصدَرُ النائبُ عن فعلِهِ

المصدرُ النائبُ عن فعله: هو ما يُذكرُ بَدلًا من التلفظ بفعله، وهو على سبعةِ أنواعٍ:

١- **مصدرٌ يَقعُ مَوقعَ الأمر،** نحو: (صبرًا على الأذَى في المجد)، ونحو: (بَلْهًا الشر، وبَلْهَ الشرَّ)، و**(بَلْه)** مصدر متروك الفعل، وهو منصوب على المصدرية بفعله المهمل أو بفعل من معناه تقديره (أترك)، وهو إما أن يستعمل مضافًا أو منوّنًا، وأكثر ما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى (أترك).

٢- **مصدرٌ يقعُ موقعَ النَّهي**، نحو: (اجتهادًا لا كسلًا)، و(جِدًا لا تَوانيًا)، و(مَهلًا لا عجلةً)، و(سُكوتًا لا كلامًا)، و(صَبرًا لا جَزَعًا)، وهو لا يقع إلاّ تابعًا لمصدر يُرادُ به الأمر.

٣- **مصدرٌ يقعُ موقعَ الدعاءِ**، نحو: (سَقيًا لك ورَعيًا)، و(تَعسًا للخائن)، و(بُعدًا للظالم)، و(سُحقًا للَّئيم)، و(جَدعًا للخبيثِ)، و(رحمةً للبائس)، و(عذابًا للكاذب)، و(شقاءً للمهمل)، و(بُؤْسًا للكسلان)، و(خَيبة للفاسق)، و(تَبًّا للواشي)، و(نُكسًا للمتكبِّر).

ولا تُستعمل هذه المصادر مضافة إلا في قبيح الكلام، فإن أضفتها فالنصبُ حتمٌ واجب، نحو: (بُعدَ الظالم وسُحقَهُ)، ولا يجوز الرفع؛ لأنّ المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبرَ له، وإن لم تُضفها فلك أن تنصبها، ولك أن ترفعها على الابتداء، نحو: (عذابًا له، وعذابٌ له)، والنصب أولى، وما عُرِّف منها بـ(أل) فالأفضل فيه الرفع على الابتداء، نحو: (الخيبةُ للمفسد).

ومما يُستعمَلُ للدُّعاءِ مَصادرُ قد أُهملت أفعلها في الاستعمال، وهي: (ويلَهُ، وويَبَهُ، ووَيْحَهُ، ووَيسَهُ)، وهي منصوبةٌ بفعلها المُهمَل، أو بفعل من معناها، و(ويل)، و(ويب) كلمتا تهديد تقالانِ عند الشتم والتوبيخ، و(ويح)، و(ويس) كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم؛ وإنما يراد به التنبيه على الخطأ، ثم كثرت هذه الألفاظ في الاستعمال حتى صارت كالتعجب، يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض، ومتى أضفتها لزمتِ النصب، ولا يجوز فيها الرفع؛ لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبر له، وإن لم تُضفها فلك أن ترفعها، ولك أن تنصبها، نحو: (ويلٌ له)، و(ويحٌ له)، و(ويلًا له)، و(ويحًا له) والرفع أولى.

٤- **مصدرٌ يقعُ بعدَ الاستفهام موقعَ التوبيخ، أو التعجُّب، أو التوَجعِ**: فالأول، نحو: (أجُرأةً على المعاصي؟)، والثاني: كقول الشاعر:

أَشوْقًا؟ وَلَمَّا يَمْضِ لي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا خَبَّ المطِيُّ بِنَا عَشْرَا

والثالث كقول الآخر:

أَسِجْنًا وقتْلًا واشتياقًا وغُرْبَةً وَنَأيَ حَبيبٍ؟ إنَّ ذا لَعَظيم

وقد يكونُ الاستفهامُ مُقدَّرًا، كقوله:

خُمُولًا وإهْمالًا؟ وَغَيْرُك مُولَعٌ بِتَثْبيتِ أَركانِ السِّيادَةِ والْمَجْدِ

أي أخمولًا؟ وهو هنا للتوبيخ.

٥- **مَصادرُ مسموعةٌ كثرَ استعمالُها، ودلَّتِ القرائنُ على عاملها، حتى صارت كالأمثال**، نحو: (سَمعًا وطاعةً)، و(حمدًا لله وشُكرًا)، و(عَجَبًا، وعجَبًا لك)، و(يُقالُ أتفعلُ هذا؟) فتقول: (أفعلُهُ، وكرامةً ومَسَرَّةً)، أو (لا أفعلُهُ ولا كَيْدًا ولا همًّا)، و(لأفعلنَّهُ ورَغمًا وهوانًا).

وإذا أفرَدْتَ (حمدًا وشكرًا) جاز إظهارُ الفعل، نحو: (أحمدُ اللهَ حمدًا) و(أشكرُ اللهَ شكرًا)، أمّا (لا كُفرًا) فلا يُستعمل إلا معَ (حمدًا وشكرًا).

ومن هذه المصادر (سُبحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ)، ومعنى: (سبحانَ الله)، تَنزيهًا للهِ وبراءَةً له مما لا يليقُ به، ومعنى (مَعاذَ اللهِ): عياذًا باللهِ، أي أعوذُ به، ولا يُستعملان إلا مُضافينِ.

ومنها (حِجْرًا) - بكسر الحاءِ وسكونِ الجيم - يقال للرجل أتفعلُ هذا؟ فيقولُ: (حِجْرًا)، أي منعًا، بمعنى أمنعُ نفسي منه، وأُبعِدُهُ وأبرأُ منه، وهو في معنى التعوُّذ، ويقولون عند هجوم مكروهٍ: (حِجْرًا محجورًا)، أي منعًا ممنوعًا، والوصف للتأكيد، وتقول لِمن أراد أن يخوض فيما لا يجوزُ الخوضُ فيه، أو أراد أن يأتيَ ما لا يحِلّ: (حِجْرًا محجورًا)، أي حرامًا مُحرَّمًا.

ومنها مصادرُ سُمعتْ مُثنَّاةً، نحو: (لَبَّيكَ، وسَعدَيك، وحَنانَيكَ، ودَوالَيكَ، وحَذارَيكَ)، وهي مُثنّاةٌ تَثنيةً يُرادُ بها التكثيرُ، لا حقيقةُ التَّثنيةِ، و(لبيك، وسعديك) يستعملان في إجابة الداعي، أي (أجابة بعد اجابة واسعادًا بعد اسعاد)، أي كلما دعوتني أجبتك وأسعدتك، ولا يستعمل (سعديك) إلا تابعًا للبيك، ويجوز أن يستعمل لبيك وحده، و(حنانيك) معناه تحننًا

بعد تحنن، ومعنى قولهم (سبحان الله وحنانيه) أسبحه وأسترحمه، و(دواليك) معناه مداولة بعد مداولة، و(حذاريك) معناه حذرًا بعد حذر.

٦- **المصدرُ الواقعُ تفصيلًا لمُجمَلٍ قبلَهُ، وتَبيينًا لعاقبتهِ ونتيجتهِ،** كقوله تعالى: ﴿**فَشُدُّوا الوَثاقَ، فإمّا مَنًّا بعدُ، وإمّا فِداءً**﴾ وكقول الشاعر:

لأَجهَدَنَّ، فإمَّا دَرْءَ مَفْسَدَةٍ تُخْشى، وإمَّا بُلُوغَ السُّوْلِ والأَمَلِ

٧- المصدرُ المؤكّدُ لمضمونِ الجملة قبلهُ، سواءٌ أَجيءَ بهِ لمجرَّد التأكيدِ -أيٍ لا لدفعِ احتمال المجازِ، بسبب أنَّ الكلامَ لا يحتملُ غيرَ الحقيقةِ- نحو: (لكَ عليَّ الوفاءُ بالعهد حَقًّا)، أم للتأكيد الدافعِ إرادةَ المجاز، نحو: (هو أَخي حقًّا)، فإنَّ قولكَ: (هو أَخي) يحتملُ أنك أردتَ الأخوَّة المجازيَّةَ، وقولكَ: (حقًّا) رفعَ هذا الاحتمال، ومن المصدر المؤكّدِ لمضمونِ الجملةِ قولهم: (لا أفعله بَتًّا وبَتاتًا وبَتَّةً والبَتَّةَ).

ويجوز في همزة (البتة) القطع والوصل، والثاني هو القياس؛ لأنها همزة وصل، واشتقاق ذلك من البت، وهو القطع المستأصل؛ لأن من يقول ذلك يقطع بعدم الفعل، ويُستعمل من كل أمر يمضي لا رجعة فيه ولا التواء.

فكلَّ ما تقدَّمَ من هذه المصادر، النائبة عن أفعالها، يجبُ فيه حذفُ العامل ولا يجوزُ ذكرهُ؛ لأنها إنما جِيءَ بها لتكونَ بدلًا من أفعالها.

كيف أفرق بين الحال و النائب عن المفعول المطلق؟

الحال لها صاحب يعود عليه إما أن يكون فاعلا أو مفعولا به أو الاثنين معا، أما النائب عن المفعول المطلق فلا يعود علي الفاعل ولا المفعول وإنما يعود على (العامل) نفسه، انظر للأمثلة الآتية:

ركبت السيارة **مسرعًا** (حال الفاعل)

ركبت السيارة **مسرعة** (حال المفعول)

ركبت السيارة **سريعا** (نائب عن المفعول المطلق)

ما يعرب نائبا عن المفعول المطلق غالبا

(جيدًا، جدًا، قليلًا، كثيرًا، حثيثًا، سريعًا، طويلًا، مرارًا، مرة، مرتين، تارةً).

وقلت (غالبًا)؛ لأن هذه الكلمات قد تأتي منصوبة ولكنها ليست نائبة عن المفعول المطلق، مثل: إن كثيرا من الطلاب مجتهدون، قابلت كثيرا من الزملاء، كان الخير كثيرا.

المفعول لأجله

يُسمّى أيضًا **(المفعولُ لهُ)**، و**(المفعولَ من أجلهِ)** و**(المفعول السببي)**، وهو: **مصدرٌ قَلبيٌّ يُذكرُ عِلّةً لحدَثٍ شاركهُ في الزمانِ والفاعلِ**، نحو: **(رغبةً)** من قولكَ: **(اغتربتُ رَغبةً في العلم)**، فـ(الرغبة) مصدر قلبي، بيّن العلة التي من أجلها اغتربت، فإن سبب الإغتراب هو الرغبة في العلم، وقد شارك الحدثُ وهو (الاغتراب) المصدرَ وهو (رغبة) في الزمان والفاعل، وزمانهما واحد وهو الماضي، وفاعلهما أيضا واحد وهو المتكلم.

والمراد بالمصدر القلبي ما كان مصدرًا لفعل من الأفعال التي منشؤُها الحواسّ الباطنة كـ(التعظيم، والإجلال، والتحقير، والخشية، والخوف، والجرأة، والرغبة، والرهبة، والحياء، والوقاحة، والشفقة، والعلم، والجهل ... ونحوها)، وتقابلها أفعال الجوارح أي الحواسّ الظاهرة وما يتصل بها، كـ(القراءة، والكتابة، والقعود، والقيام، والوقوف، والجلوس، والمشي، والنوم، واليقظة ... ونحوها).

شُروطُ نَصْبِ المفعولِ لأَجلِهِ

يُشترَطُ في المفعولَ لأجلهِ خمسةُ شروطٍ، وإنْ فُقِدَ شرطٌ منها لم يَجُز نصبُهُ، فليسَ كلُّ ما يُذكر بيانًا لسبب حُدوثِ الفعلِ يُنصَب على أنه مفعولٌ له، وهذه الشروط هي:

١- **أن يكونَ مصدرًا**، فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه، كقوله تعالى: ﴿**وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ**﴾.

٢- **أن يكون المصدر قلبيًا**، أي من أفعال النفس الباطنة، فإن كان المصدر غير قلبي لم يجز نصبه، نحو: **(جئت للقراءة)**، و**(جئتك قتلا للص)**.

٣ و٤- **أن يكونَ المصدرُ القلبيُّ مُتَّحدًا معَ الفعل في الزمان، وفي الفاعل**، أي يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحدًا، وفاعلهما واحدًا، فان اختلفا زمانًا أو في الفاعل لم يجز نصب المصدر، فالأول نحو: **(سافرت للعمل)**، فإن زمان السفر ماضٍ،

وزمان العلم مستقبل، والثاني نحو: **(أحببتك لتعظيمك العلم)**؛ إذ إن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب.

ومعنى اتحادهما في الزمان أن يقع الفعل في بعض زمان المصدر كـ**(جئت حبًا للعلم)**، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كـ**(أمسكته خوفًا من فراره)** أو بالعكس، كـ**(أدبته إصلاحًا له)**.

٥- **أن يكون هذا المصدرُ القلبي المُتَّحدُ معَ الفعل في الزمان والفاعل، عِلَّةً لحُصولِ الفعلِ، بحيثُ يَصِحُّ أن يقعَ جوابًا لقولكَ: (لِمَ فعلتَ؟)**، فإن قلت: **(جئت رغبة في العلم)**، فقولك: **(رغبة في العلم)** بمنزلة جواب لقول قائل: **(لم جئت؟)**.

فإن لم يذكر بيانًا لسبب حدوث الفعل، لم يكن مفعولًا لأجله، بل يكون كما يطلبه العامل الذي يتعلق به، فيكون مفعولًا مطلقًا في نحو: **(عظمت العلماء تعظيمًا)**، ومفعولًا به في نحو: **(علمتُ الجبن معرةً)**، ومبتدأ في نحو: **(البخل داء)**، وخبرًا في نحو: **(أدوى الأدواء الجهل)**، ومجرورًا في نحو: **(أي داء أدوى من البخل؟)**.

ومثال ما اجتمعت فيهِ الشروطُ قولهُ تعالى: ﴿ **وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ**﴾.

فإن فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروطِ، **وجب جرُّ المصدرِ بحرف جر يفيدُ التعليلَ**، كـ(اللامِ، ومن، وفي)، فـ(اللامُ)، نحو: **(جئت للكتابةِ)**، ومن، كقولهِ تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ**﴾، و(في)، كحديثِ: **(دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَستها، لا هي أطعمتها، ولا هيَ تركتها تأكلُ من خَشاشِ الأرض)**.

أَحكامُ الْمَفْعولِ لَهُ

للمفعولِ من أجلهِ ثلاثةُ أحكام:

١- **يُنصَبُ**، إذا استوفى شروطَ نصبهِ، على أنهُ مفعولٌ لأجله صريحٌ، وإن ذُكرَ للتعليل، ولم يَستوف الشروطَ، جُرَّ بحرف الجرِّ المُفيدِ للتَّعليل، واعتُبِرَ أنهُ في محلّ نصبٍ على أنه مفعولٌ لأجلهِ غيرُ صريحٍ، وقد اجتمع المنصوبان، الصريحُ وغيرُ الصريح، في

قوله تعالى: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ** ﴾، وفي قول الشاعر:

يُغضِي حَياءً، ويُغضَى من مَهابتِهِ فَلا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتسِمُ

٢- **يجوزُ تقديمُ المفعولِ لأجلهِ على عامله، سواءٌ أَنُصبَ أم جُرَّ بحرف الجرَّ**، نحو: **(رغبةً في العلم أتيتُ)**، و**(للتِّجارةِ سافرتُ)**.

٣- **لا يجبُ نصبُ المصدر المُستوفي شروطَ نصبهِ، بل يجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ**، وهو في ذلك على ثلاثِ صوَر:

- **أن يَتجرَّدَ من (أَل) و(الإضافة)، فالأكثرُ نصبُهُ**، نحو: **(وقفَ الناسُ احترامًا للعالم)**، و**(يحارب الجيش العدو دفاعًا عن الوطن)**، وقد يُجَرُّ على قلَّةٍ، كقوله:

مَنْ أَمَّكُمْ، لِرَغْبَةٍ فِيكُم، جُبِرْ ومَنْ تكونُوا ناصِريهِ يَنْتَصِرْ

- **أن يقترنَ بـ(أل)، فالأكثرُ جرهُ بحرفِ الجر**، نحو: **(سافرتُ للرغبة في العلم)**، وقد يُنصَبُ على قلةٍ كقولهِ:

لا أَقْعُدُ، الجُبْنَ، عنِ الْهَيْجاء وَلَوْ تَوَالتْ زُمَرُ الأَعداء

٣- **أن يُضافَ، فالأمرانِ سواءٌ، نصبُهُ وجرُّه بحرف الجرّ**، تقول: **(تركتُ المنكَرَ خَشيةَ اللهِ، أو لخشيةِ الله، أو من خشيةِ اللهِ)**، ومن النصب قولهُ تعالى: ﴿**يُنفقونَ أموالَهُمُ ابتغاءَ مَرضاةِ اللهِ**﴾، وقولُ الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الْكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكرُّما

ومن الجرِّ قوله سبحانَهُ: ﴿**وإنَّ منها لمَا يَهبِط من خشيةِ اللهِ**﴾.

المفعول معه

هو اسمٌ فضلةٌ يقعَ بعد (واوٍ) بمعنى (مع) مسبوقةً بجملةٍ؛ ليدُلَّ على شيءٍ حصلَ الفعلُ بمُصاحبتِه (أي معهُ)، بلا قصدٍ إلى إشراكِهِ في حكم ما قبلهُ، نحو: **(مَشيتُ والنّهرَ)**.

شُرُوطُ النصْبِ عَلى المعِيَّة

يشترط في نصبِ ما بعد (الواو) على أنه مفعولٌ معهُ، ثلاثةُ شُرُوط:

١- أَن يكون فضلةً:

أَيْ بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه، فإن كان الاسم التالي لـ(الواو) عمدة، نحو: **(اشترك سعيدٌ وخليلٌ)**، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة، وإنما كان (خليل) هنا عمدة؛ لوجوب عطفه على (سعيد) الذي هو عمدة، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، وإنما وجب عطفه؛ لأنّ فعل الاشتراك لا يقع إلا من متعدد، فبالعطف يكون الاشتراك مسندًا إليهما معًا، فلو نصبته لكان فضلة، ولم يكن له حظّ في الاشتراك حاصلًا من واحد، وهذا ممتنع.

٢- أن يكونَ ما قبلَهُ جملةً:

فإن سبقه مفرد، نحو: **(كلّ امرئ وشأنهُ)**، كان معطوفًا على ما قبله، و(كل) مبتدأ، و(امرئ) مضاف إليه، و(شأنه) معطوف على (كل)، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: **(كل امرئ وشأنهُ مُقترنانِ)**، ولك أن تنصب (كل)، على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: **(دع أو اترك)**، فتعطف **(شأنه)** حينئذ عليه منصوبًا.

٣- أن تكونَ الواوُ، التي تسبقُهُ، بمعنى (مَعَ):

فإن تعين أن تكون (الواو) للعطف، لعدم صحة المعية، نحو: **(جاء خالدٌ وسعيدٌ قبله، أو بعده)**، فلم يكن ما بعدها مفعولا معه؛ لأن (الواو) هنا ليست بمعنى (مع)، إذ لو قلت: **(جاء خالد مع سعيد قبله، أو بعده)** كان الكلام ظاهر الفساد، وإن تعين أن تكون واو الحال

فكذلك، نحو: **(جاء علي والشمسُ طالعة)**، ومثالُ ما اجتمعت فيه الشُّروطُ **(سارَ علي والجبلَ)**، و**(ما لكَ وسعيدًا؟)** و**(ما أنت وسليمًا)**.

أَحكامُ ما بعدَ الواوِ

للاسمِ الواقعِ بعد الواو أربعةُ أحكام: **وجوبُ النّصبِ على المعيّةِ، ووجوبُ العطفِ، ورُجحانُ النصبِ، ورجحانُ العطف.**

الحكم الأول، وجوبُ النّصبِ على المعيّةِ:

يجب النصبُ على المعيّةِ، بمعنى أنه لا يجوزُ العطف، إذا لزمَ من العطف فسادٌ في المعنى، نحو: **(سافرَ خليلٌ والليلَ)**، و**(رجعَ سعيدٌ والشمسَ)**، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**فأجمِعُوا أمرَكم وشُرَكاءَكم**﴾، وقولهُ: ﴿**والذين تَبَوَّؤُا الدارَ والإيمانَ**﴾.

وإنما امتنع العطف؛ لأنه يزلم منه عطف **(الليل)** على **(خليل)**، وعطف الشمس على سعيد، فيكونان مسندًا إليهما، لأن العطف على نية تكرير العامل، والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظًا ومعنى، كما لا يخفى، فيكون المعنى: **(سافر خليل وسافر الليل)**، و**(رجع سعيد ورجعت الشمس)**، وهذا ظاهر الفساد.

ولو عطفتَ **(شركاءكم)**، في الآية الأولى، على **(أمركم)** لم يجز؛ لأنه يقال: **(أجمع أمرَهُ وعلى أمره)**، كما يقال: **(عزمه وعزم عليه)**، كلاهما بمعنى واحد، ولا يقال: **(أجمع الشركاء أو عزم عليهم)**، بل يقال: **(جمعهم)**، فلو عطفت كان المعنى: **(اعزموا على أمركم واعزموا على شركائكم)**... وذلك واضح البطلان.

ولو عطفتَ **(الإيمانَ)** على **(الدار)**، في الآية الأخرى، لفسد المعنى؛ لأنّ (الدار) إن تُتَبَوَّأ – أي تُسكن – فـ(الإيمان) لا يُتَبوأ، فما بعد (الواو)، في الآيتين، منصوب على أنه مفعول معه، فالواو واو المعية.

ويجوز أن تكون الواو في الآيتين، عاطفة وما بعدها مفعول به لفعل محذوف تقديره في الآية الأولى: **(ادعوا واجمعوا)** – فعل أمر من الجمع – وفي الثانية: **(أخلصوا)** – فعل

ماض من الإخلاص – فيكون الكلام من عطف جملة على جملة، لا من عطف مفرد على مفرد.

ويجوز أن يكون **(شركاءَكم)** معطوفًا على **(أمركم)** على تضمين **(أجمعوا)** معنى **(هيئوا)**، وأن يكون **(الإيمان)** معطوفًا على تضمين **(تبوؤوا)** معنى **(لزموا)**، والتضمين في العربية باب واسع.

الحكم الثاني، وجوبُ العطفِ:

ويجبُ العطفُ، بمعنى أنه يمتنعُ النصبُ على المعيّة إذا لم يَستكمل شروطَ نصبهِ الثلاثةَ المتقدمةَ.

الحكم الثالث، رُجحانُ النصبِ:

ويرَجّحُ النصبُ على المعيّة، مَعَ جواز العطفِ، على ضَعفٍ، في موضعين:

– أن يلزمَ من العطف ضعفٌ في التركيب، كأن يلزمَ منه العطفُ على الضمير المُتّصلِ المرفوعِ البارز، أو المستتر، من غير فصلٍ بالضمير المنفصل، أو بفاصلٍ، أيِّ فاصلٍ، نحو: **(جئتُ وخالدًا، واذهبْ وسليمًا)**، ويَضعُفُ أن يُقالَ: **(جئتُ وخالدٌ، واذهبْ وسليم)**، أي بعطف **(خالد)** على التاء في **(جئت)**، وعطف **(سليم)** على الضمير المستتر في **(اذهب)**، والضعف إنما هو من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب؛ وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر، إلا أن يفصل بينهما بفاصل ضميرًا منفصلًا يؤكد به الضميرُ المتصل أو المستتر، نحو: **(جئت أنا وخالد)**، **(واذهب أنت وسعيد)**.

أما العطفُ على الضمير المنصوب المتّصل، فجائزٌ بلا خلافٍ، نحو: **(أَكرمتكَ وزُهيرًا)**، وأما العطفُ على الضمير المجرور، من غير إعادة الجارّ، فقد منعه جمهور النُّحاةِ، فلا يقالُ على رأيهم: **(أحسنتُ إليك وأبيك)**، بل: **(أحسنتُ إليك وأباكَ)**، بالنصب على المعيّة، فإن أعدتَ الجار جازَ، نحو: **(أحسنتُ إليك وإلى أبيك)**، والحقُّ أنه جائز،

وعلى ذلك الكسائيُّ، وابنُ مالكٍ، وغيرُهما، وجعلوا منه قولهُ تعالى: ﴿**وكُفرٌ بهِ والمسجدِ الحرام**﴾، وقد قرئَ في السبعِ: ﴿**واتقوا اللهَ الذي تساءَلونَ بهِ والأرحامِ**﴾، بجرّ **(الأرحامِ)** عطفًا على الهاء في **(به)**، قرأ ذلك حمزةُ، أحدُ القُرَّاءِ السبعة، لكنَّ الأكثرَ والأفصحَ إعادةُ الجارَ، إذا أُريد العطفُ، كما تقدّم.

– أن تكونَ المعيّةُ مقصودةً من المتكلم، فتَفوتُ بالعطف، نحو: **(لا يَغُرَّكَ الغِنى والبَطَرَ، ولا يعجِبْكَ الأكل والشبَعَ، ولا تهوَ رغَدَ العيشِ والذُّلَّ)**، فإن المعنى المراد، كما ترى، ليسَ النهيَ عن الأمرينِ، وإنما هو الأول مجتمعًا مع الآخر، ومنه قول الشاعر:

فَكونوا أَنتُمُ وبَنِي أَبيكمْ مَكانَ الكِلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

فليس مراده: **(كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم)**، وإنما يريد: **(كونوا أنتم مع بني أبيكم)**، فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قوي؛ لتعيينه المعنى المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنى، والمُحقّقُون يوجبون، في مثل ذلك النصبَ على المعيّة، ولا يُجوّزون العطف، وهو الحقُّ؛ لأنَّ العطفَ يفيدُ التشريكَ في الحكم، والتشريكُ هنا غير مقصود.

الحكم الرابع، رجحانُ العطف:

ويرَجْحُ العطفُ متى أمكنَ بغيرِ ضعفٍ من جهة التركيب، ولا من جهة المعنى، نحو: **(سار الأميرُ والجيشُ)**، و**(سرتُ أنا وخالدٌ)**، و**(ما أنتَ وسعيدٌ؟)**، قال تعالى: ﴿**يا آدمُ اسكن أنتَ وزوجُكَ الجنة**﴾، ومتى ترجحَ العطفُ ضَعُفَ النصبُ على المعيّة، ومتى ترجحَ النصبُ على المعيّة ضعُفَ العطفُ.

<u>وخلاصة الأمر</u> أن ما بعد (الواو)، تارة لا يصح تشريكه في حكم ما قبله، نحو: **(سار علي والجبل)**، فيجب نصبه على المعية، وتارة يصح تشريكه فيمنع من العطف مانع، نحو: **(جئت وسعيدًا)**، فيترجح نصبه على المعية، وتارة يجب تشريكه، نحو: **(تصالح سعيد وخالد)** فيجب العطف، وتارة يجوز تشريكه بلا مانع، نحو: **(سافرت أنا وخليل)**، فيختار فيه العطف على نصبه على المعية، وتارة لا يكون التشريك مقصودًا، وإنما يكون المقصود هو

المعية، فيكون الكلام على نية الإعراض عن تشريك ما بعد (الواو) في حكم ما قبلها الى مجرّد معنى المصاحبة، فيرجح النصب على المعية على العطف، نحو: **(لا تسافر أنت وخالدًا)**، إذا أردت نهيه عن السفر مع (خالد)، لا نهيه ونهيَ (خالدٍ) عن السفر، فان قصدت إلى نهيهما كليهما عن السفر، ترجح العطف، نحو: **(لا تسافر أنت وخالد)**.

العاملُ في الْمَفْعولِ مَعَهُ

يَنصبُ المفعولَ معهُ ما تقدَّمَ عليه من **(فعلٍ)** أو **(اسمٍ يُشبهُ الفعلَ)**، فالفعلُ نحو: **(سرتُ والليلَ)**، أما العوامل الأخرى فهي:

- **اسم الفاعل**، مثل: **أنا سائر والشاطئ**، فـ**(الشاطئ)**: مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة، والعامل فيه اسم الفاعل: **(سائر)**.

- **اسم المفعول**، مثل: **زيد مُكْرَمٌ وأخاه**، فـ**(أخاه)**: مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة، والعامل فيه اسم المفعول: **(مكرم)**.

٣- **المصدر**، مثل: **سيرك والشاطئ في الصباح مفيد**، فـ**(الشاطئ)**: مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة، والعامل فيه المصدر: **(سير)**.

٤- **اسم الفعل**، مثل: **رويدك والمريض**، فـ**(المريض)**: مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة، والعامل فيه اسم الفعل: **(رويدك)**.

وقد يكونُ العاملُ مقدّرًا؛ وذلكَ بعدَ **(ما)** و**(كيفَ)** الاستفهاميّتينِ، نحو: **(ما أنتَ وخالدًا)**، و**(ما لك وسعيدًا)**، و**(كيفَ أنتَ والسفرَ غدًا؟)**، والتقدير: **(ما تكون وخالدًا؟)** و**(ما حاصل لكَ وسعيدًا؟)** و**(كيف تكونُ والسفرَ غدًا؟)**.

واعلم أنه لا يجوزُ أن يتقدّمَ المفعولُ معهُ على عاملهِ، ولا على مُصاحبهِ، فلا يقال: **(والجبلَ سارَ عليٌّ)** ولا **(سارَ والجبلَ عليٌّ)**.

المفعول فيه

ويُسمّى أيضًا (ظرفًا)، وهو اسمٌ يَنتصبُ على تقدير (في)؛ يُذكرُ لبيانِ زمان الفعل أو مكانهِ، أما إذا لم يكن على تقدير (في) فلا يكون ظرفًا، بل يكون كسائر الأسماء، على حسب ما يطلبه العامل، فيكون مبتدأ وخبرًا، نحو: (يومنا يومٌ سعيد)، وفاعلًا، نحو: (جاء يومُ الجمعة)، ومفعولًا به، نحو: (لا تضيع أيامَ شبابك)، ويكون غير ذلك كما سيأتي.

والظرف- في الأصل- ما كان وعاء لشيء، وتسمى الأواني ظروفًا؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها، وسميت الأزمنة والأمكنة (ظروفًا)؛ لأنّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها)، والظروف قسمانِ: **ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكان**.

فظرفُ الزمان: ما يَدْلُّ على وقتٍ وقعَ فيه الحدثُ، نحو: **(سافرتُ ليلًا)**.

وظرفُ المكان: ما يدلُّ على مكانٍ وقعَ فيه الحدثُ، نحو: **(وقفتُ تحتَ العَلَم)**.

والظرفُ، سواءٌ أكانَ زمانيًا أم مكانيًا، إما **مُبهَمٌ** أو **محدودٌ**، ويقال للمحدود المُوَقَتُ والمختصُّ أيضًا، وإما **مُتصرّفٌ** أو **غيرُ مُتصرفٍ**.

الظَّرفُ المُبْهَمُ والظَّرفُ الْمَحْدُود

المُبهَمُ من ظروفِ الزمانِ ما دلَّ على قَدْرٍ من الزمان غير مُعيَّنٍ، نحو: (أبدٍ، وأمدٍ، وحينٍ، ووقتٍ، وزمانٍ)، **والمحدودُ منها** أو المُوقَّتُ أو المختصُّ ما دلَّ على وقتٍ مُقدَّرٍ مُعَيَّنٍ محدودٍ، نحو: **(ساعةٍ، ويومٍ، وليلةٍ، وأُسبوعٍ، وشهرٍ، وسنةٍ، وعامٍ)**، ومنه أسماءُ الشهور، والفُصولِ، وأيام الأسبوع، وما أُضيفَ من الظروف المُبهَمةِ إلى ما يزيلُ إبهامَهُ وشُيوعَهُ كزمانِ الرَّبيعِ ووقتِ الصيف.

والمُبهمُ من ظروف المكان ما دلَّ على مكانٍ غيرِ مُعيَّنٍ أي ليس له صورةٌ تدرَكُ بالحسِّ الظاهر، ولا حُدودٌ لصورةٍ **كالجهاتِ الستَّ**، وهيَ (أمامٌ) ومثلُها (قُدَّامٌ) و(وراءٌ) ومثلها (خَلفٌ) و(يَمينٌ)، و(يَسار) ومثلُها (شمال) و(فَوق) و(تحت)، **وكأسماءِ المقادير** المكانيّة كـ(مِيلٍ، وفَرسخٍ، وقَصبةٍ، وكيلومترٍ، وكجانبٍ ومكانٍ وناحيةٍ، ونحوِها).

ومن المُبهَمِ ما يكونُ مُبهمَ المكانِ والمسافةِ معًا كالجهاتِ الستْ، وجانبٍ وجهةٍ وناحيةٍ، ومنه ما يكونُ مُبهمَ المكانِ مُعينَ المسافةِ كأسماءِ المقادير، فهي شبيهةٌ بالمُبهم من جهةِ أنها ليست أشياءَ مُعيَّنةً في الواقع، ومحدودةٌ من حيثُ أنها مُعيّنةُ المقدار، فمكان الجهات الست غير معين لعدم لزومها بقعة بخصوصها؛ لأنها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أمامًا لغيرك؛ وقد تتحول فينعكس الأمر، وهكذا مقدارها، أي مسافتها ليس له أمد معلوم، فخلفك مثلًا اسم لما وراء ظهرك إلى ما لا نهاية، أما أسماءُ المقادير فهي – وإن كانت معلومة المسافة والمقدار – لا تلزم بقعة بعينها، فإبهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين.

والمختص منها (أو المحدودُ) ما دلَّ على مكانٍ معيَّنٍ، أي له صورة محدودةٌ، محصورةٌ كـ(دارٍ، ومدرسةٍ، ومكتبٍ، ومسجدٍ، وبلدٍ)، ومنهُ: (أسماءُ البلادِ، والقُرَى، والجبال، والأنهارِ، والبحار).

الظَّرْفُ المُتَصرِّفُ والظَّرفُ غَيْرُ المُتَصَرِّفِ

الظّرفُ المتصرفُ ما يُستعملُ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ، فهو يُفارق الظرفيّة إلى حالةٍ لا تُشبهُها كأن يُستعملَ مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا به، أو نحوَ ذلك، نحو: (شهرٍ، ويومٍ، وسنةٍ، وليل)، ونحوها، فمِثالُها ظرفًا: (سرتُ يومًا أو شهرًا أو سنةً أو ليلًا)، ومثالُها غيرَ ظرف: (السنةُ اثنا عَشرَ شهرًا، والشهرُ ثلاثون يومًا والليلُ طويل، وسرَّني يومُ قدومِكَ، وانتظرتُ ساعةَ لقائك، ويومُ الجمعة يومٌ مُباركٌ).

والظرفُ غيرُ المُتصرفِ نوعانِ:

النّوعُ الأولُ: ما يُلازمُ النصبَ على الظرفيّةِ أبدًا، فلا يُستعمَلُ إلا ظرفًا منصوبًا، نحو: (قَط، وعوْضُ، وبَينا، وبينما، وإذا، وأيَّانَ، وأنّى، وذا صَباحٍ، وذاتَ ليلةٍ)، ومنه ما رُكِّبَ من الظروف كـ(صباحَ مساءَ وليلَ ليلَ).

النوع الثاني: ما يَلزَمُ النصبَ على الظرفيّة أو الجرِّ بـ(من، أو إلى، أو حتى، أو مُذ، أو مُنذُ)، نحو: (قَبل، وبَعدَ، وفوق، وتحت، ولدَى، وَلدُنْ، وعندَ، ومتى، وأينَ، وهُنا، وثَمَّ، وحيث، والآن).

وتُجرّ (قبل وبعد) بـ(من)، من حروف الجر، وتُجر (فوق، وتحت) بـ(من وإلى)، وتجر (لدى، ولدن، وعند) بـ(من)، وتجر (متى) بـ(إلى وحتى)، وتجر (أين، وهنا، وثم، وحيث) بـ(من وإلى)، وقد تجر (حيث) بـ(في) أيضًا، وتجر (الآن) بـ(من وإلى ومذ ومنذ).

نَصْبُ الظَّرْفِ

يُنصَبُ الظّرفُ الزَّماني مُطلقًا، سواءٌ أكانَ مُبهَمًا أم محدودًا، أي (مُختصًا)، نحو: (سرتُ حينًا، وسافرتُ ليلةً)، على شرط أن يَتضمنَ معنى (في)، فإن لم يتضمن معناها، نحو: (جاءَ يومُ الخميس، ويومُ الجمعة يومٌ مبارك، واحترم ليلةَ القدر)، وجب أن تكون على حسب العوامل.

ولا يُنصَبُ من ظروف المكان إلا شيئانِ:

– **ما كان منها مُبهَمًا، أو شِبهَهُ، مُتَضمّنًا معنى (في)**، فالأول نحو: (وقفتُ أمامَ المِنبر)، والثاني نحو: (سرتُ فرسخًا)، فإن لم يتضمن معناها نحو: (الميل ثلث الفرسخ، والكيلومترُ ألفُ متر)، وجب أن يكون على حسب العوامل.

– **ما كان منها مُشتقًّا، سواءٌ أكان مُبهمًا أَم محدودًا، على شرطِ أن يُنصَب بفعلهِ المُشتقّ منهُ**، نحو: (جلستُ مجلسَ أَهل الفضل، وذهبتُ مذهبَ ذَوِي العقلِ)، فإن كان من غيرِ ما اشتُقَّ منهُ عاملُهُ وجبَ جَرُّهُ نحو: (أَقمتُ في مجلسك، وسرتُ في مذهبكَ)، وأَمّا قولُهم: (هو مني مَقعَدَ القابلةِ، وفلانٌ مَزجَرَ الكلبِ، وهذا الأمرُ مُناطَ الثُّرَيّا)، فسماعِيٌّ لا يقاس عليه، والتقدير: (مستقرَّ مقعد القابلة ومزجرَ الكلب ومناطَ الثريا)، فـ(مقعد، ومزجر، ومناط) منصوبات بـ(مستقر)، وهن غير مشتقات منه، فكان نصبهنّ بعامل من غير مادّة اشتقاقهنَّ شاذًّا.

وما كان من ظروف المكان محدودًا، غيرَ مُشتقٍ، لم يجُز نصبُه، بل يجب جَرُّهُ بِـ(فِي)، نحو: (جلستُ في الدارِ، وأَقمتُ في البلد، وصلَّيتُ في المسجد)، إلاَّ إذا وقعَ بعدَ (دخلَ، ونَزَلَ، وسكنَ) أَو ما يُشتقُّ منها، فيجوزُ نصبُهُ، نحو: (دخلتُ المدينةَ، ونزَلتُ البلَدَ، وسكنتُ الشامَ).

وبعض النحاة ينصب مثل هذا على **الظرفية**، و**المحققون** ينصبونه على التوسع، في الكلام **بإسقاط الخافض**، لا على الظرفية، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة، بإجراء الفعل اللازم مُجرى المتعدي؛ وذلك لأنّ ما يجوز نصبه من الظروف غيرُ المشتقة يُنصب بكل فعل، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة، فلا يقال: (نمت الدارَ، ولا صليتُ المسجدَ، ولا أقمتُ البلدَ) كما يقال: (نمت عندك، وصليت أمام المنبر، وأقمتُ يمينَ الصف).

العاملُ في نصب الظَّرْف (المفعول فيه)

ناصبُ الظَّرفِ (أي العاملُ فيه النصبَ) هوَ الحدَثُ الواقع فيه من فعلٍ أو شِبهِهِ (اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغة المبالغة ... إلخ)، وهو إمّا ظاهرٌ، نحو: (جلستُ أمام المِنبَرِ، وصُمتُ يومَ الخميسِ، وأنا واقفٌ لديك، وخالدٌ مسافرٌ يومَ السبتِ، **و**أخوك مشغول شهرًا، المؤمن صدوق طوال حياته)، وإمّا مُقدَّرٌ جوازًا، نحو: (فرسخينِ)، جوابًا لمن قال لكَ (كم سرتَ؟)، ونحو (ساعتينِ)، لمن قال لك (كم مشيتَ؟)، وإمّا مُقدَّرٌ وجوبًا، نحو: (أنا عندَك)، والتَّقديرُ (أنا كائنٌ عندَك).

حذف عامل الظرف

يحذف عامل الظرف جوازًا إذا دل عليه دليل، مثل: **(متى سافرت؟)**، فتقول: **(يومَ الجمعة)**، أي: سافرتُ يومَ الجمعة، ويحذف عامل الظرف وجوبا إذا وقع:

– خبرا، مثل: **(الامتحان بعدَ أسبوع)**، وتقديره: الامتحان كائنٌ بعدَ أسبوع.

– صفة، مثل: **(وجدتُ طالبا أمامَ المدرسة)**، وتقديره: وجدتُ طالبا (كبيرًا أو صغيرًا ...) أمامَ المدرسة.

– حالا، مثل: **(وجدتُ عليا أمام الملعب)**، وتقديره: وجدتُ عليا (واقفا أو جالسا) أمام الملعب.

– صلة الموصول، مثل: **(جاء الذي عندك)**، وتقديره: جاء الذي كان عندك.

مُتَعَلَّق الظَّرف

كلُّ ما نُصبَ من الظروف يحتاجُ إلى ما يتعلّقُ بهِ، من فعلٍ أو شِبهه، كما يحتاجُ حرفُ الجر إلى ذلك، ومُتعلَّقُهُ إمّا مذكورٌ، نحو: (غبتُ شهرًا، وجلستُ تحت الشجرة)، وإمّا محذوف جوازًا أو وجوبًا، فيُحذَفُ جوازًا، إنْ كان كونًا خاصًا، ودلَّ عليه دليلٌ، نحو: (عندَ العلماءِ)، في جواب من قال أينَ أجلسُ؟)، ويُحذَفُ وجوبًا في ثلاثِ مسائلٌ:

– أن يكون كونًا عامًّا يَصلُحُ لأن يُرادَ به كلُّ حَدَثٍ ك(موجودٍ، وكائن، وحاصل)، ويكونُ المتعلَّق المقدَّرُ إمّا خبرًا، نحو: (العصفورُ فوقَ الغصنِ، والجنةُ تحت أقدامِ الأمهاتِ) وإمّا صفةً، نحو: (مررتُ برجل عندَ المدرسةِ)، وإمّا حالًا، نحو: (رأيتُ الهلالَ بين السحابِ)، وإمّا صِلةً للموصولِ، نحو: (حَضَرَ مَنْ عندَهُ الخبرُ اليقينُ)، غيرَ أنَّ مُتعلّق الصلةِ يجبُ أن يُقدَّرَ فعلًا، كحصَل ويَحصلُ، وكان ويكون، ووُجِد ويُوجَدُ، لوجوبِ كونِها جملةً.

– أن يكونَ الظرفُ منصوبًا على الاشتغال، بأن يشتغلَ عنهُ العاملُ المتأخرُ بالعمل في ضميره، نحو: (يوم الخميس صُمتُ فيه، ووقت الفجر سافرتُ فيه)، فـ(يوم ووقت) منصوبان على الظرفية بفعل محذوف، لاشتغال الفعل المذكور عن العمل فيهما بالعمل في ضميرهما، والفعل المحذوف مقدَّر من لفظ الفعل المذكور غير أنه يجوز التصريح به؛ كما علمت في باب الاشتغال.

٣– أن يكون المتعلَّقُ مسموعًا بالحذف، فلا يجوزُ ذكرُهُ، كقولهم: (حينئذٍ الآنَ)، أي (كان ذلك حينئذٍ، فاسمعِ الآنَ)، فـ(حينئذ، والآن) منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوبًا؛

لأنه سُمع هكذا محذوفًا، وهذا كلام يقال لمن ذكر أمرًا قد تقادمَ زمانه لينصرف عنه إلى ما يعنيه الآن.

نائبُ الظَّرْفِ

ينوبُ عن الظّرفِ – فيُنصَبُ على أنهُ مَفعولٌ فيهِ – أحد ستةِ أشياءَ:

١– **المُضافُ إلى الظرفِ، ممّا دَلَّ على كُليّةٍ أو بعضيّة**، نحو: (مشيتُ كلَّ النهارِ، أو كلَّ الفَرْسخِ، أو جميعَهُما أو عامّتهُما، أو بَعضَهما، أو نصفَهُما، أو رُبعَهُما).

٢– **صِفتُهُ**، نحو: (وقفتُ طويلًا من الوقت وجلستُ شرقيَّ الدار).

٣– **اسم الإشارة**، نحو: (مشيتُ هذا اليومَ مشيًا مُتعِبًا، وانتبذت تلكَ الناحية)،

٤– العدَدُ المميّزُ بالظرفِ، أو المضافُ إليه، نحو: (سافرتُ ثلاثين يومًا، وسرتُ أربعين فرسخًا، ولزمتُ الدارَ ستةَ أيام، وسرت ثلاثة فراسخَ).

٥– **المصدرُ المتضمنُ الظّرفِ**؛ وذلك بأن يكون الظرف مضافًا إلى مصدر، فيُحذَفُ الظّرفُ المضاف، ويقوم المصدرُ (وهو المضاف إليه) مَقامَهُ، نحو: (سافرتُ وقتَ طلوعِ الشمس)، وأكثرُ ما يُفعلُ ذلك بظروف الزمان، بشرط أن تُعيَّن وقتًا أو مقدارًا، فما يُعيّن وقتًا مثل: (قَدِمتُ قدومَ الرَّكبِ، وكان ذلك خُفُوقَ النّجمِ، وجئتكَ صلاةَ العصرِ)، وما يُعيّنُ مقدارًا مثل: (انتظرتُكَ كتابةَ صفحتينِ، أو قراءَةَ ثلاثِ صفحاتٍ، ونمتُ ذهابَكَ إلى دارِكَ ورُجوعَكَ منها، ونَزَلَ المطرُ ركعتينِ من الصلاة، وأقمت في البلد راحةَ المسافرِ)، وقد يكون ذلك في ظروف المكان، نحو: (جلستُ قربَكَ، وذهبتُ نحوَ المسجدِ).

٦– **ألفاظٌ مسموعةٌ توسعُوا فيها، فنصبوها نصبَ ظروفِ الزمانِ، على تضمينها معنى (في)**، نحو: (أحقًّا أنك ذاهبٌ؟)، والأصل (أفي حَقّ؟)، وقد نُطِقَ بـ(في) في قوله الشاعر:

أَفي الْحَقِّ أَني مُغْرَمٌ بِكِ هائِمٌ وأَنَّكِ لا خَلٌّ هَواكِ وَلا خَمْرُ

ونحو: (غيرَ شَكَ أني على حقٍّ، وجهَدَ رأيي أنكَ مُصيبٌ، وظَنّ مني أنكَ قادمٌ).

فائدة

اعلمُ أنَّ ضميرَ الظّرفِ لا يُنصَبُ على الظرفيّة، بل يجبُ جرهُ بـ(في) نحو: (يومَ الخميسِ صُمتُ فيه)، ولا يُقالُ: (صُمتُهُ)، إلا إذا لم تضمّنهُ معنى (في)، فلكَ أن تنصبه بإسقاط الجارِّ على أنهُ مفعولٌ به تَوَسُّعًا، نحو: (إذا جاءَ يومُ الخميسِ صُمتُهُ)، ومنه قول الشاعر: (**ويومٍ شَهِدناهُ سُليمًا وعامرًا**)، فقد جعل الضمير في (شهدناه) مفعولًا به على التوسع بإسقاط حرف الجر، والأصل: (ويوم شهدنا فيه عامرًا وسليمًا).

الظَّرفُ المُعْرَب والظَّرفُ الْمَبْنِي

الظروفُ كلها مُعرَبةٌ مُتغيرةُ الآخر، إلا ألفاظًا محصورةً، منها ما هو للزمان، ومنها ما هو للمكان، ومنها ما يُستعمَلُ لهما، **فالظُروفُ المبنيّةُ المختصَّةُ بالزمانِ**، نحو: (إذا، ومتى، وأيانَ، وإذْ، وأمسِ، والآن، ومُذ، ومُنذُ، وقَطُّ، وعَوْضُ، وبَينا، وبَينما، ورَيْثُ، ورَيْثما، وكيفَ، وكيفما، ولمَّا)، **ومنها ما رُكِّبَ من ظروف الزمان**، نحو: (زُرنا صبَاحَ مساءَ، وَليل لَيلَ، ونهارَ نهارَ، ويومَ يومَ)، والمعنى كلَّ صباحٍ، وكلَّ مساءٍ، وكلَّ نهارٍ، وكلّ يومٍ، **والظروفُ المبنيّةُ المختصة بالمكانِ** هي: (حيثُ، وهُنا، وثَمَّ، وأينَ)، ومنها ما قُطعَ عن الإضافةِ لفظًا من أسماءِ الجهاتِ الستّ، **والظروف المبنيّةُ المشتركةُ بينَ الزمانِ والمكانِ** هي: (أنّى، وَلدَى، ولَدُنْ)، ومنها (قبلُ وبعدُ)، في بعض الأحوال.

شَرْح الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ وبَيانُ أَحكامِها

١- **قَطُّ:** ظرفٌ للماضي على سبيل الاستغراق، يَستغرقُ ما مضى من الزَّمان، واشتقاقُهُ من (قَطَطْتُهُ) – أي قطعته – فمعنى (ما فعلتُهُ قطُّ) ما فعلتُهُ فيما انقطعَ من عُمري، ويُؤتى به بعدَ النفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ الماضي، أو الاستفهامِ عنها، ومن الخطأ أن يقال: (لا أفعلُهُ قَطُّ)؛ لأنَّ الفعلَ هنا مُستقبَلٌ، **و(قطّ) ظرفٌ للماضي**.

٢- **عَوْضٌ:** ظرفٌ للمستقبَلِ، على سبيل الاستغراق أيضًا، يستغرقُ جميعَ ما يُستقبلُ من الزمان، والمشهورُ بناؤهُ على الضمِّ، ويجوزُ فيه البناءُ على الفتح والكسر أيضًا، فإن أُضيفَ فهو مُعرَبٌ، نحو: (لا أفعلهُ عَوضَ العائضين)، وهو منقولٌ عن العَوْضِ بمعنى الدَّهر، والعَوْضُ في الأصل مصدرُ عاضهُ من الشيءِ يَعوضُهُ عَوْضًا وعِوَضًا وعِياضًا، إذا أعطاهُ عِوَضًا، أي خلفًا، سُميَ الدهرُ بذلك، لأنه كلما مضى منهُ جُزءٌ عُوَّضَ منه آخر، فلا ينقطعُ.

ويُؤتى بعَوْضُ بعد النّفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ المستقبَلِ، أو الاستفهام عن جميع أجزائهِ، فإذا قلت: (لا أفعلُهُ عَوْضُ)، كان المعنى: لا أفعلهُ في زمنٍ من الأزمنةِ المُستقبلة، وقد يُستَعملُ للزمانِ الماضي.

٣- **بَيْنا وبَينما:** ظرفان للزمانِ الماضي، وأصلهما (بينَ)، أشبِعت فتحةُ النون، فكان منها (بيْنا)، فالألفُ زائدةٌ، كزيادة (ما) في (بَيْنما)، وهما تلزَمانِ الجُملَ الإسميّة كثيرًا، والفعليّةَ قليلًا، ومن العلماءِ من يَضيفُهما إلى الجملة بعدَهما، ومنهم من يكفُّهُما عن الإضافة بسببِ ما لحقهما من الزيادة، وهو الأقربُ، لبُعدهِ من التكلُّف، وأصلُ (بَينَ) للمكانِ وقد تكونُ للزَّمان، نحو: (جئتُ بينَ الظهر والعصر)، ومنه حديثُ (ساعةُ الجُمعةِ بينَ خروجِ الإمامِ وانقضاءِ الصلاة)، وإذا لحقتها الألف أو (ما) الزَّائدتانِ، اختصّتْ بالزمان.

٤- **إذا:** ظرفٌ للمستقبَل غالبًا، مَتَضمنٌ معنى الشرطِ غالبًا، ويختصّ بالدخول على الجملِ الفعليّة، ويكونُ الفعلُ معه ماضيَ اللَّفظِ مُستقبَلَ المعنى كثيرًا؛ ومضارعًا دونَ ذلك، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

والنَّفْسُ راغبةٌ إذا رَغَّبْتَها وَإذَا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ

وقد يكونُ للزمان الماضي، كقوله تعالى: ﴿**وإذا رأَوا تجارةً أو لهوًا انفضوا إليها**﴾، وقد يتجرَّدُ للظرفية المحض، غيرَ مُتَضمنٍ معنى الشرط، كقوله تعالى: ﴿**والليل إذا يَغشَى، والنهارِ إذا تَجَّلى**﴾، وقولهِ: ﴿**واللَّيلِ إذا سَجى**﴾، ومنه قول الشاعر:

ونَدْمانٍ يزيد الكأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجومُ

٥- **أَيَّانَ:** ظرفٌ للمستقبل، يكونُ اسمَ استفهام، فَيُطلَبُ به تعيينُ الزَّمانِ المستقبل خاصةً، وأكثرُ ما يكونُ في مواضع التَّفخيم، كقوله تعالى: ﴿**يَسأَلُ أَيانَ يومُ الدِّين**﴾، ومعناهُ: أَيُّ حينٍ؟ وأصلُهُ (أيُّ آنٍ) فَخُفِّفَ، وصارَ اللفظانِ واحدًا، وقد يتضمّنُ معنى الشّرط، فيجزمُ الفعلين، نحو: (أَيَّانَ تجتهدْ تَجدْ نجاحًا).

٦- **أنّى:** ظرفٌ للمكان، يكونُ اسمَ شرطٍ بمعنى (أَينَ)، نحو: (أنّى تَجلسْ أجلسْ)، واسمَ استفهامٍ عن المكان، بمعنى (من أينَ؟)، كقوله تعالى: ﴿**يا مريمُ أنّى لكِ هذا**﴾، أي: (من أينَ)، ويكون بمعنى (كيفَ؟)، كقوله سبحانهُ: ﴿**أنّى يُحيي هذهِ اللهُ بعدَ موتها**﴾، أي: (كيفَ يُحييها؟)، ويكونُ ظرفَ زمانٍ بمعنى (متى؟)، للاستفهام، نحو: (أنّى جئتَ؟).

٧- **قَبلُ وبعدُ:** ظرفانِ للزمانِ، يُنصبَانِ على الظّرفيّة أو يُجرَّانِ بمن، نحو: (جئتُ قبلَ الظهر، أو بعدَهُ، أو من قبلهِ، أو بعدهِ)، وقد يكونانِ للمكان، نحو: (داري قبلَ دارِك، أو بعدَها)، وهما مُعْرَبان بالنّصبِ أو مجروران بمن، ويُبنيانِ في بعض الأحوال؛ وذلك إذا قطعا عن الإضافة لفظًا لا معنًى - بحيثُ يَبقى المضافُ إليه في النية والتّقدير - كقوله تعالى: ﴿**للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ**﴾، أي: من قَبلِ الغلَبةِ ومن بعدها، فإن قُطِعا عن الإضافة لفظًا ومعنًى لقصدِ التّنكير - بحيثُ لا يُنوَى المضافُ إليه ولا يُلاحَظُ في الذهن - كانا مُعرَبين، نحو: (فعلتُ ذلكَ قبلًا، أو بعدًا)، تَعني زمانًا سابقًا أو لاحقًا، ومنه قول الشاعر:

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ، وكُنْتُ قَبْلًا أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الْفُرَاتِ

<u>الخلاصة</u>:

إذا أردت قبليّةً أو بعديةً معينتين، عينتَ ذلك بالإضافة، نحو: (جئت قبل الشمس أو بعدها)، أو بحذف المضاف إليه وبناء (قبل وبعد) على الضم، نحو: (جئتك قبلُ أو بعدُ، أو من قبلُ أو من بعدُ)، تعني بذلك قبل شيء معين أو بعده، فالظرف هنا- وإن قُطع عن الإضافة لفظًا- لم يُقطع عنها معنى؛ لأنه في نية الإضافة، وإن أردت قبليَّة أو بعديه غير

معينتين، قلت: (جئتك قبلًا، أو بعدًا، أو من قبلٍ أو من بعدِ)، بقطعهما عن الإضافة لفظًا ومعنى وتنوينهما، قصدًا الى معنى التنكير والإبهام.

٨- **لَدَى ولَدُنْ:** ظرفانِ للمكان والزمان، بمعنى (عن)، مَبنيّانِ على السكون، والغالبُ في (لَدُنْ) أن تُجرَّ بمن، نحو قوله تعالى: ﴿**وعلَّمناهُ من لَدُنّا علمًا**﴾، وقد تُنصَبُ مَحلًا على الظرفيّة الزمانية، نحو: (سافرتُ لَدُنْ طُلوعِ الشمسِ)، أو المكانيّة، نحو: (جلستُ لَدُنْك)، وإذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لَزمتها نونُ الوقاية، نحو: (لَدُنِّي)، وقد تترَك هذه النونُ، على قِلَّةٍ، نحو: (لَدْنِي)، وهي تَضافُ إلى المفرد، كما رأيتَ، وإلى الجملة، نحو: (انتظرتُك من لَدُنْ طلعت الشمسُ إلى أن غَربتْ)، وإن وقعت بعدَها (غُدْوَةٌ) نحو: (جئتُك لَدُن غُدْوَة) جاز جرها بالإضافة إلى (لَدُنْ)، وجاز نصبُها على التَّمييز، أو على أنها خبرٌ لكان المُقدَّرة معَ اسمها، والتقديرُ: (لَدُنْ كان الوقتُ غُدوةً) وجاز رفعُها على أنها فاعلٌ لفعل محذوف، والتقديرُ: (لَدُنْ كانت غدوةٌ) أي (وُجِدتْ)، فكان هنا تامّة.

والغالبُ على (لَدَى) النّصبُ محلًا على الظرفيّة الزمانيّة، نحو: (جئتُ لَدَى طُلوعِ الشمس)، أو المكانيّة، نحو: (جلست لَديكَ)، وقد تُجرُّ بمن، نحو: (حَضَرتُ من لَدَى الأستاذ)، ولا تقعُ (لَدُنْ) عمدةً في الكلام، فلا يُقالُ (لدُنهُ عِلم)، بخلافِ (لَدَى) فتقعُ، نحو: (ولَدَينا مَزيدٌ)، وكذلك (عند) تقعُ عُمدة، نحو: (عندَك حُسنُ تدبيرٍ)، ولا تكون (لَدى وَلدُنْ) إلا للحاضر، فلا يُقال: (لديَّ كتابٌ نافعٌ)، إلا إذا كان حاضرًا، أمّا (عند) فتكون للحاضر والغائب.

ولا تُجرُّ (لَدَى ولَدُنْ وعند) بحرف جرّ غيرِ (من)، فمن الخطأ أن يُقال: (ذهبتُ إلى عندِه)، وكثيرٌ من الناس يُخطئُون في ذلك، والصوابُ أن يقال: (ذهبتُ إليه، أو إلى حضرتِه)، وإذا اتصلَ الضميرُ بِـ(لَدَى) انقلبت ألفها ياءً، نحو: (لَديه، ولديهم، ولدينا).

٩- **مَتى:** ظرفٌ للزمان، مبني على السكون، وهو يكون **اسمَ استفهامٍ**، منصوبًا محلًا على الظرفيّة، نحو: (متى جئتَ؟)، ومجرورًا بإلى أو حتى، نحو: (إلى متى يرتَعُ الغاوي في غيِّه؟ وحَتّى متى يبقى الضّال في ضلالِه؟)، ويكونُ **اسمَ شرطٍ**، نحو: (متى تُتقنْ عملَكَ تبلغْ

أملَكَ)، ومتى تضمّنت (متى) معنى الشرط لَزِمتِ النصبَ على الظرفية، فلا تُستعملُ مجرورةٌ.

١٠- **أينَ:** ظرفٌ للمكانِ، مبنيٌّ على الفتح، وهو يكونُ **اسمَ استفهامٍ**، منصوبًا على الظرفيّة، فَيُسأل به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ، نحو: (أينَ خالدٌ؟) و(أينَ كنتَ؟)، ومجرورًا بـ(من)، فيُسألُ به عن مكانِ بُروزِ الشيءِ، نحو: (من أَينَ جِئتَ؟)، ومجرورًا بـ(إلى)، فيُسألُ به عن مكان انتهاءِ الشيءِ، نحو: (إلى أينَ تذهبُ؟)، ويكونُ **اسمَ شرطٍ**، وحينئذٍ يَلزَمُ النصبَ على الظرفيّة، نحو: (أينَ تَجلسْ أجلسْ)، وكثيرًا ما تلحقُهُ (ما) الزائدةُ للتّوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿**أينما تكونوا يُدرِكُكُمُ الموتُ**﴾.

١١- **هنا وثَمَّ:** اسما إشارةٍ للمكان، فـ(**هُنا**) يُشار به إلى المكان القريب و(**ثَمَّ**) يُشار به إلى البعيد، والأول مبني على السكون، والآخرُ مبنيّ على الفتح، وقد تلحقُهُ التاءُ لتأنيث الكلمة، نحو: (ثَمَّةَ)، ومَوضعُها النصبُ على الظرفية، وقد يُجرَّان بـ(من) وبـ(إلى).

١٢- **حيثُ:** ظرفٌ للمكان، مبنيٌّ على الضمِّ، نحو: (إجلِسْ حيثُ يجلسُ أهلُ الفضلِ)، ومنهم من يقول، (حَوْثُ)، وهي ملازمةٌ الإضافةَ إلى الجملة، والأكثرُ إضافتُها إلى الجملة الفعليّة، ومن إضافتها إلى الاسميةِ أن تقولَ: (اجلِسْ حيثُ خالدٌ جالسٌ)، ولا تُضاف إلى المفردِ، فإن جاءَ بعدَها مفردٌ رُفعَ على أنهُ مبتدأ خبرُهُ محذوف، نحو: (إجلسْ حيثُ خالدٌ)، أي (حيث خالدٌ جالس)، وقد تُجرُّ بـ(من) أو (إلى)، نحو: (ارجِعُ من حيثُ أتيتَ إلى حيثُ كنتَ)، وأقلُّ من ذلك جرُّها بـ(الباءِ) أو بـ(في)، وإذا لحقتها (ما) الزائدة كانت اسمَ شرطٍ، نحو: (حيثُما تذهبْ أذهبْ).

١٣- **الآنَ:** ظرفُ زمانٍ للوقت الذي أنت فيهِ، مبني على الفتح، ويجوز أن يدخلهُ من حروفِ الجرَّ (من، وإلى، وحتى، ومُذْ، ومُنذُ)، مبنيًا مَعَهنَّ على الفتح، ويكون في موضعِ الجرِّ.

١٤- **أمسِ:** له حالتان، **إحداهما:** أن تكون **معرفةً**، فتُبنى على الكسر، وقد تُبنى على الفتح نادرًا، ويُرادُ بها اليومُ الذي قبلَ يومكَ الذي أنت فيه، نحو: (جئتُ أمسِ)، وتكونُ في

موضع نصب على الظرفيّة الزمانية، وقد تخرجُ عن النصب على الظرفية، فتجرُّ بـ(من، أو مُذْ، أو منذُ)، وتكونُ فاعلًا، أو مفعولًا به، أو غيرَهما، ولا تخرجُ في ذلك كلهِ عن بنائها على الكسر، قال الشاعر:

أَلَيْومَ أَعلمُ ما يَجِيءُ بهِ وَمَضى بِفَصلِ قَضائهِ أَمْسِ

ومن العرب من يُعربها إعرابَ ما لا ينصرفُ وعليه قولهُ:

إني رَأَيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالِي خَمْسًا

ومنعُها من الصّرف هو للتعريف والعَدْل؛ لأنها معدولةٌ عن الأمس، كما أنَّ (سحَرَ) معدولٌ عن السَّحَر.

والحالةُ الثانيةُ أن تدخلَ عليها (أل)، فتُعرَبُ بالإجماع، ولا يُرادُ بها حينئذٍ أمس بعينهِ، وإنما يُرادُ بها يومٌ من الأيام التي قبل يومك، وهي تتصرّفُ من حيثُ موقعُها في الإعراب تَصرُّفَ (أمس).

١٥- **دُون:** ظرفٌ للمكان، وهو نقيضُ (فوْق)، نحو: (هو دونَه)، أي أحطُّ منه رتبةً، أو منزلةً، أو مكانًا، وتقولُ: (قعدَ خالدٌ دونَ سعيدٍ)، أي في مكانٍ مُنخفض عن مكانه، وتقولُ: (هذا دُونَ ذاك)، أي هو مُتسفّلٌ عنه، ويأتي بمعنى (أمام) نحو: (الشيء دونَك)، أي (أمامَكَ) وبمعنى (وراء)، نحو: (قعدَ دُونَ الصَّفِّ)، أي وراءَه، وهو منصوبٌ على الظرفيةِ المكانيّة.

وقد يأتي بمعنى (رديءٍ وَخسيسٍ) فلا يكون ظرفًا، نحو: (هذا شيءٌ دُونٌ) أي خسيسٌ حقيرٌ، وهو حينئذٍ يتصرَّفُ بوجوهِ الإعرابِ، وتقولُ (هذا رجلٌ من دُونٍ، وهذا شيءٌ من دونٍ)، هذا أكثرُ كلامِ العرب، ويجوز حذفُ (من)، كما تقدَّمَ وتُجعَلُ (دون) هي النّعت، وهو مُعرَبٌ، لكنَّه يُبنى في بعض الأحوال؛ وذلكَ إذا قطع عن الإضافةِ لفظًا ومعنى، نحو: (جلستُ دونُ)، بالبناءِ على الضم، ويكونُ في موضع نصب.

١٦- **رَيْثَ:** ظرفٌ للزمان منقول عن المصدر، وهو مصدر (راثَ يَريثُ رَيْثًا)، إذا أبطأ، ثُمَّ ضُمنَ معنى الزمان، ويُرادُ به المقدارُ منه، نحو: (انتظرتُه رَيثَ صَلَّى، وانتظرني رَيثَ أجيءُ)، أي قدْرَ مُدَّةِ صلاتهِ، وقدرَ مدة مجيئي.

ولا يَليهِ إلا الفعلُ، مُصدَّرًا بـ(ما أو أنْ) المصدريتين، أو مُجرَّدًا عنهما، نحو: (انتظرني رَيثما أحضُرُ، وانتظرتُهُ رَيثَ أن صَلّى)، فيكون حينئذ مضافًا إلى المصدر المُؤوّل بِهما.

وإذا لم يُصَدّر الفعلُ بهما، أُضيفَ (رَيْث) إلى الجملة، وكان مبنيًّا على الفتح، إن أُضيف إلى جملةٍ صَدرُها مبنيٌّ، نحو: (وَقفَ رَيث صلَّينا)، ومُعرَبًا، إن أُضيف إلى جملةٍ صدرُها مُعربٌ، كقول الشاعر:

لا يَصعُبُ الأَمْرُ إلاَّ رَيْثَ يَرْكبُهُ وَكلَّ أَمرٍ، سِوَى الْفَحْشاء، يأْتَمِرُ

لأنَّ المضارع هنا مُعرَب، وأكثرُ ما يُستعملُ (رَيثَ) قبل فعلٍ مُصَدَّر بما أو أنْ، وقد يُستعمل مُجرّدًا عنهما، ويكثر وقوعه مُستثنًى بعد نفي، نحو: (ما قعدَ عندنا إلا ريثما تُقرأ الفاتحة)، ومنهُ حديثُ: **(فلم يَلبَثْ إلا رَيثما قلتُ)**.

١٧- **معَ:** ظرفٌ لمكانِ الاجتماع ولزمانهِ، **فالأول**، نحو: (أنا معكَ)، **والثاني**، نحو: (جئتُ معَ العصر)، وهو مُعرَب منصوب وقد يُبنى على السكون؛ وذلك في لغة (غُنْمٍ ورَبيعة)، فيكون في محلِّ نصبٍ، وإذا وَلِيَهُ ساكنُ حُرِّكَ بالكسر، على هذه اللغة، تَخلصًا من التقاءِ الساكنينِ، نحو: (جئتُ معِ القومِ).

وأكثرُ ما يُستعملُ مضافًا، وقد يُفرَدُ عن الإضافة، فالأكثر حينئذٍ أن يقعَ حالًا، نحو: (جئنا معًا) أي جميعًا، أو مجتمعينِ، وقد يقعُ في موضع الخبر، نحو: (سعيدٌ وخالدٌ معًا)، فيكونُ ظرفًا متعلقًا بالخبر.

والفرقُ بين (مع)، إذا أُفردت، وبينَ (جميعًا) أنكَ إذا قلتَ: (جاءُوا معًا)، كان الوقتُ واحدًا، وإذا قلتَ: (جاءوا جميعًا)، احتمل أن يكونَ الوقتُ واحدًا، واحتملَ أنهم جاءُوا مُتفرِّقينَ في أوقات مختلفة.

١٨- **كيفَ:** اسمُ استفهام، وهي ظرفٌ للزمان عندَ سيبويهِ، في موضع نصبٍ دائمًا، وهي مُتعلقةٌ إما بخبرٍ، نحو: (كيفَ أنت؟) و(كيفَ أصبحَ القومُ؟)، وإمّا بحالٍ، نحو: (كيفَ جاءَ خالدٌ؟)، والتقديرُ عندهُ: (في أي حالٍ، أي على أي حالٍ؟).

والمُعتمَدُ أنها للاستفهامِ المجرّدِ عن معنى الظرفيّة، فتكون هي الخبرَ أو الحال، لا المتعلّقَ المقدّر، وتكون أيضًا ثانيَ مفعولَيْ (ظنّ) وأخواتها؛ لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: (كيفَ ظننتَ الأمرَ؟)، وقد تكون اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين، عندَ الكوفيين، نحو: (كيفَ تجلسْ أجلسْ، وكيفما تكنْ أكنْ)، وهي، عند البصريين، اسمُ شرطٍ غيرُ جازم.

١٩- **إذْ:** ظرفٌ للزمانِ الماضي، نحو: (جئتُ إذْ طلعت الشمسُ)، وقد تكونُ ظرفًا للمستقبَل، كقوله تعالى: ﴿**فسوف يعلمونَ إذِ الأغلال في اعناقهم**﴾، وهي مبنيةٌ على السكون في محل نصبٍ على الظرفية، وقد تقعُ موقعَ المضاف إليه، فتُضافُ إلى اسمِ زمانٍ، كقولهِ تعالى: ﴿**رَبَّنا لا تزغْ قُلوبَنا بعدَ إذْ هَدَيتنا**﴾.

وقد تقعُ موقعَ المفعولِ به (أو البدل منه)، فالأولُ كقوله سبحانه: ﴿**واذكرُوا إذ كنتم قليلًا**﴾، والثاني كقولهِ: ﴿**واذكرْ في الكتاب مريمَ، إذ انتبذتْ من أهلها مكانًا شرقيًّا**﴾، وهي تلزمُ الإضافةَ إلى الجُمل، فالجملةُ بعدها مضافة إليها، وقد يُحذف جزء الجملة التي تضافُ إليها، كقول الشاعر:

هَلْ تَرجِعَنَّ لَيالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنا وَالْعَيْشُ مُنقَلِبٌ إذْ ذَاكَ أَفْنانًا

وقد تُحذَفُ الجملةُ كلُّها، ويُعوَض عنها بتنوينِ (إذ) تنوين العِوَض، كقوله تعالى: ﴿**فلَولا إذْ بلغتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ، وأنتم حينئذٍ تَنظُرونَ**﴾، أي: وأنتم حينَ إذْ بلغت الروحُ الحُلقوم تَنظرون.

٢٠- **لمَّا:** ظرفٌ للزمانِ الماضي، بمعنى (حينٍ) أو (إذْ)، وهي تقتضي جملتينِ فعلاهما ماضيانِ، ومحلها النصبُ على الظرفية لجوابها، وهي مضافة إلى جملةِ فعلِها الأول

والمُحقّقون من العلماءِ يَرَوْنَ أنها حرفٌ لربطِ جُملتيها، وسمّوها حرفَ وُجودٍ لوجودِ، أي هو للدَّلالة على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرِهِ.

٢١- **مُذ ومُنذُ:** ظرفانِ للزّمان، و (مُذْ) مُخفَّفةٌ من (منذُ)، و(منذُ) أصلُها (من) الجارَّةُ و(إذ) الظرفيّةُ؛ لذلك كُسرت مِيمُها في بعض اللُّغاتِ باعتبار الأصلِ، وإن وَلِيهما جملةٌ فعليّةٌ، أو اسميّةٌ، كانا مُضافينِ إليها، وكانت الجملةُ بعدَهما في موضع جَرّ بالإضافةِ إليهما، نحو: (ما تركتُ خدمةَ الأمةِ مُنذُ نَشأتُ، وما زلتُ طَلابًا للمجد مُذْ أنا يافِعٌ).

وإن وَلِيَهما مُفردٌ جاز رفعُهُ على أنهُ فاعلٌ لفعلٍ محذوف، نحو: (ما رأيتكَ منذ يومُ الخميسِ، أو مُذْ يومانِ)، والتقديرُ: منذ كان أو مضى يوم الخميسِ، أو يومانِ، فالجملةُ المركبةُ من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جر بالإضافة إلى (مذ أو منذُ)، ولكَ أن تَجُرّهُ على أنهما حرفا جرٍّ، شبيهانِ بالزائدِ، نحو: (ما رأَيتك مذْ يومٍ أو منذُ يومينِ).

٢٢- **أسماءُ الزمان، المُضافةُ إلى الجملِ، يجوزُ بناؤها، ويجوز إعرابها، ويرَجّحُ بناءُ ما أُضيفَ منها إلى جملةٍ صَدرُها مبنيٌّ**، كقول الشاعر:

عَلى حِينَ عَاتَبتُ الْمَشِيبَ عَلى الصِّبا فَقُلْتُ أَلَمّا تَصْحُ؟ والشَّيْبُ وازِعُ

وقولِ غيرِه:

لأَجتَذِبنْ مِنْهُنَّ قَلْبي تَحَلُّمًا عَلى حِينَ يَستصْبينَ كُلَّ حَليم

وإن كانت مُصدَّرةً فالرَّاجحُ والأولى إعرابُ الظرفِ، كقولهِ تعالى: ﴿**هذا يومُ ينفعُ الصادقينَ صِدقُهُم**﴾، وقد يُبنى، ومنه قراءَةُ نافعٍ: ﴿**هذا يومَ ينفعُ**﴾، ببناء (يومَ) على الفتح، ومن هذا الباب قولُ الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمي، يا عَمْرَكِ اللهُ، أَنني كريمٌ عَلى حِينِ الكرامُ قَلِيلُ

وقول الآخر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ

٢٣- **يجري مَجرَى (قبل وبعد)**، من حيث الإعرابُ تارة والبناءُ تارة أُخرَى، الجهاتُ الستُّ (أَمام، وقُدّام، وخَلف، ووراءَ، ويَمين، وشمال، ويَسار، وفوق، وتحت)، فإن أُضيفت، أو قُطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى، كانت مُعربَةً، نحو: (جلستُ أمامَ الصفِّ، وسرتُ يمينًا، وامشِ من وراءِ الشَجرة) وإن قُطعت عن الإضافةِ لفظًا لا معنًى، بُنيتْ على الضمِّ، نحو: (اقعُدْ وراءُ، أو أمامُ، أو يمينُ، أو خَلفُ، أو فوقُ، أو تحتُ)، ونحو (نزلتُ من فوقُ، ونظرتُ من تحتُ، وأتيتُ من يَسارُ)، وتقولُ: (جاءَ القوم، وخالدٌ خلف، أو أمامُ) تُريدُ: خلفَهم أو أَمامَهم، فحذفتَ المضافَ إليه ونوَيت معناهُ، قال الشاعر:

لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

أي (من قُدّامه)، وإذا أردت جهة معينة، فإنما تعينها بالإضافة، نحو: (سر يمينَ الصف)، أو بحذف المضاف إليه وبناء الظرف على الضم، نحو: (سِر يمينُ)، تعني يمين شيءٍ معين معروف عنده، فالظرف هنا، وإن قطع عن الإضافة لفظًا، لم يقطع عنها معنى لأنه في نية الإضافة، وإن أردت يمينًا غير معين، قلت (سر يمينًا)، تقطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى، قصدًا إلى التنكير والإبهام)،

وفي حُكمها (أولُ، وأسفلَ، ودُونُ)، تقول: (قِفْ أوَّل الصفِّ) و(قِفْ أوَّلَ)، وَ(لقيتُهُ عامَ أوَّلَ، وقِفْ أَوَّلُ، وسِر من أَوّل)، وتقولُ: (اقعُدْ أَسفلَ الصفِّ، واقعد أَسفلَ، وقم من أَسفلَ، واقعُد أَسفلُ، وسِرْ من أَسفلُ)، وقد تقدمَ الكلامُ على (دون)، و(أوَّلُ وأَسفلُ) ممنوعانِ من الصرف للوصفيّةِ ووزنِ (أفعلَ)؛ ولذا لم ينوَّنا في قولكَ: (قُم من أسفلَ، ولقيتُهُ عَامَ أَوَّلَ).

تدريب:

<u>أعرب ما يأتي:</u>

- انتهى العمل انتهاءً.
- أحسن إلى والديك إحسانًا.
- مرض الطالب مرضًا شديدًا.

- شاركت في السباق مشاركات كثيرة.
- وصل الجيش وصول الظافرين.
-حفظت أخي القرآن تحفيظًا جيدًا.
- أدافع عن بلادي دفاع الأبطال.
- أبتعد عن أصدقاء السوء أتقاءً شرهم.
- تستيقظ الطيور مبكرة احتفالًا بشروق الشمس.
- تشترون الملابس الصوفية تدفئةً لأجسامكم.
- نأكل الطعام الصحي خوفًا من المرض.
- المخطئان يكلمان المدير استعطافًا له.
- يقف الطلاب احترامًا لمعلمهم.
- تقعد المرأة خلف الصفوف حياء.
- يقف المصلون وراء الإمام.
- يقف المأموم المنفرد يمين الإمام.
- ستظهر نتيجة الطلاب غدًا.
- الركب أسفل منكم.
- ذهبت إلى الحفل مع أخي.
- قضيت في المصيف زمانًا طيبًا.

المنادى

تعريف النداء

هو خطاب يوجه إلى منادى عليه لِيُقْبِلَ أو لِيُنْصِتَ ويَنْتَبِهَ، من عنصرين رئيسين، هما: حرف النداء، والمنادى.

تعريف المنادَى

هو اسمٌ وقعَ بعدَ حرفٍ من أَحرف النداءِ نحو: (يا عبدَ الله).

أَحرُفُ النِّداءِ

أحرفُ النداءَ سبعة، وهيَ (أَ، أَيْ، يا، آ، أَيا، هَيا، وَا)، فـ (أَيْ و أَ) للمنادَى القريب، و (أيا وهَيا وآ) للمنادى البعيد، و (يا) لكلّ مُنادًى، قريبًا كان، أو بعيدًا، أو مُتوسطًا، و (وا) للنُّدبة، وهي التي يُنادَى بها المندوبُ المُتفجَّعُ عليه نحو: (واكبدِي!، واحَسرتي!).

وتَتعيَّنُ (يا) في نداءِ اسمِ اللهِ تعالى، فلا يُنادَى بغيرها، وفي الاستغاثة، فلا يُستغاثُ بغيرِها، وتتعيَّنُ هيَ و (وَا) في النُّدبة، فلا يُندَبُ بغيرهما، إلا أنَّ (وا) –في النُّدبة– أكثرُ استعمالًا منها؛ لأنَّ (يا) تُستعمل للنُّدبة إذا أُمِنَ الالتباسُ بالنداءِ الحقيقيِّ، كقول الشاعر:

حُمِّلْتَ أَمرًا عَظيمًا، فاصطَبَرْتَ لَهُ وقُمْتَ فيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا!

أَقسامُ المُنادى وأَحكامُهُ

المنادَى خمسةُ أقسامٍ: **المفردُ المعرفةُ، والنكرةُ المقصودة، والنكرةُ غيرُ المقصودة، والمضافُ، والشبيهُ بالمضافِ**، والمراد بالمفرد والمضاف والشبيه به ما أريد به في باب (لا) النافية للجنس، والمراد بالنكرة المقصودة كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقُصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة؛ لدلالته حينئذ على مُعّين.

وحكمُ المنادَى أنهُ منصوبٌ، إمّا لفظًا، وإمّا مَحَلًا، وعاملُ النَّصب فيه، إمّا فعلٌ محذوفٌ وجوبًا، تقديرُهُ (أَدعو)، نابَ حرفُ النداءِ منَابَهُ، وإمّا حرفُ النداءِ نفسُهُ؛ لتَضمنهِ معنى (أَدعو)، وعلى الأول فهو مفعولٌ به للفعل المحذوف، وعلى الثاني فهو منصوب بـ (يا) نفسِها، **فيُنصَبُ لفظًا** –بمعنى أنهُ يكونُ مُعرَبًا منصوبًا كما تُنصب الأسماءُ المُعربَةُ– إذا كان نكرةً غيرَ مقصودةٍ، أو مُضافًا، أو شبيهًا به، فالأول، نحو: (يا غافلًا تنبّهْ)، والثاني،

نحو: (يا عبدَ اللهِ)، والثالثُ، نحو: (يا حسنًا خُلُقُهُ)، **<u>ويُنصبُ محلًا</u>** –بمعنى أنهُ يكونُ مبنيًا في محلِّ نصب– إذا كان مفردًا معرفةً أو نكرةً مقصودةً، فالأولُ، نحو: (يا زُهيرُ)، والثاني، نحو: (يا رجلُ)، **وبناؤه على ما يُرفَعُ بهِ** من ضمَّةٍ أو ألفٍ أو واوٍ نحو: (يا علي، يا موسى، يا رجلُ، يا فَتى، يا رجلانِ، يا مجتهدونَ).

<u>بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء</u>

١– إذا كان المنادَى، المُستحقُّ للبناء، مبنيًّا قبلَ النداءِ، فإنهُ يبقى على حركة بنائهِ، ويقالُ فيه إنهُ مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ، منعَ من ظهورها حركةُ البناءِ الأصليَّةُ نحو: (يا سيبويهِ، يا حَذامِ "من أعلام البنات"، يا هذا، يا هؤلاء)، ويظهر أثرُ ضمِّ البناءِ المقدَّر في تابعه نحو: (يا سيبويهِ الفاضلُ، يا حذامِ الفاضلةُ، يا هذا المتجهِدُ، يا هؤلاءِ المجتهدون).

٢– إذا كان المنادَى مفردًا علمًا موصوفًا بـ(ابنٍ)، ولا فاصلَ بينهما، والابنُ مضافٌ إلى علَمٍ، جاز في المُنادى وجهانِ ضمُّهُ للبناءِ ونصبُهُ نحو: (يا خليلُ بنَ أحمدَ، ويا خليلَ بنَ أحمدَ)، والفتحُ أولى، أمّا ضمُّهُ فعلى القاعدةِ؛ لأنه مفردٌ معرفةٌ، وأما نصبُهُ فعلى اعتبارِ كلمة (ابن) زائدةً، فيكونَ (خليل) مضافًا و(أحمد) مضافًا إليه، وابنُ الشخص يُضافُ إليه، لمكان المناسبة بينهما، والوصف بـ(ابنةٍ) كالوصفِ بـ(ابنٍ)، نحو: (يا هندَ ابنةَ خالدٍ، ويا هندُ ابنةَ خالد)، أمّا الوصفُ بالبنت فلا يُغيّر بناءَ المفرد العَلَم، فلا يجوزُ معَها إلا البناءُ على الضمِّ نحو: (يا هندُ بنتَ خالدٍ).

ويتَعيَّنُ ضَمُّ المنادى في، نحو: (يا رجلُ ابنَ خالدٍ، ويا خالد ابنَ أَخينا) لانتفاءِ عَلَميَّةِ المنادَى، في الأول، وعَلَميَّةِ المضافِ إلى ابنٍ في الثاني؛ لأنك– إن حذفتَ ابنًا– فقلتَ (يا رجلَ خالدٍ، ويا خالدَ أخينا)، لم يبق للإضافة معنًى، وكذا يَتعيّنُ ضمُّهُ في، نحو: (يا عليُّ الفاضلُ ابنَ سعيد)، لوجود الفَصل؛ لأنه لا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضاف إليه.

٣–إذا كُرِّرَ المنادى مضافًا، فلك نصب الاسمينِ معًا نحو: (يا سعدَ سعدَ الأوس)، ولكَ بناءُ الأول على الضم نحو: (يا سعدُ سعدَ الأوس)، أما الثاني فهو منصوب أبدًا، أما نصب الأول، فعلى أنه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني زائد للتوكيد، لا أثر له في خفض ما بعده، أو على أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وأما بناؤه (أي بناء

الأول) على الضم، فعلى اعتباره مفردًا غير مضاف، وأما نصب الثاني، فلأنه على الوجه الأول توكيد لما قبله، وعلى الوجه الثاني بدلٌ من محل أو عطف بيان).

٤- المنادَى المُستحقُّ البناءِ على الضمّ، إذا اضطُرَّ الشاعر إلى تنوينه جازَ تنوينُهُ مضمونًا أو منصوبًا، ويكونُ في الحالة الأولى مَبنيًّا، وفي الثانيةِ مُعربًا منصوبًا كالعلم المضاف، فمن الأول قول الشاعر:

سَلامُ الله يا مَطَرٌ عَلَيْها وَلَيْس عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

وقولُ الآخر يخاطب جَمَلَهُ:

حَيَّيْتكَ عَزَّةُ بَعْدَ الهَجْرِ وَانصَرَفَتْ فَحَيّ، وَيْحَكَ، مَنْ حَيَّاكَ، يا جَمَلُ

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي، فَأَشْكرَها مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ

ومن الثاني قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ يا عَبِيدِيًّا، لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقي

ومن العلماءِ من اختارَ البناءَ، ومنهم من اختارَ النصبَ، ومنهم من اختارَ البناءَ مع العَلَمِ، والنصبَ مع اسم الجنس.

<u>فوائد</u>

إذا وقعَ (ابنٌ) أو (ابنةٌ) بينَ علَمينِ - في غير النداء - وأُريدَ بهما وصفُ العَلَم، فسبيلُ ذلكَ أن لا يُنوَّنَ العلَمُ قبلهما في رفع ولا نصبٍ ولا جرّ، تخفيفًا، وتُحذَفُ همزةُ (ابن) تقولُ: (قالُ عليُّ بنُ أبي طالب، أُحب عليَّ بنَ أبي طالب، رَضي اللهُ عن عليٍّ بن أبي طالب)، وتقولُ: (هذهِ هِندُ ابنةُ خالدٍ، رأيتُ هندَ ابنةَ خالد، مررت بهندِ ابنةِ خالد)، وقد جَوَّزوا - في ضرورة الشعر - تنوينَ العلم الموصوف بهما، وعليه قول الشاعر:

جَارِيةٌ مِنْ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَهْ كَأَنَّما حِلِيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

أما إن لم يُرَدْ بهما الوصفُ، بل أُريدَ بهما الإخبارُ عن العلَم، نُوّنَ العلمُ وجوبًا، وثبتت همزةُ (ابن)، تقولُ (خالدٌ ابنُ سعيدٍ، إنَّ خالدًا ابنُ سعيدٍ، ظننت خالدًا ابنَ سعيدٍ).

فإن وقعا بينَ علَمٍ وغيرِ علَم، فسبيلُ العلَم قبلَها التَّنوينُ مطلقًا، وإنْ وقعا صفةً للعلَم أو خبرًا عنه، فالأول نحو: (هذا خالدٌ ابنُ أخينا، هذه هندٌ ابنةُ أخينا)، والثاني، نحو: (خالدٌ ابنُ

أخينا، إنَّ هندًا ابنةُ أُختنا)، وهمزةُ (ابن) تقولُ: (خالدٌ ابنُ سعيدٍ، إنَّ خالدًا ابنُ سعيدٍ، ظننت خالدًا ابنَ سعيدٍ).

فإن وقعا بينَ علَمٍ وغيرِ علَم، فسبيلُ العلَم قبلَها التَّنوينُ مطلقًا، وإنْ وقعا صفةً للعلَم أو خبرًا عنه، فالأول (هذا خالدٌ ابنُ أخينا، وهذه هندٌ ابنةُ أخينا)، والثاني، نحو: (خالدٌ ابنُ أخينا، إنَّ هندًا ابنةُ أُختنا)، وهمزةُ (ابن) ثابتةٌ هنا على كل حال.

نِداءُ الضَّمير

نداءُ الضمير شاذٌ نادرُ الوقوع في كلامهم، وقصَرَهُ ابنُ عُصفور على الشعر، واختار أبو حيّانَ أنهُ لا ينادَى البَتَّةَ، والخلاف إنما هو في نداءِ ضمير الخطاب، أمّا نداءُ ضميريِ التكلم والغَيبة، فاتفقوا على أنهُ لا يجوز نداؤهما بَتَّةً، فلا يُقال: (يا أنا، يا إيّايَ، يا هُوَ، يا إيّاهُ)، **وإذا ناديتَ الضمير**، فأنتَ بالخيار إن شئتَ أتيتَ به ضميرَ رفعٍ أو ضمير نصبٍ، فتقولُ: (يا أنت، يا إياك)، وفي كِلتا الحالتينِ، فالضميرُ مبني على ضم مُقدَّر، وهو في محل نصب، مِثلَه في: (يا هذا، ويا هذهِ، ويا سِيبَويهِ)؛ لأنه مُفَردٌ معرفة.

نِداءُ ما فيهِ (أَلْ)

إذا أرَيْدَ نداءُ ما فيه (أَلْ)، يُؤتى قبلَهُ بكلمةِ (أيُّها) للمذكر، و(أَيّتُها) للمؤنث، وتَبقيانِ معَ التثنيةِ والجمع بلفظ واحدٍ، مراعىً فيهما التذكيرُ والتأنيث، أو يؤتى باسم الإشارة:

فالأول، كقوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الإنسانُ ما غَرَّكَ بربّكَ الكريم**﴾ وقوله: ﴿**يا أيتُها النفسُ المُطمَئِنّةُ، ارجعي إلى ربكِ راضيةً مرضِيّةً**﴾ وقوله: ﴿**يا أيُّها الناسُ اتَّقوا ربَّكم**﴾،

والثاني، نحو: (يا هذا الرجل، يا هذهِ المرأةُ)، إلا إذا كان المنادى لفظَ الجلالة، لكن تبقى (أَلْ) وتُقطَعُ همزتُها وُجوبًا نحو: (يا أللهُ)، والأكثر معَهُ حذفُ حرفِ النداءِ والتعويضُ منه بميمٍ مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ، للدلالةِ على التعظيم، نحو: (اللهمَّ ارحمنا)، ولا يجوز أن تُوصَفَ (اللهمَّ)، على على اللفظ ولا على المحلِّ، عل الصحيح؛ لأنهُ لم يُسمَع، وأما قولهُ تعالى: ﴿**قُلِ اللهمَّ، فاطرَ السمواتِ والأرض**﴾، فهو على أنه نداءٌ آخرُ: (قُل اللهمَّ، يا فاطرَ السمواتِ)، وإذا ناديتَ علمًا مُقترِنًا بألْ وَضعًا حذفتَها وُجوبًا فتقولُ في نداء العبّاسِ والفضلِ والسّموأَلِ: (يا عبّاسُ، يا فضلُ، يا سَمَوأَلُ).

فائدة

تستعمل (**اللهمَّ**) على ثلاثة أنحاء:

الأول، أن تكون للنداء المحض نحو: (اللهمَّ اغفر لي).

الثاني، أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع، كأن يقال لك: (أخالد فعل هذا؟)، فتقول: (اللهم نعم).

الثالث، أن تستعمل للدلالة على الندرة وقلة وقوع المذكور معها، كقولك للبخيل: (إن الأمة تعظمك، اللهم إن بذلت شطرًا من مالك في سبيلها).

أَحكامُ تَوابعِ المُنادَى

إن كان المنادى مبنيًا فتابعُهُ على أربعة أضرُبٍ:

١- **ما يجبُ رفعُهُ معرَبًا تَبَعًا لِلَفظِ المنادى، وهو تابعُ (أيّ وأيَة واسمِ الإشارة)**، نحو: (يا أيها الرَّجلُ، يا أيتها المرأة، يا هذا الرجلُ، يا هذهِ المرأةُ)، ولا يُتبَعُ اسمُ الإشارةِ أبدًا إلا بما فيهِ (أَلْ)، ولا تُتبَعُ (أيُّ وأيّةٌ) في باب النداءِ، إلا بما فيه (أَلْ)، أو باسم الإشارة نحو: (يا أيُّهذا الرجلُ).

٢- **ما يجبُ ضَمهُ للبناءِ، وهوَ البدَلُ، والمعطوفُ المجرَّدُ من (أَلْ) اللَّذانِ لم يضافا**، نحو: (يا سعيدُ خليلُ، يا سعيدُ وخليلُ).

٣- **ما يجبُ نصبُهُ تبعًا لمحلِّ المنادَى، وهو كلُّ تابعٍ أضيف مُجرَّدًا من (أَل)**، نحو: (يا علي أبا الحسن، يا علي وأبا سعيد، يا خليلُ صاحبَ خالدٍ، يا تلاميذُ كلَّهُمْ، أو كلَّكُم، يا رجلُ أبا خليلٍ).

٤- **ما يجوز فيه الوجهان الرفعُ مُعرَبًا للفظِ المنادَى، والنصبُ تبعًا لمحلِه**، وهو نوعان:

الأول: النعتُ المضافُ المقترنُ بأَلْ؛ وذلك يكون في الصفاتِ المُشتقَّةِ المضافة إلى معمولها، نحو: (يا خالدُ الحسنُ الخلُقِ، أو الحسنَ الخلق، يا خليلُ الخادمُ الأمةِ، أَو الخادمَ الأمة).

الثاني، ما كان مُفرَدًا من نعتٍ، أو توكيدٍ، أو عطفِ بيانٍ، أو معطوفٍ مُقترنٍ بألْ، نحو: (يا عليّ الكريمُ، أو الكريمَ، يا خالدٌ خالدٌ، أو خالدًا، يا رجلُ خليلٌ، أو خليلًا، يا عليّ والضيفُ، أو والضيفَ، ومن العطفِ بالنصبِ تبعًا لمحلِّ المنادى قوله تعالى: ﴿**يا جبالُ أَوّبي معهُ والطّيرَ**﴾، وقُرِيءَ في غيرِ السبعةِ ﴿**والطيرُ**﴾، بالرفع عطفًا على اللفظ.

وإن كان المنادَى مُعرَبًا منصوبًا فتابعُهُ أبدًا منصوبٌ مُعربًا، نحو: (يا أَبا الحسنِ صاحبَنا، يا ذا الفضل وذا العلم، يا أبا خالدٍ والضيفَ)، إلا إذا كان بدَلًا، أو معطوفًا مجردًا من (ألْ) غيرَ مضافين، فهما مَبنيّان نحو: (يا أبا الحسن عليٌّ، يا عبدَ الله وخالدُ)،

حَذْفُ حَرْفِ النِّداءِ

يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ بكثرةٍ، إذا كان (يا) دونَ غيرِها، كقولهِ تعالى: ﴿**يوسفُ أَعرِضْ عن هذا**﴾، وقولهِ: ﴿**رَبِّ أَرِني أَنظُرْ إليكَ**﴾، ونحو: (مَنْ لا يزالُ مُحسنًا أحسنْ إليَّ، واعظَ القومِ عِظهُمْ، أَيُّها التلاميذُ اجتهدوا، أَيتُها التلميذاتُ اجتهِدْنَ).

ولا يجوزُ حذفُهُ من المنادى المندوبِ والمنادَى المُستغاث والمنادى المتعجَّبِ منه والمنادى البعيد؛ لأن القصدَ إطالةُ الصوتِ، والحذفُ يُنافيهِ، وقلَّ حذفُهُ من اسم الإشارة، كقول الشاعر:

إذا هَمَلَتْ عَيْني لَها قالَ صاحبي بِمثْلِكَ، هذا، لَوْعَةٌ وغَرامُ؟!

ومن النكرة المقصودة بالنداءِ كقولهم: (إفتَد مخنوقُ، أصبح ليلُ)، ومنه قول الشاعر:

جَارِيَ، لا تَسْتَنْكري عَذِيري سَيْرِي وإِشْفاقِي على بَعيري

وقولُ الآخر:

أَطرِقْ كرا، أَطرِقْ كرا إنَّ النَّعَامَ في الْقُرَى

وأقل من ذلك حذفُهُ من النكرة غير المقصودة ومن المشبّه بالمضاف.

حَذْفُ المُنادى

قد يُحذَف المنادى بعد (يا) كقوله تعالى: ﴿**يا ليتني كنت معَهم فأفوزَ فوزًا عظيمًا**﴾، وقولِكَ: (يا نَصرَ اللهُ من يَنصُرُ المظلومَ)، وقول الشاعر:

أَلاَ يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ، عَلى الْبَلى وَلا زالَ مُنْهَلًا بِجَرْعائِكِ الْقَطْرُ

والتقدير يكون على حسب المقام، فتقديره في الآية الأولى: (يا قوم)، وفي الثانية: (يا عبادي)، وفي المثال الثالث: (يا قوم)، وفي الشعر: (يا دار).

والحقُّ أن (يا) أَصلُها حرفُ نداءٍ، فإن لم يكن مُنادَى بعدها كانت حرفًا يُقصَدُ به تنبيهُ السامع إلى ما بعدَها، وقيلَ إن جاءَ بعدها فعلُ أَمر فهيَ حرفُ نداءٍ، والمنادَى محذوف نحو: (ألا يا اسجدوا)، والتقدير: ألا يا قومُ، و نحو: (أَلا يا اسلمي) والتقدير: أَلا يا عَبْلةُ ، وإلاّ فهيَ حرفُ تنبيهٍ، كقولهِ تعالى: ﴿**يا ليتَ قومي يَعلمونَ**﴾.

المُنادى المَضافُ إلى ياءِ المُتَكلِّم

المنادى المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ على ثلاثة أنواعٍ: **اسمٍ صحيحِ الآخرِ، واسمٍ مُعتلِّ الآخرِ، وصفةٍ**، والمُرادُ هنا: اسمُ الفاعل واسمُ المفعولِ ومبالغةُ اسمِ الفاعل، فإن كان المضافُ إلى الياءِ **اسمًا صحيحَ الآخر**-غيرَ أب ولا أُم- فالأكثرُ حذف ياءِ المتكلمِ والاكتفاءُ بالكسرةِ التي قبلَها، كقوله تعالى: ﴿**يا عبادِ فاتَّقُون**﴾، ويجوز إثباتها ساكنةً أو مفتوحةً، كقولهِ -عزَّ وجلَّ-: ﴿**يا عبادِي لا خوفٌ عليكم**﴾ وقوله: ﴿**يا عباديَ الذينَ أَسرفوا على أَنفسهم**﴾، ويجوزُ قلبُ الكسرةِ فتحةً والياءِ أَلفًا، كقوله تعالى: ﴿**يا حَسرتا على ما فرَّطتُ في جَنبِ الله**﴾.

وإن كانَ المضافُ إلى (الياءِ) **معتلَّ الآخرِ**، وجبَ إثباتُ الياءِ مفتوحةً لا غيرُ نحو: (يا فتاي، يا حامِيَّ)، وإن كان المضافُ إليها **صفةً صحيحةَ الآخر**، وجبَ إثباتُها ساكنةً أو مفتوحةً نحو: (يا مكرميْ، يا مُكرمِيَ)، **وإن كان المضافُ إليها أبًا أَو أُمًّا**، جاز فيهِ ما جازَ في المنادَى الصحيح الآخر، فتقول: (يا أَبِ ويا أُمِّ، يا أَبي ويا أُمي، يا أَبيَ ويا أُميَ، يا أبا ويا أُمّا)، ويجوزُ فيه أَيضًا حذفُ ياءِ المتكلم والتَّعويضُ عنها بتاءِ التأنيثِ مكسورةً أَو مفتوحةً نحو: (يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ، يا أَبَتَ يا أُمَّتَ)، ويجوزُ إبدالُ هذهِ التاءِ هاء في الوقفِ نحو: (يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ).

وإن كان المنادَى **مضافًا إلى مضافٍ إلى ياءِ المتكلم**، فالياءُ ثابتةٌ لا غيرُ نحو: (يا ابنَ أَخي، يا ابنَ خالي)، إلاّ إذا كان (ابنَ أُمّ) أو (ابن عمّ) فيجوزُ إثباتُها، والأكثر حذفُها والاجتزاءُ عنها بفتحةٍ أَو كسرةٍ، وقد قُرِيءَ قوله تعالى: ﴿**قال يا ابنَ أمّ إنَّ القومَ**

استضعفوني﴾، وقوله: ﴿**قال يا ابنَ أُمَّ لا تأخذْ بِلحيتي ولا برأسي﴾**، بالفتح والكسر، فالكسر على نيّةِ الياءِ المحذوفة، والفتحُ على نيّةِ الألفِ المحذوفةِ التي أَصلُها ياءُ المتكلم، ومثلُ ذلكَ يُقال في: (يا ابنَ عمَّ)، قال الراجز:

كُنْ لِيَ لاَ عَليَّ، يا ابنَ عَمَّا نَعشْ عَزِيزَينِ، ونُكْفَى الهَمّا

ويجري هذا أيضًا مع (ابنةِ أُمِّ) و (ابنةِ عَم)، واعلم أنهم لا يكادون يُثبتون ياءَ المتكلم، ولا الألفَ المنقلبةَ عنها، إلا في الضرورةِ، فإثباتُ الياء كقوله:

يا ابنَ أُمِّي، ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنتَ خَلَّقْتَنَي لِدَهرٍ شَدِيدِ

وإثباتُ الألف المنقلبة عنها، كقول الآخر:

يا ابنةَ عَمَّا، لا تَلُومِي واهجَعي لا يَخْرُقُ اللَّوْمُ حِجابَ مِسْمَعي

المُنادى المُسْتَغاثُ

الاستغاثةُ هي نداءُ من يُعينُ من دفع بلاءٍ أو شدَّة نحو: (يا للأَقوياءِ لِلضُّعفاءِ)، والمطلوبُ منه الإعانةُ يسمّى: (مُستغاثًا)، والمطلوبُ له الإعانةُ يُسمّى: (مُستغاثًا لهُ)، ولا يُستعملُ للاستغاثةِ من أحرف النداءِ إلا (يا)، ولا يجوزُ حذفُها، ولا حذفُ المُستغاث، أما المستغاث له فحذفه جائز نحو: (يا للهِ).

أوجه المستغاث

للمستغاث ثلاثةُ أوجهٍ:

١- **أن يُجرَّ بلامٍ زائدةٍ واجبةِ الفتحِ**، كقول الشاعر:

يا لَقَوْمي، ويا لأَمثالِ قَوْمي لأُناسٍ عُتُوُّهُمُ في ازدِيادِ!

وقول الآخر:

يا لَقَوْمي! مَنْ لِلْعُلاَ والْمَساعِي؟ يا لَقَوْمي! مَنْ لِلنَّدَى والسَّماحِ؟

يا لَعَطَّافِنا! ويَا لَرِياح وَأَبي الحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ!

ولا تُكسر هذه اللامُ إذا تكرَرَ المستغاثُ غيرَ مقترنٍ بـ (يا) كقول الشاعر:

يَبْكيكَ ناءٍ، بَعِيدُ الدَّارِ، مُغْتَرِبٌ يا لَلْكهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ!

٢- **أن يُختَم بألفٍ زائدةٍ لتوكيد الاستغاثة**، كقول الشاعر:

يا يَزِيدا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فاقَةٍ وهَوَانِ!

٣- **أن يبقى على حاله**، كقول الآخر:

أَلا يا قَوْمُ لِلعَجَبِ الْعَجيبِ! ولِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأَديبِ!

أمّا المُستغاثَ له، فإن ذُكِرَ في الكلام، وجبَ جرُّهُ بلامٍ مكسورة دائمًا نحو: (يا لَقومي لِلعلمِ!)، وقد يجر بِـ (مِنْ)، كقول الشاعر:

يَا لَلرِّجالِ ذَوي الأَلبابِ مِنْ نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينًا!

المُنادى المُتَعَجَّبُ مِنهُ

المُنادى المُتعجَّبَ منه، هو كالمُنادَى المُستغاثِ في أحكامهِ، فتقولُ في التعجّب من كثرةِ الماءِ (يالَلماءِ!، يا ماءَا!، يا ماءُ!)، وتقولُ (يالَلطربِ!، يا طرَبا، يا طَرَبُ!).

المُنادَى الْمَنْدوب

النُّدبةُ هي نداءُ المُتفجَّعِ عليه أو المُتوجَّعِ منه نحو: (واسَيّداه!، واكَبِداه!)، ولا تُستعملُ لنداءِ المندوب من الأدواتِ إلا (وَا)، وقد تُستعملُ (يا)، إذا لم يَحصُلِ التباسٌ بالنداء الحقيقي، ولا يجوز في النُّدبةِ حذفُ المنادَى ولا حذفُ أداتهِ.

وللمنادَى المندوب ثلاثةُ أوجه:

١- **أن يُختَم بألفٍ زائدةٍ لتأكيد التَّفجُّعِ أو التوجُّع**، نحو: (واكَبِدَا!)،

٢- **أن يُختَم بالألفِ الزائدة وهاءِ السَّكتِ**، نحو: (واحُسَيناه)، وأكثر ما تزاد الهاء في الوقف فإن وصلت حذفتها، إلا في الضرورة، كقول المتنبي:

واحرّ قلباهُ ممن قلبه شبِمُ ومن بجسمي وحالى عنده سقم

ولك حينئذ أن تضمها، تشبيهًا لها بهاء الضمير، وأن تكسرها على أصل التقاء الساكنين، وأجاز الفرّاء إثباتها في الوصل مضمومة أو مكسورة من غير ما ضرورة.

٣- **أن يبقى على حاله**، نحو: (واحُسينُ!).

ولا يكونُ المنادى المندوبُ إلا معرفةً غيرَ مبهَمةٍ، فلا يندَبُ الاسمُ النكرةُ، فلا يقال: (وَارجلُ!)، ولا المعرفةُ المُبهمَة – كالأسماءِ الموصولة وأسماءِ الإشارة – فلا يقال: (وامَنْ ذهبَ شهيدَ الوفاءِ!)، إلا إذا كان المُبهمُ اسمَ موصولٍ مُشتهرًا بالصّلة، فيجوزُ نحو: (وامَنْ حَفرَ بِئرَ زمزمَ).

المُنَادى المُرَخَّم

التَّرخيمُ هو حذفُ آخرِ المنادى تخفيفًا، نحو: (يا فاطمَ)، والأصلُ (يا فاطمةُ)، والمنادى الذي يُحذفُ آخرُهُ يُسمّى (مُرَخمًّا)، ولا يُرخَّمُ من الأسماءِ إلا اثنان:

١– **ما كان مختومًا بتاءِ التأنيث، سواءٌ أكان عَلَمًا أو غيرَ عَلَم**، نحو: (يا عائشَ، يا ثِقَ، يا عالِمَ)، في (عائشةَ وثِقَةٍ وعالمةٍ).

٢– **العَلَمُ لمذكَّرٍ أو مؤنثٍ على شرط أن يكونَ غيرَ مركَّبٍ، وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرفٍ**، نحو: (يا جَعفَ، يا سُعا)، في (جعفرٍ وسعادَ).

فلا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف، ولم يكن مختومًا بالتاء، ولا المركب، فلا يقال (يا إنسا)، في (إنسان)؛ لأنه غير علم، ولا (يا حسَ)، في (يا حسن)؛ لأنه على ثلاثة أحرف، ولا مثل: (يا عبدَ الرحمن)؛ لأنه مركب، وأما ترخيم (صاحب) في قولهم (يا صاحِ)، مع كونه غير علم، فهو شاذّ لا يقاس عليه.

ويُحذَفُ للتَّرخيم إمّا حرفٌ واحدٌ، وهو الأكثر، كما تقدّم، وإمّا حرفانِ، وهو قليل، فتقول: (يا عُثَم، يا مَنْصُ)، في (عُثمانَ ومنصورٍ).

ولك في المنادى المرخَّم لغتانِ:

١– **أن تُبقيَ آخرَهُ بعدَ الحذفِ على ما كان عليه قبلَ الحذف – من ضَمَّةٍ أو فتحةٍ أو كسرةٍ –**، نحو: (يا منصُ، يا جعفَ، يا جارِ)، وهذهِ اللغةُ هي الأولى والأشهرُ.

٢– **أن تُحرّكهُ بحركة الحرف المحذوف**، نحو: (يا جَعفُ، يا جارُ).

وتسمى اللغة الأولى (لغة من ينتظر)، أي من ينتظر الحرف المحذوف، ويعتبره كأنه موجود، ويقال في المنادى حينئذ إنه مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم، وتسمى اللغة

الأخرى (لغة من لا ينتظر)، أي من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فيبنيه على الضم.

أَسْماءُ لازَمَتِ النِّداءَ

منها (يا فُلُ، ويا فُلَةُ)، بمعنى: يا رجل، ويا امرأةُ، و(يا لُؤمانُ)، أي: يا كثيرَ اللؤم، و (يا نَوْمانُ)، أي: يا كثيرَ النَّومِ، وقالوا: (يا مَخبَثانُ، ويا مَلأمانُ، ويا مَلكَعانُ، ويا مَكذَبانُ، ويا مَطيَبانُ، ويا مَكرَمانُ)، والأنثى بالتاءِ، وقالوا في شتم المذكَّرِ: (يا خُبَثُ، ويا فُسَقُ، ويا غُدَرُ، ويا لُكَعُ)، وكلُّ ما تقدَّم سَماعيٌّ لا يقاسُ عليهِ، وقاسهُ بعضُ العلماء فيما كان على وزنِ (مَفعَلان)، وقالوا في شتم المؤنث: (يا لَكاعِ، ويا فَساقِ، ويا خَباثِ)، ووزنُ (فَعَالِ) هذا قياسيٌّ من كل فعلٍ ثلاثيٍّ، وما ذُكرَ من هذه الأسماءِ كلّها لا يستعملُ إلا في النداءِ، وأما قولُ الشاعر:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكاعِ

فضرورةٌ، لاستعمالهِ (لكاعِ) خَبرًا، وهي لا تُستعملُ إلا في النداءِ،

تَتمَّةٌ

في كلامِ العربِ ما هو على طريقةِ النداءِ ويُقصَدُ به الاختصاصُ لا النداءُ، وذلك كقولهم (أمّا أنا فأفعلُ كذا أيّها الرجلُ)، وقولهم: (نحن نفعلُ كذا أيُّها القومُ)، وقولهم: (اللهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العِصابة)، فقد جعلوا (أيّا) معَ تابعها دليلًا على الاختصاص والتوضيح، ولم يُريدوا بالرجل والقوم إلا أنفسَهم، فكأنهم قالوا: (أما أنا فأفعلُ كذا متخصّصًا بذلك من بين الرجال)، و(نحن نفعلُ كذا متخصّصينَ من بين الأقوام)، و(اغفر لنا اللهمَّ مخصوصينَ من بينِ العصائب).

موجز لأنواع المنادى مع أمثلة وجداول مبيّنة لها

أنواع المنادى:

١- المنادى المعرب: وله ثلاثة أنواع هي:

أ - المنادى المضاف. ب - المنادى الشبيه بالمضاف.

ج - المنادى النكرة غير المقصودة.

٢- المنادى المبني: وله نوعان هما:

أ - المنادى المفرد العلم. **ب - المنادى النكرة المقصودة.**

أولًا، المنادى المعرب (المنصوب)

١- **المنادى المضاف:** وهو منادى يكون مضافًا إلى ما بعده.

- **إعرابه:** ينصب دائمًا بالفتحة أو ما ينوب عنها.

مثل: (يا نبي الله / يا أمير المؤمنين / يا طالب العلم/ يا عبد الله/ يا رسول الله).

§المثنى: (يا أميرَي المؤمنين/ يا طالبَي العلم/ يا عبَدي الله / يا رسولَي الله).

§الجمع: (يا أمراءَ المؤمنين/ يا طلابَ العلم/ يا عبادَ الله/ يا رسلَ الله).

وإليك الجدول الآتي يوضح لك المنادى، ونوعه، والسبب، وعلامة إعرابه:

أسلوب النداء	المنادى	نوعه	السبب	علامة إعرابه
يا عبدَي الله	عبدَي	معرب	لأنه مضاف	الياء؛ لأنه مثنى.
أيا طالبي العلم	طالبِي	معرب	لأنه مضاف	الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.
يا رسول الله	رسول	معرب	لأنه مضاف	الفتحة الظاهرة على آخره .
يا أمير المؤمنين	أمير	معرب	لأنه مضاف	الفتحة الظاهرة على آخره .
يا أخي	أخي	معرب	لأنه مضاف	الفتحة المقدرة؛ لاتصاله بياء المتكلم.
يا معلمي المدرسة	معلمي	معرب	لأنه مضاف	الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم.
يا مربيات الفصل	مربياتِ	معرب	لأنه مضاف	الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

يا ذا الإكرام	ذا	معرب	لأنه مضاف	الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

٢- **المنادى الشبيه بالمضاف:** ويكون اسمًا مشتقًا عاملًا ومنه:

مثل: (يا عابرًا البحر / يا طالعًا الجبل / يا معلمًا الكرم / يا طالبًا الحج)

§ المثنى: (يا عابرَيْنِ البحرَ/ يا طالعَيْنِ الجبلَ/ يا معلمَيْنِ الكرم/ يا طالبَيْنِ الحج).

§ الجمع: (يا عابرِينَ البحرَ/ يا طالعِينَ الجبلَ/ يا معلمِينَ الكرم/ يا طالبِينَ الحج).

- **إعرابه:** ينصب أيضًا بالفتحة أو ما ينوب عنها.

وإليك الجدول التالي يوضح لك المنادى، ونوعه، والسبب، وعلامة إعرابه.

أسلوب النداء	المنادى	نوعه	السبب	علامة إعرابه
يا معلمًا الأجيال	معلما	معرب	لأنه شبيه بالمضاف	الفتحة الظاهرة.
يا عابرًا البحر	عابرا	معرب	لأنه شبيه بالمضاف	الفتحة الظاهرة.
يا طائعًا والديه	طائعا	معرب	لأنه شبيه بالمضاف	الفتحة الظاهرة.
يا طالبين الحج	طالبين	معرب	لأنه شبيه بالمضاف	الياء؛ لأنه مثنى.
يا عابرين البحر	عابرين	معرب	لأنه شبيه بالمضاف	الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

٣- **المنادى النكرة غير المقصودة:** ويكون نكرة لا يراد بها شخص أو شيء معين.

مثل: (هيا مسلمةً / هيا طالبًا / هيا غلامًا / هيا رجلًا).

§ المثنى: (هيا مسلمتين / هيا طالبين / هيا غلامين / هيا رجلين).

§ الجمع: (هيا مسلمات / هيا طلابا / هيا غلمان / هيا رجالا).

- **إعرابه:** ينصب أيضًا بالفتحة أو ما ينوب عنها.

وإليك الجدول الآتي يوضح لك المنادى ، ونوعه، والسبب، وعلامة إعرابه.

أسلوب النداء	المنادى	نوعه	السبب	علامة إعرابه
هيا مسلمةً	مسلمة	معرب	لأنه نكرة غير مقصودة	الفتحة الظاهرة.
هيا مسلمتين	مسلمتين	معرب	لأنه نكرة غير مقصودة	الياء لأنه مثنى.
هيا مسلمات	مسلمات	معرب	لأنه نكرة غير مقصودة	الكسرة نيابة عن الفتحة.
أيا طالبًا	طالبًا	معرب	لأنه نكرة غير مقصودة	الفتحة الظاهرة.
أيا طالبين	طالبين	معرب	لأنه نكرة غير مقصودة	الياء لأنه مثنى.
أيا رجلين	رجلين	معرب	لأنه نكرة غير مقصودة	الياء لأنه مثنى.

ثانيًا، المنادى المبني

١- المنادى اسم علم مفرد:

المراد بالإفراد في هذا النوع هو ما ليس جملة ولا شبه جملة، ويكون في أسماء الأشخاص المكونة من كلمة واحدة، وفي أسماء العواصم، والبلدان، والمدن، وفي لفظ الجلالة.

مثل: (يا محمدُ / يا صنعاء / يا أروى / يا أحمد).

§ المثنى: (يا محمدان / يا صنعاوان / يا أرويان / هيا أحمدان).

§ الجمع: (يا محمدون / يا صنعاوات / يا أرويات / يا أحمدون).

- إعرابه: يبنى على ما يرفع به في محل نصب.

وإليك الجدول الآتي يوضح لك المنادى ، ونوعه، والسبب، وعلامة بنائه.

أسلوب النداء	المنادى	نوعه	السبب	علامة بنائه
هيا محمدُ	محمد	مبني	لأنه اسم علم مفرد	الضم في محل نصب.
هيا محمدون	محمدون	مبني	لأنه اسم علم مفرد	الواو في محل نصب لأنه جمع مذكر سالم.

يا الله	الله	مبني	لأنه اسم علم مفرد	الضم في محل نصب.
يا صنعاوان	صنعاوان	مبني	لأنه اسم علم مفرد	الألف في محل نصب لأنه مثنى.
يا صنعاء	صنعاء	مبني	لأنه اسم علم مفرد	الضم في محل نصب.
يا أحمدان	أحمدان	مبني	لأنه اسم علم مفرد	الألف في محل نصب لأنه مثنى

٢- المنادى النكرة المقصودة:

في هذا النوع من المنادى يكون لفظ المنادى نكرة أي غير معرفة، ولكنه يقصد به شخص أو شيء محدد أو معين.

مثل: (يا عامل/ يا غلام/ يا معلم/ يا طبيب/ يا بائع).

§ المثنى: (يا عاملان / يا غلامان / يا معلمان / يا طبيبان / يا بائعان).

§ الجمع: (يا عاملون / يا غِلْمان / يا معلمون / يا طبيبون / يا بائعون).

- **إعرابه:** يبنى على ما يرفع به في محل نصب.

وإليك الجدول الآتي يوضح لك المنادى، ونوعه، والسبب، وعلامة بنائه:

أسلوب النداء	المنادى	نوعه	السبب	علامة بنائـه
هيا معلم	معلم	مبني	لأنه نكرة مقصودة	الضم في محل نصب.
يا مدير	مدير	مبني	لأنه نكرة مقصودة	الضم في محل نصب.
يا طبيبان	طبيبان	مبني	لأنه نكرة مقصودة	الألف في محل نصب لأنه مثنى.
يا بائعون	بائعون	مبني	لأنه نكرة مقصودة	الواو في محل نصب لأنه جمع مذكر سالم.
يا غلام	غلام	مبني	لأنه نكرة مقصودة	الضم في محل نصب.
يا عاملون	عاملون	مبني	لأنه نكرة مقصودة	الواو في محل نصب لأنه جمع مذكر سالم.

أمثلة معربة على درس النداء:

– يا محمدُ. (يا: حرف نداء، محمد: منادى مبني على الضم في محل نصب).

– **يا عبدَ اللهِ.** (يا: حرف نداء، عبد: منادى منصوب لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، الله: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره).

– **يا طالعًا جبلًا.** (يا: حرف نداء، طالعا: منادى منصوب لأنه شبيه بالمضاف، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، جبلا: مفعول به لاسم الفاعل (طالعا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره).

– **يا رجلان انهضا.** (يا: حرف نداء، رجلان: منادى نكرة مقصودة مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، انهضا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بألف التثنية (لأن مضارعه من الأفعال الخمسة)، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل).

– **يا فاطمُ.** (يا: حرف نداء، فاطم: منادى مبني على الضم في محل نصب).

– **يا أيها الذي نجحَ.** (يا: حرف نداء، أيها: منادى مبني على الضم في محل نصب، والها: حرف تنبيه مبني على السكون، الذي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نعت، نجح: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو).

– **يا أبتِ.** (يا: حرف نداء، أبت: منادى منصوب لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، والتاء للتأنيث، والياء المحذوفة ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة).

– **وا حرقةَ قلبي.** (وا: حرف نداء وندبة، حرقة: منادى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره وهو مضاف، قلبي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة).

<u>تدريب</u>

أعرب ما يأتي مبينا نوع المنادي:

– يا محمدُ، ذاكر دروسك جيدًا.

– يا طالعَ الشجرةِ، احترس.

– يا ظالمًا، تبصّر في العواقب.

– يا مسافرًا إلى الغردقة، استمتع بوقتك.

– يا رجالُ، أتقنوا أعمالكم.

– يا لاهيًا عن درسِه، قم فذاكره.

– يا ضائعًا كتابُه، ابحث عنه.

التمييز

هو اسمٌ نكرةٌ فضلة يؤتى به لبيان إبهام اسمٍ قبله من ذات (مفرد) أو نسبة (جملة)، فالأول كقولنا: (اشتريتُ عشرينَ كتابًا)، والثاني، نحو: (طابَ المجتهدُ نفسًا)، والاسم الفضلة هو الذي يأتي بعد تمام الجملة واستيفاء شروطها.

والتّمييزُ يكونُ على معنى (مِنْ)، فإذا قلتَ (اشتريتُ عشرين كتابًا)، فالمعنى أنكَ اشتريتَ عشرين من الكتُب، وإذا قلتَ (طابَ المجتهدُ نفسًا)، فالمعنى أنهُ طابَ من جِهة نفسهِ.

تَمْيِيزُ الذَّاتِ وحُكْمُهُ

تمييزُ الذاتِ هو ما كان مُفسّرًا لاسمٍ مُبهمٍ ملفوظٍ، نحو: **(عندي رِطْلٌ زَيتًا)**، والاسمُ المُبهَمُ على خمسة أنواع:

١- **العَدَدُ**، نحو: **(اشتريتُ أحدَ عشرَ كتابًا)**، ولا فرقَ بينَ أن يكونَ العدَدُ صريحًا، كما سبق، أو مُبهَمًا، نحو: **(كم كتابًا عندكَ؟)**، والعددُ قسمانِ: صريحٌ ومُبهمٌ، **فالعدَدُ الصريحُ** ما كان معروفَ الكميّةِ **كالواحد والعشرةِ والأحدَ عشرَ والعشرينَ** ونحوِها، **والعدَدُ المُبهَمُ** ما كانَ كنايةً عن عَدَدٍ مجهولِ الكميّةِ وألفاظهُ **(كَمْ وكأيِّنْ وكذا)**.

٢- **ما دلَّ على مِقدارٍ** (اي شيءٍ يُقدَّرُ بآلة): وهو إمّا مِساحةٌ، نحو: **(زرعت فدانًا ذرةً)**، أو وزنٌ، نحو: **(لك قِنطارٌ عَسَلًا)**، أو كيلٌ، نحو: **(أعطِ الفقيرَ صاعًا قمحًا)**، أو مِقياسٌ، نحو: **(اقتطعت خمسة أمتارٍ قماشًا)**.

٣- **ما دلَّ على ما يُشبهُ المقدارَ** - مما يَدُلُّ على غيرِ مُعيّنٍ - لأنهُ غيرُ مُقدَّر بالآلة الخاصّة، وهو إمّا إن يُشبهَ المِساحةَ، نحو: (عندي مَدُّ البصرِ أرضًا. وما في السماء قَدْرُ راحةٍ سَحابًا)، أو الوزن كقوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ**﴾، أو الكيلُ - كالأوعيةِ-، نحو: **(عندي جَرَّةٌ ماءً، وكيسٌ قمحًا)**، أو المِقياسَ، نحو: **(عندي مَدُّ يَدِكَ حبلًا)**.

٤- **ما أُجرِيَ مُجرَى المقادير** - من كل اسمٍ مُبهَمٍ مُفتقرٍ إلى التّمييز والتّفسير، نحو: **(لنا مِثْلُ ما لَكم خيلًا، وعندنا غيرُ ذلك غَنَمًا)**، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**﴾.

٥- ما كان فرعًا للتّمييز، نحو: **(عندي خاتمٌ فِضّةً، وساعةٌ ذهبًا، وثوبٌ صوفًا)**.

حكمُ تمييز الذاتِ

وحكمُ تمييز الذاتِ أنه يجوز نصبُهُ، كما سبق، ويجوزُ جرُّه بمن، نحو: **(عندي رِطْلٌ من زيتٍ، ومِلْءُ الصّندوقِ من كتب)**، وبالإضافة، نحو: **(لنا قَصَبةُ أرضٍ، وقِنطارُ عَسَلٍ)**، إلا إذا اقتضت إضافتُهُ إضافتَيْن - بأن كانَ المُمَيّزُ مضافًا - فتمتنعُ الإضافةُ، ويتَعيَّنُ نصبُهُ أو جَرُّهُ بِمِن، نحو: **(ما في السّماءِ قدَرُ راحةٍ سَحابًا، أو من سَحابٍ)**، ويُستثنى منه تمييزُ العدَدِ، فإن له أحكامًا أخرى.

تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ وحُكمُهُ

تمييزُ النّسبةِ ما كان مُفسّرًا لجملةٍ مُبهَمةِ النسبةِ، نحو: **(حَسُنَ علي خُلُقًا)**، و**(مَلأ الله قَلبَكَ سُرورًا)**، فإنَّ نسبةَ الحُسنِ إلى عليٍّ مُبهَمةٌ تحتملُ أشياءَ كثيرة، فأزلتَ إبهامَها بقولك: **(خلُقًا)**، وكذا نسبةُ مَلْءِ اللهِ القلبَ قد زال إبهامُها بقولك: **(سرورًا)**.

ومن تمييزِ النسبةِ الاسمُ الواقعُ بعدَ ما يُفيدُ التَّعجُّبَ، نحو: **(ما أشجعَهُ رجلًا)**، و**(أكرِمْ بهِ تلميذًا)**، و**(يا لهُ رجلًا)**، و**(للهِ درُّهُ بَطلًا)**، و**(وَيحَهُ رجلًا)**، و**(حَسبُكَ بخالدٍ شُجاعًا)**، و**(كفى بالشَّيبِ واعظًا)**، و**(عَظُمَ عليٌّ مَقامًا)**.

وهو على قسمين: مُحَوَّلٍ، وغير مُحوَّل، **فالمحوَّلُ**: ما كانَ أصلُهُ فاعلًا؛ كقوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ والأصل فيها: اشتعل شيبُ الرَّأسِ، فتميزت الجملة بـ **(شيبًا)**، ونحو: **(ما أحسنَ خالدًا أدبًا!)**، أو مفعولًا، كقوله سبحانهُ: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾، والأصل فيها: **فجرنا عيونَ الأرض**، ونحو: **(زَرَعتُ الحديقةَ شجرًا)**، أو مُبتدأ، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا**﴾، ونحو: **(خليلٌ أوفرُ علمًا وأكبرُ عقلًا)**،

حُكم المحوَّل: أنهُ منصوبٌ دائمًا، ولا يجوزُ جرُّهُ بِمن أو بالإضافة.

و**غيرُ المحول** ما كان غير محوّل عن شيء، نحو: **(أكرِمْ بسليم رجلًا)**، و**(سَمَوتَ أديبًا)**، و**(عظُمت شجاعًا)**، و**(لله دَرُّهُ فارسًا)**، و**(ملأتُ خزائني كُتُبًا)**، و**(ما أكرَمكَ رجلًا)**.

حُكمُ غير المحول: أنهُ يجوز نصبُهُ، ويجوزُ جَرهُ بِمن، نحو: **(لله دَرُّهُ من فارس)**، و**(أكرِمْ به من رجل)**، و**(سَمَوتَ من أديب)**.

ملحوظة:

اعلم أنَّ ما بعدَ اسم التفضيل ينصَبُ وجوبًا على التَّمييزِ، إن لم يكن من جنس ما قبلَهُ، نحو: **(أنتَ أعلى منزلًا)**، فإن كان من جنس ما قبلهُ وجبَ جَرُّهُ بإضافتهِ، إلى (أفعل) نحو: **(أنتَ أفضلُ رجلٍ)**، إلاّ إذا كانَ (أفعَلُ) مضافًا لغير التَّمييز، فيجبُ نصبُ التمييز حينئذٍ، لتعذُّرِ الإضافة مَرتينِ، نحو: **(أنتَ أفضلُ الناسِ رجلًا)**.

حُكمُ تَمْيِيزِ العَدَدِ الصَّرِيح

تمييزُ العددِ الصَّريحِ مجموعٌ مجرورٌ بالإضافة وجوبًا، منَ الثلاثةِ إلى العشرة، نحو: **(جاءَ ثلاثةُ رجالٍ، وعشرُ نِسوةٍ)**، ما لم يكن التمييزُ لفظَ مِئَةٍ، فيكون مفردًا غالبًا، نحو: **(ثلاث مِئَةٍ)** وقد يُجمعُ، نحو: **(ثلاثِ مئينَ، أو مِئاتٍ)**، أما الألْفُ فمجموع البتةَ، نحو: **(ثلاثة آلافٍ)**.

واعلم أنَّ مُميَّزَ الثلاثةِ إلى العشرة، إنما يُجرُّ بالإضافة إن كان جمعًا ك**(عشرةِ رجالٍ)**، فإن كان اسمَ جمعٍ أو اسمَ جنس، جُرَّ بمن، فالأولُ ك**(ثلاثةٍ من القوم، وأَربعةٍ من الإبل)**، والثاني ك**(ستَّةٍ من الطَّيرِ، وسَبعٍ من النَّخلِ)**، قال تعالى: ﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ**﴾، وقد يُجرُّ بالإضافة كقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾، وفي الحديثِ: **(ليس فيما دونَ خَمسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ)**، وقول الشاعر:

ثَلاثَةُ أَنفُسٍ، وثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جارَ الزَّمانُ على عِيالي

وأما معَ أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ، فالتمييزُ مفردٌ منصوبٌ، نحو: **(جاء أحدَ عشرَ تلميذًا، وتسعٌ وتسعونَ تلميذةً)** وأما قوله تعالى: ﴿**وقَطَّعناهمُ اثنتيْ عشَرَةَ أسباطًا**﴾،

فأسباطًا ليس تمييزًا لاثنتيْ عَشرةَ، بل بدلٌ منه والتمييزُ مُقدَّر، أي قطعناهم اثنتي عشرةَ فِرقةً؛ لأنَّ التمييزَ هنا لا يكونُ إلا مفردًا، ولو جازَ أن يكون مجموعًا – كما هو مذهبُ بعض العلماءِ – لَمَا جازَ هنا جعلُ **(أَسباطًا)** تمييزًا؛ لأن الأسباطَ جمعُ سِبطٍ، وهو مُذكَّر، فكان ينبغي أن يُقالَ وقطَّعناهم اثنتيْ عشرَ أسباطًا؛ لأنَّ الاثنين تُوافِقُ المعدودَ، والعشرةَ، وهي مركبةٌ كذلك.

وأما معَ المئَةِ والألفِ ومُثنَّاهما وجمعِهما، فهو مفردٌ مجرورٌ بالإضافة وجوبًا، نحو: **(جاءَ مِئَةُ رجلٍ؛ ومِئَتا امرأَةٍ، ومِئاتُ غُلامٍ، والفُ رجلٍ، وأَلفا امرأَةٍ، وثلاثةُ آلافِ غلامٍ)**، وقد شذَّ تمييزُ المِئَة منصوبًا في قول الشاعر:

إذا عاشَ الْفَتى مِئَتَيْنِ عامًا فَقَدْ ذّهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالفَتاءُ

(كم) وأحكام تمييزها

كم على قسمينِ: **استفهاميّة وخَبَريّة.**

أولًا: كَمِ الاستفهاميةُ وتمييزها

كَمِ الاستفهاميةُ هي ما يُستفهَمُ بها عن عددٍ مُبهَمٍ يُراد تَعيينُهُ، نحو: **(كم رجلًا سافرَ؟)**، ولا تقعُ إلاّ في صدر الكلامِ، كجميع أَدواتِ الاستفهام، **ومُميّزُها مفردٌ منصوبٌ**، وإن سبقها حرفُ جرّ جاز جره – على ضَعفٍ – بِمنْ مُقدَّرةً، نحو: **(بكمْ درهمٍ اشتريتَ هذا الكتابَ؟)**، أَي: **بكم من درهم اشتريته؟** ونصبُهُ أَولى على كلِّ حالٍ، وجرُّهُ ضعيفٌ، وأَضعفُ منه إظهارُ **(مِنْ)**.

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميِّزها، ويكثرُ وقوعُ الفصل بالظّرف والجارِّ والمجرور، نحو: **(كم عندَك كتابًا؟)**، و**(كم في الدار رجلًا؟)**، ويَقِلُّ الفصلُ بينهما بخبرها، نحو: **(كم جاءَني رجلًا؟)**، أو بالعامل فيها، نحو: **(كمن اشتريتَ كتابًا؟)**، ويجوزُ حذفُ تمييزِها، مثل: **(كم مالُكَ؟)** أي: **(كم درهمًا، أو دينارًا، مالك؟)**.

حُكمُ كم الاستِفْهامِيَّة

وحُكمُها، في الإعرابِ، أَن تكونَ في محلِّ جرٍّ، إن سبقَها حرفُ جرٍّ، أو مضافٌ، نحو: **(في كم ساعة بلغتَ دمَشقَ؟)**، ونحو: **(رأيَ كم رجلًا أّخذتَ؟)**، وأن تكونَ في محل نصب إن كانت استفهامًا عن المصدر؛ لأنها تكونُ مفعولًا مطلقًا، نحو: **(كم إحسانًا أحسنت؟)**، أو عن الظّرفِ؛ لأنها تكونُ مفعولًا فيه، نحو: **(كم يومًا غِبْتَ؟)**، و**(كم ميلًا سِرتَ؟)**، أَو عن المفعول به، نحو: **(كم جائزةً نِلْتَ؟)**، أَو عن خبر الفعلِ الناقصِ، نحو: **(كم إخوتُكَ؟)**.

فإن لم تكن استفهامًا عن واحدٍ مما ذُكرَ، كانت في محل رفعٍ على أنها مبتدأ أو خبرٌ، فالأولُ، نحو: **(كم كتابًا عندَكَ؟)**، والثاني، نحو: **(كم كتُبكَ؟)**، ولك في هذا أيضًا أن تجعل **(كم)** مبتدأ وما بعدَها خبرًا، والأول أولى.

ثانيًا: كم الخَبَرِيَّة وتَمْيِيزُها

كم الخبريّةُ هي التي تكون بمعنى **(كثيرٍ)**، وتكونُ إخبارًا عن عدَد كثير مُبهَمِ الكميّةِ، نحو: **(كم عالمٍ رأيتُ!)**، أي رأيتُ كثيرًا من العلماء ولا تقعُ إلاّ في صدر الكلامِ، ويجوز حذفُ مُميّزها، إن دلَّ عليه دليلٌ، نحو: **(كم عَصَيتَ أمري!)**، أي **(كم مَرَّةٍ عصيتَهُ!)**.

وحكمُ مُميّزها أن يكونَ مفردًا، نكرةً، مجرورًا بالإضافةِ إليها أو بِمن، نحو: **(كم علمٍ قرأتُ!)**، ونحو: **(كم من كريم أكرمتُ!)**، ويجوزُ أن يكون مجموعًا، نحو: **(كم عُلومٍ أعرِفُ!)**. وإفرادُهُ أَولى.

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميّزها، فإن فُصِلَ بينهما وجبَ نصبُهُ على التَّمييز، لامتناعِ الإضافةِ معَ الفصلِ، نحو: **(كم عندكَ درهمًا!)**، ونحو: **(كم لك يا فتى فضلًا!)**، أو جرُّه بِمنْ ظاهرةً، نحو: **(كم عندكَ من درهم!)**، ونحو: **(كم لك يا فتى من فضل!)**، إلاّ إذا كان الفاصل فعلًا مُتعدّيًا متسلّطًا على **(كم)**، فيجبُ جرُّهُ بمن، نحو: **(كم قَرأتُ من كتابٍ)**، كيلا يلتبسَ بالمفعول به فيما لو قلت: **(كم قَرأتُ كتابًا)**.

(وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التي قرأتها، والجملة الأخرى تدلّ على كثرة المرّات التي قرأت فيها كتابًا، فكم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت، وفي الصورة الأخرى في موضع نصب على أنها مفعول مطلق له؛ لأنها كناية عن المصدر، والتقدير: **كم قراءة قرأت كتابًا**، فيكون تمييزها محذوفًا).

ويجوز في نحو: **(كم نالني منك معروفٌ!)**، أن تَرفعَهُ على أنه فاعل **(نالَ)**، فيكون تمييزُ **(كم)** مقدَّرًا، أي **(كم مرَّةٍ!)**، ويجوز أن تنصبَهُ على التمييز، فيكون فاعلُ **(نال)** ضميرًا مستترًا يعود إلى **(كم)**.

حُكمُ كم الخبريّةِ

حكمُ كم الخبريّةِ، في الإعراب، كحُكم كم الاستفهامية تمامًا، واعلم أنَّ كم الاستفهاميةَ مثل (كم) الخبريَّةَ، لا يَتقدَّمُ عليهما شيءٌ من متعلَّقاتِ جُملَتيهما، إلا حرفُ الجرّ والمضاف، فهما يَعملانِ فيهما الجرَّ، فالأولى، نحو: **(بكم درهمًا اشتريتَ هذا الكتاب؟)**، ونحو: **(ديوانَ كم شاعرًا قرأتَ؟)**، والثانيةُ، نحو: **(إلى كم بلدٍ سافرتُ!)**، ونحو: **(خطبةَ كم خَطيبٍ سَمِعتُ فَوَعيتُ!)**.

وتشترِكُ (كم) الاستفهاميةُ و (كم) الخبريّة في خمسةِ أمور: كونُهما كنايتَينِ عن عددٍ مُبهَمٍ مجهولِ الجنس والمِقدارِ، وكونُهما مُبنيَّتينِ، وكون البناءِ على السكونِ، ولُزومُ التصديرِ، والاحتياجُ إلى التَّمييز.

ويفترقانِ في خمسة أُمور أيضًا:

١- أنَّ مُميزيهما مختلفانِ إعرابًا.

٢- أنَّ كم الخبريّة تختصُّ بالماضي، كَـ(رُبَّ)، فلا يجوزُ أن تقول **(كم كتُبٍ سأشتري!)**، كما لا تقولُ: **(رُبَّ دارٍ سأبني)**، ويجوز أن تقول: **(كم كتابًا ستشتري؟)**.

٣- أن المتكلِّم بالخبرية لا يستدعي جوابًا؛ لأنه مخبِرٌ، وليس بُمستفهِم.

٤- أنَّ التصديقَ أو التكذيب يتوجَّهُ على الخبرية، ولا يتوجّه على الاستفهاميّة؛ لأنَّ الكلامَ الخبريّ يحتملُ الصدقَ والكذبَ، ولا يحتملُهما الاستفهاميُّ؛ لأنه إنشائي.

٥- أنَّ المُبدَل من الخبريةِ لا يقترِنُ بهمزة الاستفهاميّة، تقولُ: **(كم رجلٍ في الدار! عَشَرةٌ، بل عشرونَ)**، وتقولُ: **(كم كتابٍ اشتريتَ! عَشَرةً، بل عشرينَ)**، أما المُبدَلُ من الاستفهاميةِ فيقترن بها، نحو: **(كم كتُبُكَ؟ أعشرَةٌ أم عشرون؟)** ونحو: **(كم كتابًا اشتريتَ؟ أَعشرةً، أَم عشرين؟)**.

كأَيِّنْ وتَمْيِيزُها

كأيّنْ (وتُكتَبُ كأيٍّ أيضًا) مثل (كم) الخبريّة معنًى، فهي تُوافقُها في الإبهام، والافتقارِ إلى التمييز، والبناءِ على السكون، وإفادةِ التّكثير، ولُزومِ أن تكونَ في صدر الكلام، والاختصاصِ بالماضي.

وحكمُ مُميزها أن يكون مفردًا مجرورًا بِمِنْ، كقوله تعالى: ﴿**وكأيّنْ من نَبيّ قاتلَ معَهُ رِبِيُّونَ كثير**﴾، وقولهِ: ﴿**وكأيّنْ من دابّة لا تَحمِلُ رزقَها، اللهُ يَرزقُها وإياكم**﴾، وقولِ الشاعر:

وَكائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ، لكَ مُعجبٍ زِيادَتُهُ، أَو نَقْصُهُ، في التَّكَلُّمِ!

وقد يُنصبُ على قِلَّة، كقولِ الآخر:

وَكائِنْ لَنا فَضْلًا عَلَيْكُمْ ومِنَّةً قَديمًا! ولا تَدْرُونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ؟

وقول غيرهما:

أُطْرُدِ الْيأْسَ بالرَّجا، فَكَأيِّنْ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ!

وحكمها في الإعراب، كحكم أُختها (كم) الخبرية، إلا أنها إن وقعت مبتدأ لا يُخبَر عنها إلا بجملةٍ أو شبهها (أي الظَّرفِ والجارّ والمجرور)، ولا يُخبَرُ عنها بمفردٍ، فلا يقالُ: **(كأينْ من رجلٍ جاهلٌ طريق الخير!)**، بخلاف (كم).

كَذا وتَمْيِيزُها

تكونُ **(كذا)** كنايةً عن العددِ المبهَمِ، قليلًا كان أو كثيرًا، نحو: **(جاءني كذا وكذا رجلًا)**، وعن الجملةِ، نحو: (قلتُ **كذا وكذا حديثًا)**، والغالب أن تكونَ مُكرَّرةً بالعطفِ، وقد تُستعمَلُ مُفردَةً أو مكرَّرةً بلا عَطف.

وحكمُ مُميّزها أنه مفردٌ منصوبٌ دائمًا، ولا يجوزُ جرهُ، يقول الشاعر:

عِدِ النَّفْس نُعْمى، بَعدَ بُؤْساكَ، ذاكرًا كَذا وكَذا لُطْفًا بهِ نُسِيَ الجَهْدُ

وحُكمُها في الإعراب أنها مبنيّةٌ على السكون، وهي تقع فاعلًا، نحو: **(سافر كذا وكذا رجلًا)**، ونائب فاعل، نحو: **(أُكرِمَ كذا وكذا مجتهدًا)**، ومفعولًا به، نحو: **(أكرمتُ كذا وكذَا عالمًا)**، ومفعولًا فيه، نحو: **(سافرتُ كذا وكذا يومًا، وسرت كذا وكذا ميلًا)**، ومفعولًا مطلقًا، نحو: **(ضربتُ اللصَّ كذا وكذا ضَربةً)**، ومبتدأ، نحو: **(عندي كذا وكذا كتابًا)**، وخبرًا، نحو: **(المسافرونَ كذا وكذا رجلًا)**.

بعضُ أَحكامٍ للتَّمْيِيز

١- عاملُ النّصبِ في تمييزِ الذاتِ هو الاسمُ المُبهَمُ المميَّزُ، وفي تمييزِ الجملةِ هو ما فيها من فعل أو شِبهِهِ.

٢- لا يَتَقدَّمُ التمييزُ على عامله إن كان ذاتًا **كـ(رطل زيتًا)**، أو فعلًا جامدًا، نحو: **(ما أحسنَهُ رجلًا** و **نِعمَ زيدٌ رجلًا** و **بِئس عَمرٌو امرًا)** ونَدَر تَقدُّمُهُ على عاملهِ المتصرّفِ، كقوله الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنى؟ وداعِي المْمَنُونِ يُنادي جِهارا!

أمّا تَوسُّطُهُ بينَ العاملِ ومرفوعهِ فجائزٌ، نحو: **(طابَ نفسًا عليٌّ)**.

٣- لا يكونُ التمييزُ إلاّ اسمًا صريحًا، فلا يكونُ جملةً ولا شِبهَها.

٤- لا يجوز تعدُّدُهُ.

٥- الأصلُ فيه أن يكونَ اسمًا جامدًا، وقد يكونُ مشتقًا، إن كان وصفًا نابَ عن موصوفهِ، نحو:

للهِ دَرُّهُ فارسًا! ما أحسنَهُ عالمًا! مررت بعشرينَ راكبًا

لأن الأصل (**لله درّهُ رجلًا فارسًا، وما أحسنه رجلًا عالمًا، ومررت بعشرين رجلًا راكبًا**)، فالتمييز، في الحقيقة، إنما هو الموصوف المحذوف.

٦- الأصلُ فيه أن يكونَ نكرةً، وقد يأتي معرفةً لفظًا، وهو في المعنى نكرةٌ، كقول الشاعر:

رَأَيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فإن (**أل**) زائدةٌ، والأصل (**طِبتَ نفسًا**)، كما قال تعالى: ﴿**لَوَلَّيتَ منهم فرارًا ولَمُلئتَ منهم رُعبًا**﴾، وكذا قولهم: (**ألِمَ فلانٌ رأسَهُ**)، أي (**ألِمَ رأسًا**)، قال تعالى: ﴿**إلاّ مَنْ سَفِه نَفسَه**﴾، وقال: ﴿**وكم أهلكنا من قرية بَطِرَتْ مَعيشَتها**﴾، أي (**سَفِهَ نفسًا، وبَطِرَت مَعيشةً**) فالمعرفةُ هنا في معنى النكرة.

٧- قد يأتي التمييزُ مؤكّدًا، خلافًا لكثير من العُلماءِ، كقوله تعالى: ﴿**إنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عندَ اللهِ اثنا عشرَ شهرًا**﴾، ونحو: (**اشتريتُ من الكتبِ عشرينَ كتابًا**)، فشهرًا وكتابًا لم يذكرا للبيانِ؛ لأنَّ الذات معروفة، وإنما ذُكرا للتأكيد، ومن ذلك قول الشاعر:

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُم فَحْلًا، وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

٨- لا يجوزُ الفصلُ بينَ التمييزِ والعدَدِ إلاّ ضرورة في الشعر كقول الشاعر:

في خَمْسَ عَشْرَةَ من جُمادَى لَيْلَةً

يريدُ في خَمسَ عَشرَةَ ليلةً من جُمادى.

٩- إذا جئتَ بعد تمييز العَددِ - كأحدَ عشرَ وأخواتها، وعشرين وأخواتها - بِنعتٍ، صَحّ أن تُفردهُ منصوبًا باعتبارِ لفظِ التمييز، نحو: (**عندي ثلاثةَ عشرَ، أو ثلاثون، رجلًا**

كريمًا)، وصَحَّ أن تجمعهُ جمعَ تكسيرٍ منصوبًا، باعتبار معنى التمييز، نحو: **(عندي ثلاثة عَشر، أو ثلاثون رجلًا كِرامًا)**؛ لأن رجلًا هُنا في معنى الرجال، ألا ترى أنَّ المعنى: ثلاثةَ عشرَ، أو ثلاثون من الرجال.

ولكَ في هذا الجمعِ المنعوتِ به أن تحمِلَهُ، في الإعراب، على العَدَد نفسه، فتَجعلهُ نعتًا لهُ، نحو: **(عندي ثلاثةَ عشرَ، أو ثلاثون رجلًا كِرامًا)**، ولكَ أن تقولَ: **(عندي أَربعونَ درهمًا عربيًا أَو عربيّةً)**، فالتذكير باعتبار لفظِ الدرهم، والتأنيث باعتبار معناهُ؛ لأنه في معنى الجمع، كما تقدمَ.

فإن جمعتَ نعتَ هذا التمييز جمعَ تصحيحٍ، وجبَ حملُهُ على نفسه، وجعلُهُ نعتًا لهُ لا للتمييز، نحو: **(عندي أَربعةَ عشرَ، أو أَربعونَ، رجلًا صالحونَ)**.

١٠- قد يضافُ العددُ فيستغنى عن التّمييز، نحو: **(هذه عَشَرَتُكَ، وعِشرُو أبيك، وأحدَ عشرَ أَخيكَ)**؛ لأنك لم تُضِف إلاَّ والمُميّزُ معلومُ الجنس عند السامع، ويستثنى من ذلك **(اثنا عشرَ واثنتا عَشْرةَ)**، فلم يُجيزُوا إضافتها، فلا يقال **(خُذِ اثنيْ عشرَكَ)**؛ لأنَّ عَشْرَ هنا بمنزلةِ نون الاثنين، ونونُ الاثنينِ لا تجتمعُ هي والإضافة، لأنها في حكم التنوينِ، فكذلك ما كان في حكمها.

واعلم أنَّ العددَ المركبَ، إذا اضيفَ، لا تُخِلُّ إضافته ببنائه، فيبقى مبنيّ الجزأين على الفتحِ، كما كان قبلَ إضافتهِ، نحو: **(جاءَ ثلاثةَ عشرَكَ)**.

ويرى الكوفيّون أنَّ العددَ المركّب إذا اضيفَ اعربَ صدرُهُ بما تقتضيهِ العواملُ، وجرَّ عَجزُهُ بالإضافةِ، نحو: **(هذه خمسةُ عشَرِكِ، خُذْ خمسةَ عشرِكَ، أعطِ من خمسةِ عشرِكَ)**، والمختارُ عند النُّحاة أنَّ هذا العددَ يلزم بناءَ الجزأين.

الحـــال

الحال: هو اسمٌ فضلةٌ، نكرةٌ، منصوبٌ، يبيِّنُ هيئةَ اسمِ معرفةٍ قبلَهُ يسمَّى **صاحبَ الحالِ**، ويُستفهمُ عنهُ بـ(كيفَ)، نحو: **(رجعَ الجندُ ظافرًا، وأدَّبْ ولدَكَ صغيرًا، ومررتُ بهند ماشيةً، وهذا خالدٌ مُقبلًا)**.

ومعنى كونه فضلة أنه ليس مسندًا إليه، وليس معنى ذلك أنه يصح الاستغناء عنه إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كقوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**﴾، وقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ** ﴾.

والحال منصوبةٌ دائمًا، وقد تُجرُّ لفظًا بالباءِ الزائدة بعد النفيِ، كقول الشاعر:

فما رَجَعَتْ بِخائِبةٍ رِكابٌ حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

صاحب الحال

وهو أنواع على النحو الآتي:

أ- **الفاعل أو نائبه**، مثل: **(أقبل زيد ضاحكا)، ضاحكا:** حال، وصاحبها هو الفاعل: **زيد**، ومثل: **(تُؤكلُ الفاكهةُ ناضجةً)، ناضجةً:** حال، وصاحبها هو نائب الفاعل: **الفاكهة.**

ب- **المفعول به**، مثل: **(ركب زيد السيارة مسرعة)، مسرعة:** حال، وصاحبها هو المفعول به: **السيارة.**

جـ- **الفاعل والمفعول به معا**، مثل: **(استقبل زيد عليا ضاحكَيْنِ)، ضاحكَيْنِ:** حال، وصاحبها هو الفاعل والمفعول به: **زيد، عليا.**

د- **المفعول المطلق**، نحو: **(سرتُ سيري حثيثًا، فتعبتُ التعب شديدًا)**، ومن **المفعول فيه**، نحو: **(سريتُ الليلَ مظلمًا، وصُمتُ الشهرَ كاملًا)**، ومن **المفعول لأجلِهِ**، نحو: (افعلِ الخيرَ محبةَ الخيرِ مجرَّدةً عن الرياء)، ومن **المفعولِ معهُ**، نحو: **(سِرْ والجبلَ عن يمينك)**، ونحو: **(لا تَسرِ والليلَ داجيًا)**.

هـ- **المبتدأ**، مثل: **(الخضرواتُ طازَجةً مفيدةٌ)، طازَجةً:** حال، وصاحبها هو المبتدأ: **الخضراوات.**

و- **الخبر**، مثل: **(هذا الهلالُ طالعًا) طالعًا:** حال، وصاحبها هو الخبر: **الهلال.**

ز- **المضاف إليه** بشروط:

- أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه، مثل: **(أعجبتني شرفة البيت فسيحا)، فسيحا:** حال، وصاحب الحال هو المضاف إليه: **البيت،** والمضاف: **شرفة؛** جزء من المضاف إليه.

- أن يكون بمنزلة جزء من المضاف إليه، مثل: **(أعجبتني مقالة زيد موضِّحا) موضِّحا:** حال، وصاحب الحال هو المضاف إليه: **زيد،** والمضاف: **مقالة؛** ليس جزءا منه ولكن بمنزلة الجزء، ويصح حذفه، فتقول: **(أعجبني زيد موضحا).**

- أن يكون المضاف عاملا في المضاف إليه، مثل: **(أعجبتني كتابة الكتاب واضحا) واضحا:** حال، وصاحب الحال هو المضاف إليه: **الكتاب،** والمضاف عامل في المضاف إليه؛ لأن الكتاب -في الأصل- مفعول به للكتابة.

شروط الحال

يُشترطُ في الحال أربعةُ شروطٍ:

١- **أن تكونَ صفةً مُنتقلةً، لا ثابتةً** (وهو الأصلُ فيها):

وهذا بمعنى أنها لا تدل على هيئة ثابتة لصاحبها، بل على هيئة معينة مدة معينة، فأنت حين تقول: **(جاء زيد ضاحكًا)** فمعناه أن هيئته ضاحكة وقت المجيء فحسب، هذا هو الأصل، وقد تأتي للدلالة على أمر ثابت لصاحبها؛ وذلك في استعمالات أشهرها:

أ- **أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها،** بشرط أن تكون الجملة مكونة من اسمين معرفتين جامدتين، مثل: **(زيد أبوك رحيمًا)،** فكلمة **(رحيمًا)** حال من **(أبوك)،** وهذه الحال تؤكد مضمون الجملة قبلها؛ لأن **(زيد أبوك)** تتضمن معنى الرحمة.

ب- **أن يكون عاملها دالا على خَلْق أو تجدد**، مثل: **(خَلَقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيها أطولَ من رِجلَيها)**، فكلمة **(أطول)** حال من **(الزرافة)** وهي دالة على هيئة ثابتة لها، ونحو قوله تعالى: ﴿**خُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا**﴾.

جـ- **أن تكون هناك قرينة تدل على ثبات الحال**، مثل قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا**﴾ (الأنعام: ١١٤)، فكلمة **(مفصلًا)** حال من **(الكتاب)** وهي تدل على هيئة ثابتة له غير منتقلة؛ إذ يستحيل أن يكون القرآن مفصلًا وقت إنزاله فحسب.

٢- أن تكونَ نكرةً، لا معرفةً:

الأصل في الحال أن تكون نكرة كما في الأمثلة السابقة، وقد تكون معرفةً إذا صحَّ تأويلُها بنكرةٍ، وذلك مثل قولنا: **(ذهبت وحدي، وذهب وحده، وذهبوا وحدهم)**، فكلمة **(وحد)** هي الحال، وهي ملازمة للإضافة، وتضاف إلى الضمير، والمضاف إلى معرفة معرفة، ويمكن تأويل الحال هنا بنكرة، ويكون التقدير: (ذهبت منفردًا).

ملحوظة: في بعض البيئات العربية يشيع استخدام كلمة **(وحد)** مسبوقة باللام؛ فيقولون: **(ذهبت لوحدي، وذهب لوحده، ذهبوا لوحدهم)**، وكل ذلك **خطأ**؛ لأن كلمة **(وحد)** لا تستخدم إلا على صورة واحدة؛ فهي لا تكون إلا منصوبة غير مسبوقة باللام، ولا تفيد إلا معنى الحال.

ومن ذلك أيضا قولك: **(افعلْ هذا جُهدَكَ وطاقتَكَ)**، فكلمتا **(جُهد وطاقة)** حالان، وهما مضافتان إلى ضمير، ويمكن تأويلهما بنكرة: **أي جاهدًا جادًّا**.

ومن ذلك: **(ادخلُوا الأولَ فالأولَ)**، فكلمة **(الأول)** الأولى حال، والثانية معطوفة، وهما معرفتان بالألف واللام، وتأويل الحال: **ادخلوا مترتبين**.

ومن ذلك: **(جاءَ القومُ قَضَّهُم، بقَضيضهم)**، و**(جاءُوا الجَمّاءَ الغَفيرَ)**، فكلمتا **(قضهم)**، و**(الجماء)** حالان، و**القض**: هو الكسر، فكأن معنى الجملة الأولى: **(جاءوا كاسرَهم مع مكسورهم)**، أي **جاءوا جميعًا**، أما **الجماء** فمعناه: **الكثير**، وتأويلها أيضا: **جاءوا**

جميعًا، ونحو: **(رجعَ المسافرُ عودَهُ على بَدئهِ)**، فكلمة **(عَوْد)** حال، وهي مضافة إلى الضمير، وتأويلها: **رجع عائدا على بدئه**، والمعنى أنه رجعَ في الحال.

٣- **أن تكونَ نَفْسَ صاحبِها في المعنى**، نحو: **(جاءَ سعيدُ راكبًا)**، فإن الراكب هو نفس سعيد، ولا يجوز أن يقال: **(جاء سعيد ركوبًا)**؛ لأن الركوب فعل الراكب، وليس هو نفسه.

٤- **أن تكون مشتقّةً، لا جامدةً:**

وقد تكون جامدةً مُؤَوَّلةً بوصفٍ مشتقٍّ؛ وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: **أن تدُلَّ على تشبيهٍ**، نحو: **(كرَّ عليٌّ أسدًا)**، أي شُجاعًا كالأسد، ونحو: **(وضَحَ الحقُّ شمسًا)**، أي مضيئًا كالشَّمس.

الثانيةُ: **أن تَدُلَّ على مُفاعلةٍ**، نحو: **(بِعتُكَ الفرَسَ يدًا بيدٍ)**، أي متقابضينِ، ونحو: **(كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ)**، أي مُتشافهينِ.

الثالثةُ: **أن تدلَّ على ترتيبٍ**، نحو: **(دخلَ القومُ رجلًا رجلًا)**، أي مُترَتّبينَ، ونحو: **(قرأتُ الكتابَ بابًا بابًا)**، أي مُرَتّبًا.

وقد تكونُ **جامدةً**، غيرَ مُؤوَّلةٍ بوصفٍ مُشتق، وذلك في سبع حالاتٍ:

الأولى: **أن تكونَ موصوفةً**، كقوله تعالى: ﴿**إنّا أنزلناه قرآنا عربيًا**﴾، وقولهِ: ﴿**فتمثَّلَ لها بَشرًا سَويًا**﴾.

الثانيةُ: **أن تدلَّ على تسعيرٍ**، نحو: **(بعتُ القمحَ مُدًّا بِعشرةِ قُروشٍ، واشتريتُ الثوبَ ذِراعًا بدينارٍ)**.

الثالثةُ: **أن تدُلَّ على عددٍ**، كقوله تعالى: ﴿**فَتَمَّ مِيقاتُ رَبكَ أربعينَ ليلةً**﴾.

الرابعةُ: **أن تَدُلَّ على طَورٍ، أي حالٍ، واقعٍ فيه تفضيلٌ**، نحو: **(خالدٌ غلامًا أحسنُ منهُ رجلًا)**، ونحو: **(العِنَب زبيبًا أطيبُ منه دِبسًا)**.

الخامسةُ: **أن تكون نوعًا لصاحبها**، نحو: **(هذا مالُكَ ذهبًا)**.

السادسةُ: **أن تكونَ فرعًا لصاحبها**، نحو: **(هذا ذَهبُكَ خاتمًا)**، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**وتنحِتونَ الجبالَ بُيوتًا**﴾.

السابعةُ: **أن تكون أصلًا لصاحبها**، نحو: **(هذا خاتُمكَ ذَهبًا، وهذا ثوبُك كتّانًا)**، ومنه قوله تعالى: ﴿**أأسجُدُ لِمن خَلقتَ طينًا**﴾.

العامل في الحال

العامل في الحال عند النحاة لا بد أن يكون هو العامل في صاحبها إلا في الحال التي تأتي من المبتدأ أو ما أصله المبتدأ؛ فإن العامل في المبتدأ هو الابتداء، أو الناسخ، والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل الأصلي في الحال هو الفعل كما في الأمثلة السابقة، أما العوامل الأخرى فهي:

أ- **عوامل لفظية**، مثل:

- **المصدر الصريح**، كقولنا: **(تعجبني قراءته مُجوِّدًا)**، العامل في الحال هنا هو المصدر: **قراءة**، وهو عامل أيضا في صاحب الحال الذي هو **ضمير** مضاف إليه.

- **اسم الفاعل**، كقولنا: **(هذا طالب كاتب مقالته واضحة)**، العامل في الحال هو اسم الفاعل: **كاتب**، وهو نفسه الذي عمل النصب في صاحب الحال: **مقالة**.

- **اسم المفعول**، كقولنا: **(هذه مقالة مكتوب موضوعها واضحًا)**، العامل في الحال هو اسم المفعول: **مكتوب**، وهو نفسه الذي عمل الرفع في صاحب الحال: **موضوع**.

- **اسم الفعل**، كقولنا: **(كَتَابِ شارحا)**، **كَتَابِ**: اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والفاعل **ضمير** مستتر وجوبا تقديره أنت، **وشارحا**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، والعامل في الحال هو اسم الفعل: **كَتَابِ** ، وهو نفسه الذي عمل الرفع في صاحب الحال: **أنت**.

ب- **عوامل معنوية**: هي عوامل تتضمن الفعل دون حروفه، مثل:

– **الإشارة**، ومنه قوله تعالى: ﴿**وهذا بَعلي شيخًا**﴾، وقوله: ﴿**فَتلكَ بُيوتُهُم خاويةً بما ظلموا**﴾، وقوله: ﴿**إنَّ هذه أُمَّتُكم أُمَّةً واحدةً**﴾، وكقولنا: **(هذا عملك ممتازا)**، والعامل في الحال هو اسم الإشارة؛ لأنه يتضمن معنى فعل: **أشير**.

– **حرف التمني**، كقولنا: **(ليت المواطن مثقفا يساعد غير المثقفين)**، والعامل في الحال هو حرف التمني: **ليت**؛ لأنه يتضمن معنى فعل: **أتمنى**.

– **حروف التشبيه**، كقولنا: **(كأن زيدا –خطيبا– ساحر يأخذ بالألباب)**، والعامل في الحال هو حرف التشبيه: **كأن**؛ لأنه يتضمن معنى فعل: **أشبه**، وكقول الشاعر:

كأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ، رَطْبًا ويَابسًا لَدَى وَكْرِها، العُنَّابُ والحَشَف البالي

– **أدوات الاستفهام**، من ذلك قولُه تعالى: ﴿**فما لهم عن التّذكرةِ مُعرِضينَ**﴾، ونحو: **(ما شأنُكَ واقفًا؟)** و**(ما لَكَ مُنطلقًا؟)** و**(كيفَ أنتَ قائمًا؟)** و**(كيفَ بزُهيرٍ رئيسًا؟)**.

– **شبه الجملة**، كقولنا: **(الموضوع أمامك واضحا)**، و**(الموضوع في ذهنه واضحا)**، والعامل في الحال هو شبه الجملة: **أمامك**، و**في ذهنه**؛ لأن شبه الجملة يتعلق بمتعلق أصله الفعل، فهو يتضمن معناه.

أنواع الحال

الأصل في الحال أن تكون مشتقة كما في الأمثلة السابقة، وقد تكون جامدة مؤولة بمشتق أو غير مؤولة، أما **المؤولة بمشتق** فهي:

أ– **أن تكون في الأصل مشبها به**، كقولنا: **(هجم المحارب أسدا)**، فالحال: **أسدا** يمكن تأويلها بمشتق: **مقداما – جريئا – مفترسا**.

ب– **أن تكون دالة على مفاعلة** (التي تعني المشاركة)، كقولنا: **(سلمته الكتاب يدا بيد)**، ف**(يدا)**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، و**(بيد)**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة في محل نصب، والموصوف هو كلمة **(يدا)** الواقعة حالا، والحال: **(يدا)** مع صفتها **(بيد)** يمكن تأويلها بمشتق هو: **مقابضة** أو ما في معناه.

جـ– **أن تكون دالة على سعر**، كقولنا: **(اشتريت القمح كيلة بخمسين)**، ف**(كيلة)**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، و**(بخمسين)**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة في محل

نصب، والموصوف هو كلمة **(كيلة)** الواقعة حالا، والحال: **(كيلة)** يمكن تأويلها بمشتق هو: **مُسَعَّرًا**.

د- **أن تكون دالة على ترتيب**، كقولنا: **(دخلوا القاعة ثلاثةً ثلاثة)**، فالحال هنا كلمة: **ثلاثة**، وهي معطوفة بحرف محذوف هو **الفاء** أو **ثم**، ويمكن إعرابه **توكيدا لفظيا**، والحال: **ثلاثة** يمكن تأويلها بمشتق هو: **مترتبين**.

هـ- **أن تكون مصدرا صريحا**، كقولنا: **(جرى زيد خوفا)**، الحال هنا: **خوفا** مصدر صريح يمكن تأويله بمشتق هو: **خائفا**.

- وأما **<u>الحال الجامدة</u>** التي لا تؤول بمشتق فهي:

أ- **أن تكون فرعا من صاحبها**، كقولنا: **(**يلبس الذهب خاتما**)**، فالحال الجامدة هنا هي: **خاتما** وهي فرع من صاحبها: **الذهب**.

ب- **أن يكون صاحبها فرعا منها**، كقولنا: **(**يلبس **الخاتم ذهبا)**، فالحال الجامدة هنا هي: **ذهبا**، وهي نوع، وصاحبها فرع منها.

جـ- **أن تكون في أسلوب تفضيل وصاحبها مفضل على نفسه تبعا لأحواله**، كقولنا: **(الفاكهة تفاحا أحسن منها تمرا)**، فالحال الجامدة هنا: **تفاحا** و**تمرا** صاحبها هو: **الفاكهة**، وهي مفضلة على نفسها تبعا لأنواعها.

د- **أن تكون عددا**، كقولنا: **(ثَمَّ عدد الطلاب ثلاثين طالبا)**، فالحال الجامدة هنا هي: **ثلاثين**، ويجوز تأويلها -على رأي- بمشتق: **بَالِغِين**.

هـ- **أن تكون موصوفة بمشتق**، كقولنا: **(ارتفع البحر قدرا كبيرا)**، فالحال الجامدة هي: **قدرا**، وموصوفة بمشتق هو: **كبيرا**.

<u>أَقسامُ الحال</u>

تنقسم الحال - لأمور مختلفة - إلى مؤسسة ومؤكدة؛ وإلى مقصودة لذاتها وموطئة، وإلى حقيقية وسببية، وإلى مفردة وجملة وشبه جملة، فالمجموع تسعة أنواع هي كالآتي:

أولا، الحال المؤسسة، والحال المؤكدة:

فالمؤسسةُ (وتُسمّى المبيّنة أَيضًا؛ لأنها تُذكرُ للتّبيين والتّوضيح): هي التي لا يُستفادُ معناها بدونها، نحو: **(جاءَ خالدٌ راكبًا)**، وأَكثر ما تأتي الحالُ من هذا النوع، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**وما نُرسِلُ المرسَلين إلا مبَشّرينَ ومُنذِرينَ**﴾.

والمؤكدةُ هيَ التي يُستفادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتى بها للتوكيد، وهي ثلاثةُ أَنواع:

١- **ما يؤتى بها لتوكيدِ عاملها**، وهي التي تُوافقه معنًى فقط، أو معنى ولفظًا، فالأول نحو: **(تَبسّم ضاحكًا)**، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿**ولا تَعثوا في الأرضِ مُفسدِين**﴾، وقولهُ: ﴿**ثمَّ تولّيتم مدبِرين**﴾، والثاني كقوله تعالى: ﴿**وأَرسلناكَ للناس رسولًا**﴾، وقولِ الشاعر:

أَصِخْ مُصيخًا لِمَنْ أَبدَى نَصيحَتَهُ والزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ بِاللَّعِبِ

٢- **ما يؤتى بها لتوكيدِ صاحبِها**، نحو: **(جاءَ التلاميذُ كلُّهم جميعًا)**، قال تعالى: ﴿**ولو شاءَ ربُّكَ لآمنَ مَن في الأرض كلُّهم جَميعًا، أفأنتَ تُكرِهُ الناسَ حتى يكونوا مؤمِنينَ**﴾.

٣- **ما يؤتى بها لتوكيدِ مضمون جملة معقودة من اسمينِ معرفتينِ جامدينِ**، نحو: **(هو الحقُّ بيّنًا، أو صريحًا)**، ونحو: **(نحنُ الأخوةُ مُتعاونينَ)**، ومنهُ قولُ الشاعر:

أَنَا ابنُ دَارَةَ، مَعْروفًا بها نَسَبي وَهَلْ بِدارَةَ، يا للنَّاسِ مِنْ عارِ

ثانيًا، الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة:

الحالُ، إمَّا مقصودة لذاتها (وهو الغالبُ)، نحو: **(سافرتُ منفردًا)**، وإمَّا **مُوطِّئة**، وهيَ الجامدةُ الموصوفةَ، فتُذكرُ تَوطئةً لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿**فتَمثّلَ لها بَشرًا سويًّا**﴾، ونحو **(لَقيتُ خالدًا رجلًا مُحسنًا)**.

ثالثا، الحال الحقيقية، والحال السببية:

الحالُ الحقيقيةُ: **هي التي تُبيّنُ هيئَةَ صاحبها** (وهو الغالبُ) نحو: **(جئتُ فَرِحًا)**، **والحال السَببيّة:** وهي ما تُبيّنُ هيئةَ ما يَحملُ ضميرًا يعودُ إلى صاحبها، نحو: **(رَكِبتُ الفرسَ غائبًا صاحبُهُ)**، ونحو: **(كلّمتُ هندًا حاضرًا أبوها)**.

رابعا، الحال الجملة، والحال شبه جملة، والحال المفردة:

الحالُ الجملة: أي أَن تقعَ الجملةُ الفعليةُ، أو الجملةُ الاسميّة، مَوقعَ الحال، وحينئذٍ تكونُ مؤَوَّلة بمفرد، نحو: **(جاء سعيدٌ يركُضُ)**، ونحو: **(ذهبَ خالِدٌ دَمعُهُ مُتحدِّرٌ)**، والتأويلُ **(جاء راكضًا، وذهبُ مُتحدِّرًا دَمعُهُ)**، ويُشترطُ في الجملة الحاليّة ثلاثةُ شروطٍ:

١- **أن تكون جملةً خبريّةً، لا طلبيةً ولا تَعَجُّبيّة.**

٢- **أن تكون غيرَ مُصدّرةٍ بعلامةِ استقبالٍ.**

٣- **أن تَشتملَ على رابط يربطُها بصاحب الحال.**

والرابطُ إمّا **الضميرُ** وحدَهُ، كقوله تعالى: ﴿**وجاءُوا أَباهم عِشاءً يبكونَ**﴾، وإمّا **الواوُ** فقط، كقوله سبحانهُ: ﴿**لَئِنْ أكلَهُ الذئبُ ونحنُ عصبةٌ**﴾[١]، وإمّا **الواو والضميرُ معًا**، كقوله تعالى: ﴿**خرجوا من ديارهم وهم أُلوفٌ**﴾[٢].

الحال شبه الجملة:

الحالُ شِبهُ الجملة أي أَن يقعَ الظرف أو الجارُّ والمجرورُ في موقعِ الحال، وهما يتعلقانِ بمحذوفٍ وجوبًا تقديرُهُ **(مستقرًّا)** أو **(استقرَّ)**، والمُتعلّقُ المحذوفُ، في الحقيقة هو الحال، نحو: **(رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ)**، ونحو **(نظرتُ العُصفورَ على الغصنِ)**، ومنه قوله تعالى: **(فخرجَ على قومهِ في زينتهِ)**.

<u>فائدة</u>

إذا ذكرَ معَ المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أَو مجرورٌ بحرف جرّ، وكلاهما صالحان للخبريَّة والحاليّة، فإن تَصدَّرَ الظرفُ أَو المجرورُ، فالمُختارُ نصبُ الاسم على الحاليّة وجعلُ الظرفِ أو المجرور خبرًا مقدّمًا، نحو: **(عندك، أَو في الدار، سعيدٌ نائمًا)**، ونحو: **(عندَك، أو في**

---

[١]- الواو فقط هنا؛ لأن الحال هنا لأخوة يوسف وليس للذئب.

[٢]- الرابط الاثنان الواو والضمير؛ لأن الذين خرجوا هم الألوف.

الدار، نائمًا سعيدٌ)؛ لأنه بتقديمه يكون قد تَهيّأ للخبرية، ففي صرفه عنها إجحافٌ، ويجوز العكس.

وإن تَصدّرَها الاسمُ، وجب رفعُهُ وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالًا، نحو: **(نائمٌ عندَكَ، أو في الدار، سعيدٌ)**، ونحو: **(نائمٌ سعيدٌ عندَكَ، أو في الدار)**.

وإن تَصدَّرَها المبتدأ، فإن تقدَّمَ الظرفُ أو المجرور على الاسم، جاز جعلُ كلٍّ منهما حالًا والآخر خبرًا، نحو: **(سعيدٌ عندَكَ، أو في داره نائمًا)**، أو تقولُ: **(نائمٌ)**، وإن تَقدَّمَ الاسم على الظرف أو المجرور، فالمختارُ رفعُ الاسم، وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالًا، نحو **(سعيدٌ نائمٌ عندَك، أو في داره)**، ويجوز العكسُ –وهو قليل في كلامهم– فتقولُ: **(سعيدٌ نائمًا عندَكَ، أو في داره)**.

ومنعَ الجمهورُ نصبَ الاسم، في هذه الصورة، وأجازَهُ ابن مالك مُستندًا إلى قراءَة الحسن البصريّ: ﴿**والأرضُ جميعًا قبضتُهُ يوم القيامة والسمواتُ مَطوياتٍ بِيَمينِهِ**﴾ بنصبِ **(مطوياتٍ)** على الحال، وجعلِ **(بيمينِهِ)** خبرًا عن **(السّموات)**، وإلى قراءة من قرأَ: ﴿**وقالوا ما في بُطُونِ هذه الأنعامِ، خالصةً لذكورنا**﴾، بنصب **(خالصةً)** على الحال، وجعلِ **(لذكورنا)** خبرًا عن **(ما الموصوليّة)**، والقراءتان شاذّتانِ، لكن فيهما دليلًا على الجواز؛ لأنه ليس معنى شذوذِ القراءة أنها غيرُ صالحةٍ للاحتجاج بها عَربيّةً.

فإن لم يَصلُحِ الظرفُ أو المجرورُ بالحرف للخبريّة –بحيثُ لا يكون مستغنًى عن الاسم؛ لأنه لا يَحسُنُ السكوتُ عليه– تَعَيّنتْ خبريةُ الاسم وحاليّةُ الظرف أو المجرور، نحو: **(فيكَ إبراهيمُ راغبٌ)**، ونحو: **(إبراهيمُ فيكَ راغبٌ)**، إذ لا يصحُّ أن تَستغنيَ هنا عن الاسم، فتقولُ: **(إبراهيم فيك)**.

الحال المفردة:

وهي ما ليست جملةً ولا شِبهَها، نحو: **(قرأتُ الدرسَ مجتهدًا، وكتَبَاهُ مُجتهدَينِ، وتَعلمناهُ مجتهِدِينَ)**.

مجيء صاحب الحال نكرة

الأصلُ في صاحبها أن يكون معرفةً، وقد يكونُ نكرةً، بأحدِ أربعةِ شروطٍ:

١- **أن يتأخرَ عنها**، نحو: **(جائني مُسرعًا مُستنجدٌ فأنجدتهُ)**، ومنه قولُ الشاعر:

لِمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وقول الآخر:

وَفي الجِسْم مِنّي بَيِّنًا، لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وإِنْ تَستَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ

٢- **أن يسبقه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ**، فالأولُ نحو قوله تعالى: ﴿**وما أهلكنا من قريةٍ إلا لها مُنذِرُونَ**﴾، ومنه: **(ما في المدرسة من تلميذٍ كسولًا، وما جاءني أحدٌ إلاّ راكبًا)**، والثاني نحو: **(لا يَبغِ امرؤٌ على امرئ مُستسهِلًا بَغيَهُ)**، ومنه قولُ الشاعر:

لاَ يَرْكَنَنْ أَحدٌ إِلى الإِحجامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحمامِ

الثالثُ نحو: **(أَجاءكَ أحدٌ راكبًا)**، ومنه قولُ الشاعر:

يا صَاحِ، هَلْ حمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبعادِها الأَمَلا

٣- **أن يتَخصَّصَ بوصفٍ أو إضافةٍ**، فالأولُ نحو: قوله تعالى ﴿**فيها يُفرَقُ كلُّ أمر حكيمٍ، أمرًا من عندِنا**﴾، ومنهُ: **(جاءني صديقٌ حميمٌ طالبًا مَعونتي)**، وقول الشاعر:

يا رَبِّ نَجَّيْتَ نُوحًا واستجَبْتَ لَهُ في فُلْكٍ ماخِرٍ في الْيَمِّ مَشْحُونَا

والثاني، نحو: قولهُ تعالى ﴿**في أربعة أيامٍ سَواءً للسائلين**﴾، ومنه: **(مَرَّت علينا ستةُ أيامٍ شديدةً)**.

٤- **أن تكون الحالُ بعدَهُ جملةً مقرونةً بالواو**، كقوله تعالى: ﴿**أو كالذي مَرَّ على قريةٍ، وهيَ خاويةٌ على عُرُوشها**﴾.

وقد يكونُ صاحبُ الحالِ نكرةً بلا مُسَوِّغٍ، وهو قليلٌ، كقولهم: **(عليه مِئَةٌ بيضًا)**، وفي الحديث: **(صلَّى رسولُ اللهِ- صلَّى الله عليه وسلَّم- قاعدًا وصلَّى وراءهُ رجالٌ قِيامًا)**.

تَقَدُّمُ الحالِ على صاحِبِها وتَأَخُّرُها عنه

الأصلُ في الحالِ أن **تتأخرَ عن صاحبها، وقد تتقدَّمُ عليه جوازًا**، نحو: **(جاء راكبًا سعيدٌ)، وقد تتقدَّمُ عليه وُجوبًا، وقد تَتأخرُ عنهُ وجوبًا**، فتتقدّمُ عليه وُجوبًا في موضعينِ:

١- **أن يكونَ صاحبُها نكرةً غير مستوفيةٍ للشُّروطِ**، نحو: **(لخليلٍ مُهذَّبًا غلامٌ)**.

٢- **أن يكونَ محصورًا**، نحو: **(ما جاء ناجحًا إلا خالدٌ وإنما جاء ناجحًا خالدٌ)**، تقولُ ذلك إذا أردتَ أن تَحصُرَ المجيء بحالة النجاح في خالد.

وتتأخرُ عنه وجوبًا في ثلاثة مواضع:

١- **أن تكونَ هي المحصورة**، نحو: **(ما جاء خالدٌ إلا ناجحًا، وإنما جاء خالدٌ ناجحًا)**، تقول ذلك إذا أردت أن تحصُرَ مجيء خالدٍ في حالة النجاح، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**وما نُرسِلُ المُرسلين إلا مبشّرينَ ومنذِرينَ**﴾.

٢- **أن يكون صاحبُها مجرورًا بالإضافة**، نحو: **(يُعجبُني وُقوفُ عليٍّ خطيبًا)**، و**(سرَّني عملُك مخلصًا)**.

أما المجرور بحرف جرٍّ أصلي، فقد منعَ الجمهورُ تقدُّمَ الحال عليه، فلا يقالُ: **(مررتُ راكبةً بسعادَ، وأخذتُ عاثرًا بيدِ خليلٍ)**، بل يجب تأخيرُ الحال، وأجاز تقدُّمَهُ ابنُ مالك وغيرهُ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿**وما أرسلناكَ إلا كافَّةً للناس**﴾، وجعلَ بعضُهم جوازَ تَقدُّمها عليه مخصوصًا بالشعر، كقول الشاعر:

إذا الْمَرءُ أَعيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشئًا فَمَطْلَبُها كَهْلًا عَلَيْهِ عَسِيرُ

أمّا المجرور بحرفِ جرٍّ زائد، فلا خلافَ في جواز تقدُّمِ الحالِ عليه؛ لأن حرفَ الجرِّ الزائد كالسّاقطِ فلا يُعتدُّ به، نحو: **(ما جاء راكبًا من أحدٍ)** و**(كفى صديقًا بِكَ)**.

٣- **أن تكون الحالُ جملةً مقترنةً بالواو**، نحو: **(جاء عليٌّ والشمسُ طالعةٌ)**، فإن كانت غيرَ مُقترننة بها جاز تأخيرُها وتقديمها، فالأولُ نحو: **(جاء خليلٌ يَحمِلُ كتابهُ)**، والثاني نحو: **(جاء يحملُ كتابَهُ خليلٌ)**.

تقَدُّمُ الحالِ على عاملِها وتأَخُّرُها عَنه

الأصلُ في الحال أن تَتأخرَ عن عاملها، وقد تتقدَّم عليه جوازًا، بشرطِ أن يكون فعلًا مُتَصرفًا، نحو: **(راكبًا جاء علي)**، أو صفة تُشبهُ الفعلُ المتصرفَ – كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفة المشبهَةِ – نحو: **(مُسرعًا خالدٌ مُنطلقٌ)** ومن الفعل المتصرف قوله تعالى: ﴿**خُشّعًا أبصارُهم يَخرُجونَ**﴾.

فان كان العامل في الحال فعلا جامدًا، أو صفة تشبهه – وهي اسم التفضيل – أو معنى الفعل دون أحرفه، فلا يجوز تقديم الحال عليه:

فالأول نحو: **(ما أجملَ البدرَ طالعًا!)**.

والثاني نحو: **(عليّ أفصحُ الناس خطيبًا)**.

والثالث نحو: **(كأنّ عليًا مُقدمًا أسدٌ)**.

فلا يقال: **(طالعًا ما أجمل البدر)** ولا **(علي خطيبًا أفصحُ الناس)** ولا **(مقدمًا كأن عليًا أسدٌ)**، ويستثنى من ذلك اسم التفضيل في نحو قولك: **(سعيد خطيبًا أفصح منه كاتبًا، وابراهيمُ كاتبًا أفصح من خليل شاعرًا)** ففي هذه الصورة يجب تقديم الحال.

متى تتقدم الحال على عاملها وجوبًا؟

تتقدمُ الحالُ على عاملها وجوبًا في ثلاثِ صُوَرٍ:

١- **أن يكون لها صدرُ الكلامِ**، نحو: **(كيفَ رجعَ سليمٌ؟)**، فإن أسماء الاستفهامِ لها صدرُ جملتها.

٢- **أن يكون العاملُ فيها اسمَ تفضيلٍ، عاملًا في حالين، فُضّلَ صاحبُ إحداهما على صاحبِ الأخرى**، نحو: **(خالدٌ فقيرًا، أكرمُ من خليلٍ غنيًّا)**، **أو كان صاحبُها واحدًا في المعنى، مُفضّلًا على نفسه في حالةٍ دونَ أُخرى**، نحو: (سعيدٌ، ساكتًا، خيرٌ منه متكلمًا). فيجبُ والحالةُ هذهِ، تقديمُ الحال التي للمُفضّل، بحيثُ يتوسطُ اسمُ التفضيلِ بينهما، كما رأَيتَ.

٣- **أن يكون العاملُ فيها معنى التّشبيه، دونَ أحرُفِهِ، عاملًا في حالينِ يرادُ بهما تشبيهُ صاحبِ الأولى بصاحبِ الأخرى**، نحو: **(أنا- فقيرًا- كخليلٍ غنيًّا)**، ومنه قولُ الشاعر:

تُعَيّرُنا أنَّنا عالةٌ ونحنُ، صَعاليكَ، أَنْتمْ مُلوكا

أو **تشبيهُ صاحبهما الواحد في حالةٍ، بنفسه في حالةٍ أُخرى**، نحو: **(خالدٌ، سعيدًا، مِثْلُهُ بائسًا)**، فيجبُ، إذ ذاك، تقديمُ الحالِ التي للمُشبّهِ على الحالِ التي للمُشبّهِ به، إلا إن كانت أداةُ التّشبيه (كأنَّ)، فلا يجوزُ تقديمُ الحال عليها مُطلقًا، نحو: **(كأنَّ خالدًا، مُهرولًا، سعيدٌ بَطيئًا)**.

(فان كان التشبيه العامل في الحالين، فعلًا أو صفة مشتقة منه، جاز تقديم حال المفضل عليه وتأخيرها عنه، فالأول نحو: **(خالد ماشيًا يشبه سعيدًا راكبًا)**، والثاني نحو: **(يشبه خالد ماشيًا سعيدًا راكبًا)**.

متى تتأخر الحال عن عاملها وجوبا؟

تتأخرُ الحال عن عاملها وجوبًا في أحدَ عشرَ موضعًا:

١- **أن يكونَ العاملُ فيها فعلًا جامدًا**، نحو: **(نِعْمَ المهذارُ ساكتًا، ما أحسنَ الحكيمَ متكلِّمًا، بئس المرءُ منافقًا، أحسِنْ بالرَّجلِ صادقًا)**.

٢- **أن يكونَ اسمَ فعلٍ**، نحو: (نَزالِ مسرعًا).

٣- **أن يكونَ مصدرًا يَصِحُّ تقديرُهُ بالفعلِ والحرفِ المصدري**، نحو: **(سرَّني أو يَسرُّني، اغترابُك طالبًا للعلم)**.

(إذ يصح أن تقول: **(يسرني أن تغترب طالبًا للعلم)**، فإن كان يصح تقديره بالفعل والحرف المصدري، نحو: **(سمعا كلامَ اللهِ متلوًّا)**، جاز تقديمه عليه نحو: **(متلوًّا سمعا كلام الله)**.

٤- **أن يكون صِلةً لألْ**، نحو: **(خالدٌ هو العاملُ مجتهدًا)**.

٥- **أن يكون صِلةً لحرفٍ مصدريٍّ**، نحو: **(يَسُرُّني أن تعملَ مجتهدًا، سَرَّني أن عملتُ مُخلِصًا، يَسرُّني ما تجتهدُ دائبًا، سرَّني ما سَعَيتَ صابرًا)**.

٦- **أن يكونَ مقرونًا بلامِ الابتداءِ**، نحو: **(لأَصبِرُ مُعتمِلًا)**.

٧- **أن يكونَ مقرونًا بلامِ القسم**، نحو: **(لأثابرَنَّ مجتهدًا)**.

٨- **أن يكونَ كلمةً فيها معنى الفعل دون أَحرفِهِ**، نحو: **(هذا عليٌّ مقبلًا. ليت سعيدًا، غنيًّا، كريمٌ. كأنَّ خالدًا، فقيرًا، غنيٌّ)**.

٩- **أن يكون اسمَ تفضيلٍ**، نحو: **(عليٌّ أفصحُ القومِ خطيبًا)**، إلا إذا كان عاملًا في حالين، نحو: **(العصفورُ، مغَرِّدًا خيرٌ منه ساكتًا)**، فيجبُ تقديمُ حال المفضّل على عامله، كما تقدَّم.

١٠- **أن تكونَ الحالُ مؤكدةً لعاملها**، نحو: **(ولّى العدوُّ مدبِرًا، فتَبسّم الصديقُ ضاحكًا)**.

١١- **أن تكون جملةً مقترنة بالواو**، على الأصحِّ، نحو: **(جئتُ والشمسُ طالعةٌ)**.

فإن كانت غير مقترنة بالواو جاز تقديمها على عاملها، نحو: **(يركب فرسه جاء خالد)** وأجاز قوم تقديمها على عاملها وهي مصدرة بالواو، فأجازوا أن يقال: **(والشمس طالعة جئت)**، والأصح ما تم تقديمه، وقد سبق أنه لا يجوز تقديم الجملة المصدرة بالواو على صاحبها أيضًا؛ وإن قومًا أجازوه.

حَذْفُ الحالِ وحَذْفُ صاحِبِها

الأصلُ في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفُها؛ لأنها فضلةٌ، وإن حذفت فإنما تُحذَفُ لقرينة، وأكثرُ ذلك إذا كانت الحالُ قولًا أغنى عنه ذكرُ القَول، كقولهِ تعالى: ﴿**والملائكةُ يَدخلونَ عليهم من كل باب سلامٌ عليكم**﴾، أي: **يدخلون قائلين سلامٌ عليكم**، وقوله تعالى: ﴿**وإذْ يَرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ ربّنا تَقبّلْ منا**﴾، أي: يَرفعانِ القواعدَ قائلَينِ ربّنا تقبّلْ منّا.

وقد يُحذَفُ صاحبُها لقرينةٍ، كقولهِ تعالى: ﴿**أهذا الذي بَعثَ الله رسولًا**﴾، أَي: بعثهُ.

وقد يَعرِضُ للحال ما يَمنعُ حذفَها؛ وذلك في أربعِ صورٍ:

١- **أن تكونَ جوابًا**، كقولك **(ماشيًا)** في جواب من قال: **(كيف جئتَ؟)**.

٢- **أن تكونَ سادَّةَ مسَدَّ خبرِ المبتدأ**، نحو: **(أَفضلُ صدَقةِ الرجلِ مُستترًا)**.

٣- **أن تكونَ بَدلًا من التلفُّظِ بفعلها**، نحو: **(هنيئًا لكَ)**.

٤- **أن يكونَ الكلامُ مَبنيًّا عليها - بحيثُ يَفسُدُ بحذفها** - كقوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الذينَ آمنوا لا تقربُوا الصلاةَ، وأنتم سكارى، حتى تَعلموا ما تقولون**﴾، وقولهِ: ﴿**ولا تَمشِ في الأرضِ مَرَحًا**﴾ ومن هذا أن تكون محصورةً في صاحبها، أَو محصورًا فيها صاحبُها، فالأولُ نحو: **(ما جاءَ راكبًا إلاّ علي)**، والآخرُ نحو: **(ما جاءَ عليٌّ إلاَّ راكبًا)**.

حذفُ عاملِ الحالِ

يحذَفُ العاملُ في الحال؛ وذلك على قسمين جائز وواجب.

فالجائزُ كقولك لقاصد السفر: **(راشدًا)**، وللقادم من الحجِّ: **(مأجورًا)**، ولِمن يحدِّثُكَ **(صادقًا)**، ونحو **(راكبًا)** لمن قال لكَ: (كيف جئتَ؟)، و**(بَلى مسرعًا)** في جواب من قال لكَ: **(إنَّكَ لم تَنطلق)**، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿**أيَحسَبُ الإنسانُ أَن لن نجمعَ عِظامَهُ بَلى قادرينَ على أن نُسوِّي بنَانَهُ**﴾، وقولُهُ: ﴿**حافظوا على الصّلواتِ والصلاة الوسطى**﴾، إلى قوله ﴿**فإن خِفتم فَرِجالًا أَو ركبانًا**﴾.

والواجبُ في خمس صوَر:

١- **أن يُبيّن بالحالِ ازيادٌ أَو نقصٌ بتدريجٍ**، نحو: **(تَصدَّق بدرهمٍ فصاعدًا، أَو فأكثرَ)**، ونحو **(اشترِ الثّوبَ بدينار فنازلًا، أو فأقلَّ، أَو فسَافِلًا)**، وشرطُ هذهِ الحالِ أَن تكون مصحوبة بالفاءِ، أَو بِثمّ، والفاءُ أكثرُ.

٢- **أن تُذكرَ للتّوبيخِ**، نحو: **(أقاعدًا عن العلمل، وقد قام الناسَ؟)**، ونحو: **(أَمتوَانيًا، وقد جَدَّ قُرَناؤكَ؟)**، ومنه قولهم: **(أَتَميميًّا مرةً، وقَيسيًّا أُخرَى؟)**.

٣- **أَن تكون مُؤكدةً لمضمونِ الجملةِ**، نحو: **(أنت أَخي مواسيًا)**.

٤- **أن تسُدّ مسَدّ خبر المبتدأ**، نحو **(تأديبي الغلامَ مُسيئًا)**.

٥- **أَن يكون حذفُهُ (أَي حذفُ العامل) سَماعًا**، نحو: **(هنيئًا لك)**.

تَعَدُّدُ الحالِ

يجوزُ أن تَتعدّدَ الحالُ، وصاحبُها واحدٌ أو مُتَعدّدٌ، فمثالُ تعدُّدها، وصاحبُها واحدٌ، قولهُ تعالى: ﴿**فرجَعَ موسى إلى قومهِ غضبانَ أسِفًا**﴾.

وإن تَعدّدَت وتعدّدَ صاحبها، فإن كانت من لفظٍ واحدٍ، ومعنًى واحدٍ ثَنّيتها أو جمعتها، نحو قوله تعالى: ﴿**وسَخَّرَ لكمُ الشمسَ والقمرَ دائِبَيْنِ**﴾، والأصلُ: **دائبةً ودائبًا**، وقولهُ: ﴿**وسخَّرَ الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومَ مُسخّراتٍ بأمرهِ**﴾، ونحو قولنا: **(جاءَ سعيدٌ وخالدٌ راكبينِ)**، و**(سافر خليلٌ وأخواه ماشِيينَ)**.

وإن اختلفَ لفظُهما فُرِّقَ بينهما بغير عطفٍ، نحو: **(لَقيتُ خالدًا مُصعِدًا مُنحدرًا)**، و**(لقيتُ دَعدًا راكبةً ماشيًا)** و**(نظرتُ خليلًا وسعيدًا واقفيْنِ قاعدًا)**، وإنْ لم يُؤمنِ اللّبسُ أعطيتَ الحال الأولى للثاني والأخرَى للأولِ، فإن أردتَ العكس وجبَ أن تقول: **(لقيتُ خالدًا مُنحدِرًا مُصعِدًا)**، فيكونُ هوَ المنحدِر وأنت المُصعِد، وإن أُمِنَ من اللّبسُ، لظهور المعنى، كما في المثالينِ الباقيينِ، جاز التقديمُ والتأخير؛ لأنهُ يمكنُكَ أن تَرُدّ كلّ حال إلى صاحبها، فإن قلت: **(لقيتُ دعدًا ماشيًا راكبةً)** و**(نظرت خليلًا وسعيدًا قاعدًا راكبينِ)**، جاز لِوضوح المعنى المراد، ومنه قول الشاعر:

خَرَجْتُ بها أَمشِي تَجُرُّ وَراءَنا عَلى أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

تَتمَّةٌ

وردت عن العَربِ ألفاظٌ، مركّبةٌ تركيبَ خمسةَ عشَر، واقعةً موقع الحالِ، وهي مبنيّة على فتح جُزءَيها، إلاّ ما كان جُزؤهُ الأولُ ياءً فبناؤهُ على السكون.

وهذهِ الألفاظُ على ضربينِ:

١- ما رُكِّبَ، وأصلُهُ العطفَ، نحو: **(تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ، أو شَغَرَ بَغَرَ)**، أي **(مُتفرّقِين، أو مُنتشرين، أو متَشتّتينَ)**، ونحو: **(هو جاري بيتَ بَيتَ)**، أي **(مُلاصِقًا)**، ونحو: **(لَقيتُهُ كَفّةَ كَفّةَ)**، أي **(مُواجِهًا)**.

٢- ما رُكِّبَ، وأصلهُ الإضافةُ، نحو: **(فَعلتُهُ بادِئَ بَدْءَ، وبادِيْ بَدْأَةَ، وبادِئَ بِداءَ، وباديْ بَداءَ، وبَدْأَةَ بَدْأَةَ)**، أي **(فعلتُهُ مَبدوءًا بهِ)** ونحو **(تفرَّقوا، أو ذَهَبُوا أَيدي سَبَا وأَيادِي سَبا)**، أي **(مُتَشتِتين)**.

ملحوظات

- الصفة إن تقدمت على موصوفها النكرة صارت حالا مثل: **(لزيد مفيدا كتاب)**، ومثل: **(لزيد في النحو كتاب)**، **في النحو**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم في محل نصب، والأصل: **(لزيد كتاب في النحو)**، فلما تقدمت الصفة على الموصوف، وهو نكرة، نصبت، وصارت حالا.

- هناك كلمات **يكثر** استعمالها حالا، مثل: **(كافة - قاطبة – طُرًّا - معًا – سويًّا - حالًا – رويدًا– عادة – فورًا - جميعًا – أجمعين - عامة – واحدًا – إرْبًا إرْبًا – سُدًى – عفوًا – واجمًا - دائمًا – أولًا – ثانيًا– ماديّا – أدبًّيا - بدلًا – عمدًا – سهوًا – هنيئًا - طوعا – غالبا – خصوصا –خاصة)**

وقد قلت يكثر؛ لأنها ليست دائما تعرب حالا، وللتوضيح لاحظ معي الأمثلة الآتية:

- **كونوا جميعا.** **جميعا** هنا: خبر كان

كونوا جميعا متحابين. **جميعا** هنا: حال

- **أقرأ الكتب خصوصا التاريخية** **خصوصا** هنا: مفعول مطلق

أقرأ الكتب التاريخية خصوصا **خصوصا** هنا: حال

الاستثناء

هو إخراجُ ما بعدَ **(إلاّ)** أو إحدَى أخواتها من أدوات الاستثناءِ، من حكم ما قبلَهُ، نحو: **(جاءَ التلاميذُ إلاّ عليًّا)**، والمُخرَجُ يُسمّى **(مستثنى)**، والمُخرَجُ منه **(مُستثنى منه)**، وللاستثناءِ ثماني أَدواتٍ، وهي: **إلاّ، وغيرٌ، وسِوَى** (أو سُوًى، أو سَواءٌ)، **وخَلا، وعَدا، وحاشا، وليسَ، ولا يكونُ.**

أقسام المستثنى

المُستثنى قسمانِ: **مُتَّصلٌ** و**منقطعٌ.**

فالمُتّصلُ: هو ما كان من جنس المُستثنى منه، نحو: (جاءَ المسافرون إلا سعيدًا).

والمُنقطعُ: هو ما ليسَ من جنس ما استثنيَ منه، نحو: (احترقت الدارُ إلاّ الكتُبَ).

تنبيهات بشأن أقسام المستثنى

١- الاستثناء استفعالٌ من (ثنَاهُ عن الأمر يثنيهِ) إذا صَرَفهُ عنه ولواه، فالاستثناءُ صرفُ لفظِ المُستثنى منه عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناولهُ ما حُكِمَ به على المستثنى منه، فإذا قلتَ (جاءَ القومُ)، ظُنَّ أنَّ خالدًا داخلٌ معهم في حكم المجيءِ أيضًا، فإذا استثنيتَهُ منهم، فقد صرفتَ لفظَ (القوم) عن عُمومه باستثناءِ أحدِ أفرادهِ – وهو خالدٌ – من حكم المجيءِ المحكومِ به على القوم؛ لذلك كان الاستثناءُ تخصيصَ صفةٍ عامّةٍ بذكر ما يَدُلُّ على تخصيص عمومها وشُمولها بواسطة أداةٍ من أدوات الاستثناء.

فإذا علمتَ هذا، علمتَ أَن **الاستثناء من الجنس،** هو الاستثناءُ الحقيقيُّ؛ لأنه يُفيدُ التخصيص بَعدَ التّعميم، ويُزيلُ ما يُظَنُّ من عُموم الحكم، وأَما **الاستثناءُ من غير الجنس** فهو استثناءٌ لا معنى له إلاّ الاستدراكُ، فهو لا يُفيدُ تخصيصًا؛ لأن الشيءَ إنما يُخصّصُ جنسَهُ، فإذا قلتَ (جاءَ المسافرون إلا أَمتعتَهُم)، فلفظ (المسافرين) لا يتناول الأمتعةَ، ولا يدلُّ عليها، وما لا يَتناولهُ اللفظُ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُهُ منهُ، لكنْ إنما استثنيتَ هُنا استدراكًا كيْلا يُتَوهم أن أَمتعتَهُم جاءَت مَعهم أَيضًا، عادةَ المسافرين، **فالاستثناءُ المتَّصلُ** يُفيدُ

التَّخصيصَ بعدَ التعميم؛ لأنهُ استثناءٌ من الجنس، **والاستثناءُ المُنقطعُ** يُفيدُ الاستدراكَ لا التّخصيصَ؛ لأنه استثناءٌ من غير الجنس.

٢- لا يستثنى إلاّ من معرفةٍ أو نكرةٍ مُفيدةٍ، فلا يقالُ (جاءَ قومٌ إلا رجلًا منهم)، ولا (جاءَ رجالٌ إلا خالدًا)، فإن أفادت النكرةُ جاز الاستثناء منها، نحو: (جاءَني رجالٌ كانوا عندكَ إلاّ رجلًا منهم)، ونحو: (ما جاءَ أحدٌ كانوا عندكَ إلاّ رجلًا منهم)، ونحو: (ما جاءَ أحدٌ إلا سعيدًا)، قال تعالى: ﴿ **فَلَبِثَ في قومهِ أَلفَ سنةٍ إلا خمسينَ عامًا**﴾، وتكونُ النكرةُ مفيدة إذا أُضيفتْ، أو وصِفت، أو وقعت في سياقِ النفي أو النَّهي أو الاستفهام.

٣- وكذا لا يُستثنى من المعرفة نكرةٌ لم تخصَّص، فلا يقالُ: (جاء القومُ إلاّ رجلًا)، فإن تُخصّصَت جاز، نحو: (جاء القومُ إلاّ رجلًا منهم، أو إلَّا رجلًا مريضًا، أو إلاّ رجلَ سُوءٍ).

٤- يصح استثناءُ قليلٍ من كثير، وكثيرٍ من أكثرَ منه، وقد يُستثنى من الشيء نصفُهُ، تقول (لهُ عليَّ عشرةٌ إلا خمسةً)، قال تعالى: ﴿**يا أَيُّها المُزَّمِّلُ، قُمِ اللَيلَ إلاّ قليلًا، نِصفَه، أَو انقُصْ منهُ قليلًا، أو زِدْ عليه**﴾، فقد سمّى النصفَ قليلًا واستثناهُ من الأصل، وقال قومٌ لا يستثنى من الشيءِ إلا ما كان دونَ نصفهِ، وهو مردودٌ بهذه الآية.

٥- استثناءُ الشيء من غيرِ جنسهِ لا معنى له، وما ورد من ذلك فليست فيه (إلاّ) للاستثناء على سبيل الأصل، وإنما هي بمعنى (لكنْ)، وهو ما يُسمونهُ (الاستثناء المُنقَطِع). ومعّ ذلك فلا بدّ من الارتباط بين المستثنى منه والمستثنى، كما ستعلم ذلك ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**ما أنزَلنا عليك القرآنَ لِتشقى، إلا تَذكرَةً لِمن يخشى**﴾، أي لكن أنزلناهُ تذكرةً، وقولُهُ: ﴿**فذَكّر إنما أنتَ مُذكّرٌ * لستَ عليهم بِمُسَيطرٍ * إلاّ مَنْ تَوَلى وكفرَ * فَيُعذبُهُ اللهُ العذابَ الأكبرَ**﴾، أي لكنْ مَنْ تَوّلى وكفرَ.

<u>حُكْمُ المُسْتَثْنَى بـ(إلاَّ) المُتَّصِلِ</u>

إن كان المستثنى بـ(إلاّ) مُتَّصلًا، فلهُ ثلاثُ أحوال:

- **وجوبَ النصبِ بـ(إلاّ).**
- **جوازُ النّصبِ والبدليّةِ.**
- **وجوبُ أن يكونَ على حسبِ العواملِ قبلَه.**

متى يجب نصب المستثنى بـ(إلا)؟

يجبُ نصبُ المستثنى بـ(إلاّ) في حالتين:

١- **أن يقعَ في كلامٍ تام موجَب، سواءٌ أتأخرَ عن المستثنى منهُ أم تقدَّمَ عليه،** فالأولُ، نحو: (ينجحُ التلاميذُ إلا الكسولَ)، والثاني، نحو: (ينجحُ إلاّ الكسولَ التلاميذُ).

والمُرادُ بالكلامِ التام أن يكونَ المُستثنى منه مذكورًا في الكلام، وبالمُوجَب أن يكونَ الكلامُ مُثْبَتًا، غيرَ منفي، وفي حكم النَّفي النَّهيُ والاستفهامُ الإنكاري، ولا فرقَ بينَ أن يكون النفيُ معنًى أو بالأداةِ.

٢- **أن يقعَ في كلامٍ تام منفي، أو شِبهِ منفي، ويتقدَّمَ على المستثنى منه،** نحو: (ما جاء إلا سليمًا أحدٌ) ومنه قولُ الشاعر:

ومَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحمدَ شِيعَةٌ وما لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

فإن تقدَّمَ المستثنى على صفة المُستثنى منه، جاز نصبُ المستثنى بـ(إلا)، وجاز جعلهُ بدلًا من المستثنى منه، نحو: (ما في المدرسة أحد إلا أخاك، أو إلاّ أخوكَ، كَسولٌ).

متى يجوز في المستثنى بـ(إلاّ) الوجهان

يجوز في المستثنى بـ(إلاّ) الوجهان - جَعلُهُ بَدَلًا من المستثنى منه. ونصبُهُ بـ(إلاّ) - إن وقعَ بعدَ المستثنى منه في كلامٍ تام منفيٍّ أو شِبهِ منفيّ، نحو: (ما جاءَ القومُ إلاّ علي، وإلا عليًا)، وتقولُ في شِبه النفي: (لا يَقمْ أحدٌ إلاّ سعيدٌ، وإلا سعيدًا) وهل فعلَ هذا أحدٌ إلا أنت، وإلا إياك!) والاتباع على البدليّة أولى، والنصبُ عربي جَيِّدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿**ولا يَلتفتْ منكم أحدٌ إلا امرأتَكَ**﴾، وقُرِئَ: ﴿**إلا امرأتُكَ**﴾، بالرفع على البدلية.

ومن أمثلة البدليّةِ، والكلامُ منفيٌّ، قولُهُ تعالى: ﴿**ما فعلوهُ إلاَّ قليلٌ منهم**﴾، وقرئَ: ﴿**إلاّ قليلًا**﴾ بالنصب بـ(إلا)، وقولُهُ: ﴿**لا إله إلاّ اللهُ**﴾، وقوله: ﴿**ما من إله إلاّ إلهٌ واحدٌ**﴾، وقوله: ﴿**ما من إلهٍ إلاّ اللهُ**﴾.

ومن أمثلتها، والكلامُ شِبهُ منفي؛ لأنه استفهامٌ إنكاري، قولهُ تعالى: ﴿**ومَن يغفرُ الذُّنوبَ إلاّ اللهُ**﴾، وقولهُ: ﴿**ومَن يقنَطُ من رحمةِ ربهِ إلاّ الضّالون**﴾.

وقد يكونُ النفيُ معنويًا، لا بالأداةِ، فيجوزُ فيما بعدَ (إلاّ) الوجهان أيضًا – البدليّةُ والنصبُ بـ(إلا)، والبدليّة أولى – نحو: (تَبدَّلت أخلاقُ القوم إلاّ خالدٌ، وإلاّ خالدًا)؛ لأن المعنى لم تَبقَ أخلاقُهم على ما كانت عليه، ومنه قول الشاعر:

وبَالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ، تَغَيَّرَ، إلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ

فمعنى (تغيّرَ) لم يبقَ على حاله، وإنما جاز الوجهان في مثل ما تقدم؛ لأنك إن راعيت جانب اللفظ نصبت ما بعد (إلا)؛ لأن الجملة قد استوفت جزءيها – المسند والمسند إليه – فيكون ما بعد (إلا) فضلة، والفضلة منصوبة، وإن راعيت جانب المعنى رفعت ما بعدها؛ لأن المسند إليه في الحقيقة هو ما بعد (إلا)؛ لذلك يصح تفريغ العامل الذي قبلها له وتسليطه عليه، فإن قلت (ما جاء القوم إلا خالدٌ، أو خالدًا)، صحّ أن تقول (ما جاء إلا خالد)، فنصبه باعتبار أنه عمدة في المعنى، فهو بدل مما قبله، والمبدل منه في حكم المطروح، ألا ترى أنك إن قلت: (أكرمت خالدًا أباك)، صحّ أن تقول: (أَكرمت أَباك).

<u>ثلاث فوائد</u>:

١- يجوزُ، في نحو (ما أَحدٌ يقولُ ذلك إلاّ خالدٌ)، رَفعُ ما بعد (إلاَّ) على البدليّةِ من (أحدٌ) (وهو الأولى)، أو على البدليّة من ضمير (يقولُ)، ويجوزُ نصبُهُ على الاستثناء، ويجوز في نحو: (ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذلك إلاّ خالدًا)، نصبُ ما بعد (إلا) على البدليّة من (أحدًا) وهو الأوْلى، ونصبُهُ (بإلا) ويجوز رفعه على أنه بدلٌ من ضمير (يقولُ) ومن مجيئهِ مرفوعًا على البدليّة من ضمير الفعلِ المستتر قولُ الشاعر:

في لَيْلَةٍ لا نَرَى بِها أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنا إِلاَّ كَواكِبُها

٢- تقولُ (ما جاءَني من أحدٍ إلا خالدًا، أو إلا خالدٌ)، فالنصب على الاستثناء، والرفعُ على البدليّة من محل (أحد)؛ لأن محله الرفع على الفاعليّة، ومن حرف جر زائد، ولا يجوزُ فيه الجرُّ على البدليّة من لفظ المجرور؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وهنا لا يجوز أن تكرره، فلا يجوز أن تقول: (ما جاءني من أحد إلا من خالد)؛ وذلك لأن (من) زائدة لتأكيد النفي، وما بعد (إلا) مثبت؛ لأنه مستثنى من منفي، فلا تدخل عليه (من) هذه، لكن إن قلت: (ما أخذت الكتاب من أحد إلا خالد) جاز الجر على البدلية من اللفظ؛ لأن (من) هنا ليست زائدة، فلو كررت العامل، فقلت: (ما أخذت الكتاب من أحد إلا من خالد)، لجاز.

وكذلك تقولُ (ليس فلانٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبَأُ به)، بالنصب فقط، إما على الاستثناءِ، وإما على البدليّة من موضع (شيءٍ) المجرور بحرف الجرّ الزائد؛ لأن موضعَهُ النصب على أنهُ خبرُ (ليسَ)، ولا تجوز البدليّة بالجر؛ لأن الباء هنا زائدة لتأكيد النفي، وما بعد (إلا) مثبت، فلو كررت الباء مع البدل، فقلت (ليس فلان بشيء إلا بشيء لا يعبأ به)، لم يجز، ومن ذلك قول الشاعر:

أَبَنِي لُبَيْنَى، لَسْتُمُ بِيَدٍ إِلاَّ يَدًا لَيْسَتْ لَها عَضُدُ

لكن، إن قلت: (ما مررت بأحد إلا خالد)، جاز الجرّ على البداية من اللفظ؛ لأن الباء هنا أصلية، فإن قلت (ما مررت بأحد إلا بخالد)، بتكريرها- جاز.

٣- علمتَ أنهُ إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه – في الكلام التامّ المنفيّ – فليس فيه إلا النصبُ على الاستثناء، نحو: (ما جاءَ إلا خالدًا أحدٌ)، غير أنَّ الكوفيينَ والبّغداديين يجيزونَ جَعلَهُ معمولًا للعامل السابق، وجعلَ المستثنى منه المتأخر تابعًا له في إعرابه، على أنهُ بدلٌ منه، فيجوّزون أن يقال: (ما جاءَ إلا خالدٌ أحدٌ)، فـ(خالدٌ) فاعلٌ لـ(جاءَ)، و(أحدٌ) بدلٌ من (خالدٌ)، ومن ذلك ما حكاهُ سيبويهِ عن يُونسَ أنه سمع قومًا يُوثَقُ بِعربيَّتهم، يقولون: (ما لي إلا أبوك ناصرٌ)، وعليه قولُ الشاعر:

لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفاعَةً إِذا لم يَكنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شافعُ

وهذا من البدل المقلوب؛ لأنك ترى أن التابع هنا – وهو البدل ناصر وشافع – قد كان متبوعًا – أي مبدَلًا منه –، وأنّ المتبوع– وهو المبدل منه أبوك والنبيون – قد كان تابعًا – أي بدلًا –؛ لأنّ الأصل: (مالي ناصر إلا أبوك، وإذا لم يكن شافع إلا النبيون)، ونظيره في القلب – اي جعلِ التابع متبوعًا والمتبوع تابعًا – قولك: (ما مررت بمثلك أحد)، فـ(أحد) بدل من (مثلك) مجرور مثله، وقد كان (مثلك) صفة له مؤخرة عنه؛ لأن الأصل: (ما مررت بأحد مثلك).

متى يجب أن يكون المستثنى بـ(إلا) على حسب العوامل؟

يجبُ أن يكون المستثنى بـ(إلا) على حسب ما يطلبُهُ العاملُ قبلَهُ، متى حُذِفَ المستثنى منه من الكلام، فيتفرَّغُ ما قبلَ (إلا) للعملِ فيما بعدَها، كما لو كانت (إلا) غيرَ موجودةٍ، ويجبُ حينئذٍ أن يكون الكلامُ منفيًّا أو شِبهَ منفيٍّ، نحو: (ما جاءَ إلا عليٌّ، ما رأيتُ إلا عليًّا، ما مررتُ إلا بعليّ) ومنه في النهي قوله تعالى: ﴿**ولا تَقولوا على الله إلا الحقّ**﴾، وقولهُ: ﴿**ولا تُجادلوا أهلَ الكتابِ إلا بالتي هيَ أحسن**﴾، ومنه في الاستفهامِ قولُه سبحانهُ: ﴿**فَهَلْ يَهلِكُ إلا القومُ الفاسقون**﴾، وقد يكونُ النفيُ معنويًّا، كقولهِ تعالى: ﴿**ويأبى الله إلا أن يُتِمَّ نورَهُ**﴾؛ لأن معنى يأبى لا يريدُ.

فائدة

إذا تَكرَّرت (إلا) للتّوكيد – بحيث يصحُّ حذفُها، وذلك إذا تَلَتْ واوَ العطف، أو تلاها بَدَل ممّا قبلَها – كانت زائدةً لتوكيد الاستثناء، غيرَ مُؤثرة فيما بعدَها، فالأولُ نحو: (ما جاءَ إلا زهيرٌ وإلا أُسامةُ)، والثاني، نحو: (ما جاءَ إلا أبوكَ إلا خالدٌ)، وقد اجتمع البدل والعطف في قول الشاعر:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهُ إِلاَّ رَسِيمُهُ، وَإِلاَّ رَمَلُهُ

وإن تكرَّرت لغير التوكيد – بحيثُ لا يصحُّ حذفُها – فالكلام على ثلاثةِ أَوجُهٍ:

١- أن يحذَف المستثنى منه، فتَجعل واحدًا من المستثنَيات معمولًا للعامل وتَنصب ما عداه، تقولُ: (ما جاءَ، إلا سعيدٌ، إلا خالدًا، إلا إبراهيم)، والأوْلى تسليطُ العامل على الأول ونصبُ ما عداهُ، كما ترَى، ولك أن تَنصبَ الأولَ وترفعَ واحدًا مما بعدَهُ.

٢- أن يُذكرَ المستثنى منهُ، والكلامُ مثبتٌ، فتنصبُ الجمع على الاستثناء، نحو: (جاء القومُ إلا سعيدًا، إلا خالدًا، إلا إبراهيم).

٣- أن يُذكر المستثنى منه، والكلامُ منفي، فان تقدمت المستثنيات، وجب نصبُها كلُّها، نحو: (ما جاءَ إلا خالدًا، إلا سعيدًا، إلا ابراهيمَ أحدٌ)، وإن تأخرت، أبدلتَ واحدًا من المستثنى منه، ونصبتَ الباقي على الاستثناء، والأوْلى إبدالُ الأولِ ونصبُ الباقي، نحو: (ما جاءَ القومُ إلا خالدًا، إلا إبراهيمَ).

حُكُم المُستثْنى بـِ(إلاَّ) المُنْقَطِعِ

إن كان المُستثنى بـ(إلا) منقطعًا، فليس فيه إلا النصبُ بـ(إلا)، سواءٌ أتقدَّمَ على المستثنى منه أم تأخر عنه، وسواءٌ أكان الكلام مُوجَبًا أم منفيًا، نحو: (جاءَ المسافرونَ إلا أمتعتَهم، جاءَ إلا أمتعتَهمُ المسافرون، ما جاءَ المسافرون إلا أمتعتَهم)، ومن الاستثناء المُنقطع قولهُ تعالى: ﴿**ما لهم به من علمٍ، إلا اتباعَ الظنّ**﴾، وقوله: ﴿**وما لأحدٍ عندَهُ من نِعمةٍ تُجزى، إلا ابتغاءَ وجهِ ربهِ الأعلى**﴾.

ولا تجوز البدليّةُ في الكلام المنفيّ- هنا- إن صحَّ تَفرُّغ العاملِ قبلَه له وتَسلُّطهُ عليه، فيجيزون أن يقالَ: (ما جاءَ المسافرونَ إلا أمتعتُهم)؛ لأنك لو قلتَ: (ما جاءَ إلا أمتعةُ المسافرين)، لَصَحَّ، وعليه قولُ الشاعر:

وبَلْدةٍ لَيْسَ بِها أَنيسُ إلاَّ الْيَعافِيرُ، وإلاَّ العِيسُ

فائدة

اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخولُ المستثنى معه في الحكم، فتقول: (جاء السادة إلا خدمهم)،

إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم، فإن لم يكن ن العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء، وتقول: (رجع المسافرون إلا أثقالهم، أو إلا دوابهم)؛ لأن الإخبار برجوعهم يتوهم منه رجوعُ أثقالهم أو دوابهم معهم، وقد تكون العلاقة بينهما، لكنه لا يُتوهم دخولُ المستثنى في حكم المستثنى منه، وإنما يذكر لتمكين المعنى في نفس السامع والتهويل به، كأن تقول: (لا يخطب في الحرب خطيبٌ إلا ألسنَ النيران)، وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة، وللتهويل بشدة الحال، وكذا إن قلت: (سلكتُ فلاةً ليس فيها أنيس إلا الذئاب، أو إلا وحوشها)، فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب، ولتمثيل هول الموقف؛ لهذا لم يتعدَّ الصواب من أجاز من العرب البدلية في الكلام التام المنفي، من هذا الاستثناء؛ لأنه في حكم المتصل معنى، ألا ترى أنك إن حذفت المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى، فتقول: (لا يتكلم في الحرب إلا ألسنُ النيران)، وتقول: (مررت بفلاة ليس فيها إلا الذئاب)، من غير أن ينقص من المعنى شيءٌ إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله.

ومن ثَمَّ فإنَّ في إطلاق النحاة الكلام في الاستثناء المنقطع- تساهلًا لا ترضاه أساليب البيان العربي، وتمثيلهم له بقولهم: (جاء القوم إلا حمارًا) شيءٌ يأباه كلام العرب، نعم يصح أن تقول: (جاء القوم إلا الحمار، أو إلا حمارًا لهم، أو إلا حمارهم) إن كان من العادة أن يكون معهم، أما (جاء القوم إلا حمارًا) فلا يجوز، وإن كان من العادة مجيءُ حمار معهم؛ لأنه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أي التي لم تخصص) من المعرفة.

(إلاَّ) بِمَعْنى (غَيْر)

الأصلُ في (إلاّ) أن تكونَ للاستثناء، وفي (غير) أن تكون وصفًا، ثمَّ قد تُحمَلُ إحداهما على الأخرى، فَيوصَفُ بـ(إلا)، ويُستثنى بغير؛ فإن كانت (إلا) بمعنى (غير)، وقعت هي وما بعدَها صفةً لما قبلها؛ وذلك حيثُ لا يُرادُ بها الاستثناءُ، وإنما يُرادُ بها وصفُ ما قبلَها بما يُغاير ما بعدَها، ومن ذلك حديثُ: (الناسُ هلَكَى إلا العالِمونَ، والعالِمونَ هَلكَى إلا العامِلونَ، والعاملونَ هلكى إلاّ المخلصون)، أي: (الناسُ غيرُ العالمينَ هَلكى، والعالمونَ

غيرُ العاملين هلكى، والعاملونَ غيرُ المخلصينَ هَلكى)، ولو أراد الاستثناءَ لنصبَ ما بعدَ (إلا)؛ لأنهُ في كلام تامٍّ مُوجَبٍ.

وقد يصحُّ الاستثناءُ كهذا الحديث، وقد ولا يصحُّ، فيتعيّن أن تكونَ (إلا) بمعنى (غير)، كقوله تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا**﴾، فـ(إلا) وما بعدَها صفةٌ لـ(آلهَة)؛ لأن المُرادَ من الآية نفي الآلهةٌ المتعدِّدةِ، وإثبات الآلهِ الواحد الفرد، ولا يصحُّ الاستثناءُ بالنصب؛ لأن المعنى حينئذٍ يكون: (لو كان فيهما آلهةٌ، ليس فيهمُ اللهُ لفسدتا)؛ وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهةٌ، فيهمُ الله، لم تَفسُدا، وهذا ظاهرُ الفسادِ، وهذا كما تقولُ: (لو جاءَ القوم إلا خالدًا لأخفقوا) أي لو جاءُوا مستثنًى منهم خالدٌ – بمعنى أنه ليس بينهم – لأخفقوا، فهم لم يُخفقوا؛ لأنَّ بينهم خالدًا، ونظيرُ الآية – في عدم جواز الاستثناءِ – أن تقول: (لو كان معي دراهمُ إلا هذا الدرهم)، فإن قلتَ: (إلا هذا الدرهمَ)، بالنصب كان المعنى لو كان معي دراهمُ ليس فيها هذا الدرهمُ لبذلتُها، فيُنتجُ أنكَ لم تبذُلها لوجودِ هذا الدرهمِ بينّها، وهذا غير المراد.

ولا يَصِحُّ أيضًا أن يُعرَب لفظ الجلالةِ بدلًا من آلهة، ولا (هذا الدرهم)، بدلًا من دراهمَ؛ لأنه حيثُ لا يَصِحُّ الاستثناءُ لا تصحُّ البدليّةُ، ثم إنَّ الكلامَ مُثبتٌ، فلا تجوزُ البدليّةُ ولو صحَّ الاستثناءُ، لما علمتَ من أنَّ النصبَ واجبٌ في الكلام التامّ المُوجَبِ، وأيضًا لو جعلتَهُ بدلًا لكان التقديرُ: (لو كان فيهما إلا اللهُ لفسدتا)؛ لأن البدلَ على نِيَّةِ طرحِ المُبدَل منه، كما هو معلومٌ، ولعدَم صحَّةِ الاستثناءِ هنا وَعدَمِ جَواز البدليّة تَعيَّنَ أن تكونَ (إلا) بمعنى (غير)، وممّا جاءَت فيه (إلا) بمعنى (غير)، معَ عدم تَعذُّرِ الاستثناءِ معنًى، قول الشاعر:

وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أَبيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

أي كلُّ أخٍ، غيرُ الفرقدينِ، مفارقُهُ أخوه، ولو قال: (كل أخٍ مُفارقُهُ أخوهُ إلا الفَرقدينِ) لَصَحَّ.

واعلم أنَّ الوصفَ هو (إلا) وما بعدَها معًا، لا (إلا) وحدَها، ولا ما بعدَها وحدَه، معَ بقائها على حرفيّتها، كما يُوصف بالجارّ والمجرورِ معَ بقاءِ حرف الجرِّ على حرفيته،

والإعرابُ يكون لِما بعدَها، ومن العلماءِ من يجعلُها اسمًا مبنيًا بمعنى (غير) ويَجعلُ إعرابها المحلّي ظاهرًا فيما بعدَها، والجمهور على الأول وهوَ الأولى.

حُكم المُستَثْنى بِغَيْرٍ وسِوًى

غير: نكرة مُتوغلةٌ في الإبهام والتَّنكير، فلا تُفيدُها إضافتُها إلى المعرفة تعريفًا؛ ولهذا تُوصَفُ بها النكرةُ مع إضافتِها إلى معرفةٍ، نحو: (جاءَني رجلٌ غيرُكَ، أو غيرُ خالدٍ)؛ فلذا لا يُوصَفُ بها إلا نكرةٌ، أو شبهُ النكرةِ مِمّا لا يفيدُ تعريفًا في المعنى، كالمُعرَّفِ بأَلِ الجنسيةٍ، فإنَّ المعرَّفَ بها، وإن كان معرفة لفظًا، فهو في حكم النكرةِ معنًى؛ لأنه لا يدُلُّ على مُعيَّنٍ، فإن قلتَ (الرجالُ غيرُك كثيرٌ)، فليس المرادُ رجالًا مُعيَّنينَ.

ومثلُها في تنكيرها، وتَوَغُّلها في الإبهام، ووصفِ النكرةِ أو شبهها بها، وعدمِ تعرُّفها بالإضافةِ: (مِثلٌ، وسِوًى، وشِبْهٌ، ونظيرٌ)، تقول: (جاءَني رجلٌ مِثلُك، أو سِواكَ، أو شِبهُكَ، أو نظيرُكَ).

وقد تُحمَلُ (غير) على (إلا) فيُستثنى بها، كما يستثنى بـ(إلا)، كما حُملتْ (إلا) على (غير) فَوُصِفَ بها، والمستثنى بها مجرورٌ أبدًا بالإضافة إليها، نحو: (جاءَ القومُ غيرَ عليّ)، وقد تُحمَلُ (سِوى) على (إلا)، كما حُمِلت (غيرٌ)؛ لأنها بمعناها، فتقول (جاءَ القومُ غيرَ خالدٍ)، بالنصب؛ لأن الكلام تامٌّ مُوجَبٌ، وتقول (ما جاءَ غيرَ خالدٍ أحدٌ)، النصب أيضًا، وإن كان الكلامُ منفيًّا؛ لأنها تقدَّمت على المستثنى منه.

وتقول (ما احترقتِ الدارُ غيرَ الكتبِ)، بالنصب، وإن كان الكلام منفيًّا، ولم يَتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه؛ لأنها وقعت في استثناء مُنقطع.

وتقول (ما جاءَ القومُ غيرُ خالدٍ، أو غيرَ خالد)، بالرفع على أنها بدلٌ من القوم، وبالنصب على الاستثناء؛ لأن الكلام تَامٌّ منفي، قال تعالى: ﴿**لا يَستوي القاعدون من المؤمنينَ، غيرُ أولي الضَرر، والمُجاهدون في سبيل اللهِ بأموالهم وأنفُسهم**﴾، قُرئَ (غير) بالرفع، صفةً للقاعدون، وبالجر، صفةً للمؤمنين، وبالنصب على الاستثناءِ.

وتقول (ما جاءَ غيرُ خالدٍ) بالرفع؛ لأنها فاعل، و(ما رأيتُ غيرَ خالد) بالنصب؛ لأنها مفعولٌ به، و (مررتُ بغير خالدٍ)، بجرها بحرف الجر، وإنما لم تُنصَب (غير) هنا على الاستثناء؛ لأن المستثنى منه غيرُ مذكورٍ في الكلام، فتفرَّغَ ما كان يعملُ فيه للعمل فيها.

واعلم أنه يجوز في (سوى) ثلاثُ لغاتٍ (سِوى) بكسر السين، و(سُوى) بضمها، و(سَواء) بفتحها معَ المدّ.

حُكم المُستثْنى بِخَلا وعَدَا وحاشا

خلا وعدا وحاشا: أفعال ماضيةٌ، ضُمّنت معنى (إلا) الاستثنائية، فاستثنيَ بها، كما يُستثنى بـ(إلا)، وحكمُ المستثنى بها جوازُ نصبِه وجرّهِ، فالنصبُ على أنها أفعالٌ ماضية، وما بعدَها مفعولٌ به، والجرُّ على أنها أحرفُ جرٍّ شبيهةٌ بالزائدِ، نحو: (جاءَ القومُ خَلا عليًّا، أو عليٍّ)، والنصبُ بـ(خلا، وعَدا) كثيرٌ، والجرُّ بهما قليلٌ، والجرُّ بـ(حاشا) كثيرٌ، والنصبُ بها قليلٌ، وإذا جررتَ بهن كان الاسمُ بعدَهنَّ مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلًا على الاستثناءِ.

فإن جُعلت أفعالًا كان فاعلها ضميرًا مستترًا يعودُ على المُستثنى منه، والتُزِمَ إفرادهُ وتذكيرهُ، لوقوعِ هذهِ الأفعالِ موقعَ الحرف؛ لأنها قد تضمّنت معنى (إلا)، فأشبهتها في الجمودِ وعَدَمِ التَّصرُّفِ والاستثناءِ بها، والجملةُ إما حالٌ من المستثنى منه، وإما استئنافية.

ومن العلماءِ من جعلها أفعالًا لا فاعلَ لها ولا مفعولَ؛ لأنها محمولةٌ على معنى (إلا)، فهي واقعةٌ موقعَ الحرفِ، والحرفُ لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدَها منصوبٌ على الاستثناء، حملًا لهذه الأفعال على (إلا)، وهو قولٌ في نهاية الحِذقِ والتَّدقيق.

قال العلامة الاشموني في شرح الألفية: "ذهب الفراءُ الى أن (حاشا) فعل، لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا)، ولم ينقل عنه ذلك في (خلا وعدا)، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك"، قال الصبان في حاشيته عليه: "قوله لا فاعل له، أي ولا مفعول، كما قاله بعضهم، وقوله بالحمل على (إلا) أي، فيكون منصوبًا على الاستثناء ومقتضى حمله على (إلا) أنه العامل للنصب فيما بعده".

والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تُجعل هذه الأدوات (خلا وعدا حاشا) – في حالة نصبها ما بعدها – إما أفعالًا لا فاعل لها ولا مفعول؛ لأنها واقعة موقع الحرف، وإما أحرفًا للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية، لتضمنها معنى حرف الاستثناء كما جعلوها – وهي جارَّةٌ أحرفَ جر، وأصلها الأفعال.

وإذا اقترنت (ما) المصدريةُ بـ(خلا وعدا)، نحو: (جاءَ القوم ما خلا خالدًا) وجبَ نصبُ ما بعدَهما، ويجوزُ جره؛ لأنهما حينئذٍ فعلانِ، و(ما) المصدريّة لا تَسبقُ الحروفَ، والمصدر المؤوَّل منصوبٌ على الحال بعد تقديره باسم الفاعل، والتقديرُ: (جاءَ القومُ خالينَ من خالدٍ).

هكذا قال النحاة، والذي تطمئن إليه النفس أن (ما) هذه ليست مصدرية، وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء، بدليل أن وجودها وعدمه، في إفادة المعنى، سواء على أن من العلماء من أجاز أن تكون زائدة، كما في شرح الشيخ خالد الازهري لتوضيح ابن هشام.

أما (حاشا) فلا تَسبقُها (ما) إلا نادرًا، وهي تُستعملُ للاستثناءِ فيما ينزَّه فيه المستثنى عن مشاركة المستثنى منه، تقول: (أهملَ التلاميذُ حاشا سليمٍ)، ولا تقولُ: (صلَّى القومُ حاشا خالدٍ)؛ لأنه لا يتنزَّه عن مشاركة القوم في الصَّلاة، وأما سليم – في المثال الأول، فقد يتنزَّه عن مشاركة غيرهِ في الإهمال.

وقد تكون للتَّنزيه دون الاستثناء، فيُجرُّ ما بعدها إما بـ(اللام)، نحو: (حاشَ للهِ)، وإما بالإضافة إليها، نحو: (حاشَ اللهِ)، ويجوز حذفُ ألفها، كما رأيتُ، ويجوز إثباتها، نحو: (حاشا لله) و (حاشا اللهِ).

ومتى استُعملت للتّنزيهِ المجرَّدِ كانت اسمًا مُرادِفًا للتنزيهِ، منصوبًا على المفعوليّة المُطلَقةِ انتصابَ المصدرِ الواقع بدلًا من التلفُّظ بفعلهِ، وهي، إن لم تُضَف ولم تُنوَّن كانت مبنيّةً، لشبهها بـ(حاشا) الحرفية لفظًا ومعنى، وإن أُضيفت أو نُوّنت كانت مُعرَبةً، لِبُعدِها بالإضافة والتنوينِ من شَبهِ الحرف؛ لأن الحروفَ لا تُضافُ ولا تنوَّنُ، نحو: (حاشَ اللهِ، وحاشا للهِ).

وقد تكونُ فعلًا متعدِّيًا مُتصرفًا، مثل: (حاشيتهُ أُحاشيهِ)، بمعنى: استثنيتُه أستثنيهِ، فإن سبقتها (ما) كانت حينئذٍ نافيةً، وفي الحديث أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم، قال: (أُسامة أحبُّ الناسِ إليَّ)، وقال راويهِ: (ما حاشى فاطمةَ ولا غيرَها).

وتأتي فعلًا مضارعًا، تقول: (خالدٌ أفضلُ أقرانهِ، ولا أُحاشي أحدًا)، أي: لا استثني، ومنه قول النابغة:

ولا أرَى فاعلًا في النَّاس يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشِي منَ الأَقوامِ مِنْ أحدِ

وإن قلت: (حاشاك أن تكذب، وحاشى زهيرًا أن يُهملَ)، فـ(حاشى) فعلٌ ماضٍ بمعنى (جانبَ)، وتقولُ أيضًا: (حاشى لك أن تُهملَ)، فتكون اللام حرفَ جرّ زائدًا في المفعول به للتقوية، وإن قلتَ: (أُحاشيك أن تقول غير الحقِّ)، فالمعنى أُنزِّهُك.

حُكْمُ المُستثْنى بِلَيْسَ ولا يَكُون

إن (ليس) و(لا يكونُ) من الأفعال الناقصةِ الرَّافعة للاسم الناصبةِ للخبر، وقد يكونان بمعنى (إلا) الاستثنائية؛ فَيستثنى بهما، كما يُستثنى بها، والمستثنى بعدَهما واجبُ النصبِ؛ لأنه خبرٌ لهما، نحو: (جاءَ القومُ ليس خالدًا، أو لا يكون خالدًا)، والمعنى: (جاءُوا إلا خالدًا)، واسمُهما ضميرٌ مستتر يعود على المستثنى منه، والخلاف في مرجع الضمير فيهما كالخلاف في مرجعه في (خلا وعدا وحاشا).

هكذا قال النحاة، أما ما تطمئن إليه النفس فأن يُجعلا فعلين لا مرفوع لهما ولا منصوب، لتضمنهما معنى (إلا) أو يجعلا حرفين للاستثناء، نقلًا لهما عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنهما معنى (إلا) كما جعل الكوفيون (ليس) حرف عطف إذا وقعت موقع (لا) النافية العاطفة، نحو: (خذ الكتابَ ليس القلمَ)، وكما قال الشاعر: (والاشرمُ المطلوبُ ليس الطالبُ)، برفع (الطالب) عطفًا بـ(ليس) على (المطلوب) أي: (الأشرمُ الطالب لا المطلوب).

شِبْهُ الاستِثناء

شبهُ الاستثناء يكون بكلمتين: **(لا سِيَّما)** و**(بيدَ)**

فـ(لا سِيّما) كلمةٌ مُركَّبةٌ من (سِيّ) بمعنى: مثلٍ، ومُثناها (سِيّانِ)، ومن (لا) النافيةِ للجنس، وتُستعمل لترجيح ما بعدَها على ما قبلها، فإذا قلتَ: (اجتهدَ التلاميذُ، ولا سِيّما خالدٍ)، فقد رَجَّحْتَ اجتهادَ خالدٍ على غيرهِ من التلاميذ.

وتشديد يائها وسَبقُها بـ(الواوِ) و (لا)، كلٌّ ذلك واجب، وقد تُخففُ ياؤها، وقد تُحذَف (الواو) قبلها نادرًا، وقد تُحذفُ (ما) بعدَها قليلًا، أما حذفُ (لا) فلم يَرد في كلام من يُحتج بكلامهِ.

والمُستثنى بها، إن كان نكرةً جازَ جَرُّهُ ورَفعُه ونَصبُهُ، تقول: (كلُّ مجتهدٍ يُحَبُّ، ولا سيّما تِلميذٍ مثلِكَ) : أو (ولا سيّما تلميذٌ مِثلَك)، أو (ولا سِيّما تلميذًا مثلَك)، وجرُّهُ أَولى وأكثرُ وأشهرُ.

فالجر بالإضافة إلى (سيّ) و(ما) زائدة، والرفع على أنه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو، وتكون (ما) اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سي)، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول، ويكون تقدير الكلام: (يحب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذٌ مثلك؛ لأنك مُفضَّلٌ على كل تلميذ)، والنصب على التمييز لـ(سي)، و(ما) زائدة.

وإن كان المُستثنى بها معرفةً جازَ جَرُّه، وهو الأولى، وجاز رفعهُ، نحو: (نجحَ التلاميذُ ولا سِيّما خليلٍ)، أو (ولا سِيّما خليلٌ)، ولا يجوزُ نصبُهُ؛ لأن شرطَ التّمييز أن يكونَ نكرةً.

وحكمُ (سِيّ) أنها، أن أُضيفت (كما في صورَتي جرَّ الاسم ورفعه بعدَها) فهي مُعرَبةٌ منصوبةٌ بلا النافية للجنس، كما يعرَبُ اسم (لا) في نحو (لا رجلَ سوءٍ في الدار)، وإن لم تُضَف فهي مبنيّةٌ على الفتح كما يُبنى اسم (لا) في نحو (لا رجلَ في الدار).

وقد تستعمل (لا سِيّما) بمعنى (خُصوصًا)، فيُؤتى بعدَها بحالٍ مُفردَةٍ، أو بحالٍ جُملةٍ، أو بالجملة الشرطية واقعةً موقعَ الحال، فالأول نحو: (أُحِبُّ المطالعةَ، ولا سِيّما منفردًا)، والثاني نحو: (أُحبُّها، ولا سِيّما وأنا منفردٌ)، والثالثُ نحو: (أُحبُّها، ولا سِيّما إن كنتُ منفردًا).

وقد يَليها الظَّرفُ، نحو: (أُحبُّ الجلوسَ بين الغِياضِ، ولا سِيّما عند الماءِ الجاري)، ونحو: (يَطيبُ ليَ الاشتغالُ بالعلم، ولا سِيّما ليلًا)، أو (ولا سِيّما إذا أَوَى الناسُ إلى مضاجعهم).

أمّا **(بَيدَ)** فهو اسمٌ ملازمٌ للنّصب على الاستثناءِ، ولا يكون إلا في استثناءٍ منقطع، وهو يَلزَمُ الإضافةَ إلى المصدر المؤوَّلِ بأنَّ التي تنصبُ الاسمَ وترفُ الخبرَ، نحو: (إنهُ لكثيرُ المال، بيدَ أنه بخيل)، ومنه حديثُ: (أنا أفصَحُ من نطقَ بالضادِ، بَيدَ أني من قُرَيشٍ، واستُرضِعتُ في بَني سَعدِ بنِ بَكرٍ).

التوابع

تُعَرّفُ التوابع بأنها كلماتٌ لا تقعُ مَوْقِع الأركانِ الأساسيةِ في الكلامِ، مثلِ المبتدأِ والخبرِ، أو مثلِ الفعلِ والفاعِل، لذلك لا يقعُ الإعرابُ عليها بذاتها وإنما تُعْرَبُ وِفْقَ إعرابِ ما يسُبُقها من الألفاظ، ونظرًا لأنها تتْبعُ في إعرابها الألفاظَ التي تسبِقُها، ولا تستقلُّ بذواتِها في الإعرابِ ضمنَ الكلامِ، لذا سُمّيتْ بالتوابعِ.

والتوابعُ التي سنتناولها أربعة هي: النعتُ (الصفةُ)، والتوكيدُ، والبدلُ، والمعطوفُ بالحرفِ.

النعت

ويُسمّى الصَّفَةَ أَيضًا، هو ما يُذكرُ بعدَ اسمٍ ليُبيَّنَ بعض أَحوالهِ أَو أَحوال ما يَتعلَّقُ به، فالأوَّلُ، نحو: (جاءَ التلميذُ المجتهدُ)، والثاني، نحو: (جاءَ الرجلُ المجتهدُ غلامُهُ)، فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه، وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف– وهو الرجل– وإنما بينت ما يتعلق به، وهو الغلام.

فائدةُ النَّعتِ

وفائدةُ النَّعتِ هي التَّفرقةُ بينَ المشتركينَ في الاسم، ثمَّ إن كان الموصوفُ معرفةً ففائدةُ النّعتِ التَّوضيح، وإن كانَ نكرةً ففائدتهُ التّخصيصُ، فإن قلت: (جاء عليّ المجتهد) فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم، وإن قلت: (صاحب رجلًا عاقلًا)، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية).

شَرْطُ النَّعْتِ

الأصلُ في النعتِ أن يكونَ اسمًا مُشتقًّا، كاسم الفاعل واسمِ المفعول والصفةِ المُشبّهة واسم التّفضيل، نحو: (جاء التلميذُ المجتهدُ، أكرِمْ خالدًا المحبوبَ، هذا رجلٌ حسنٌ خُلقُهُ، سعيدٌ تلميذٌ أعقلُ من غيره)، وقد يكونُ جملةً فعليّةً، أو جملةً اسميةً، وقد يكون اسمًا جامدًا مُؤوَّلًا بمشتقٍّ؛ وذلك في تسعِ صُوَرٍ:

١- **المصدرُ**، نحو: (هو رجلٌ ثِقةٌ وعَدلٌ)، أي: موثوقٌ بهِ وعادلٌ.

٢- **اسمُ الاشارةِ**، نحو: (أكرِمْ عليًّا هذا)، أي: المشارُ إليه.

٣- **(ذُو)**، التي بمعنى صاحب، و**(ذات)**، التي بمعنى صاحبة نحو: (جاءَ رجلٌ ذُو علمٍ، وامرأةٌ ذاتُ فَضلٍ، أي صاحبُ علمٍ، وصاحبة فضلٍ).

٤- **الاسمُ الموصولُ المقترنُ بألْ**، نحو: (جاءَ الرجلُ الذي اجتهدَ)، أي: المجتهدُ.

٥- **ما دلَّ على عَدَد المنعوتِ**، نحو: (جاءَ رجالٌ أربعةٌ)، أي: مَعْدُودُونَ بهذا العَدَد.

٦- **الاسمُ الذي لحقتهُ ياءُ النسبة**، نحو: (رأيتُ رجلًا دِمَشقيًّا)، أي: منسوبًا إلى دِمَشق.

٧- **ما دلَّ على تشبيهٍ**، نحو: (رأيتُ رجلًا أسدًا، أي شجاعًا، و (فلانٌ رجلٌ ثَعلبٌ)، أي محتالٌ، والثعلبُ يُوصفُ بالاحتيالِ.

٨- **(ما) النكرةُ التي يُرادُ بها الابهامُ**، نحو: (أُكرِمُ رجلًا ما)، أي: رجلًا مُطلقًا غيرَ مُقيّدٍ بصفةٍ ما، وقد يُرادُ بها معَ الابهامِ التهويلُ، ومنهُ المثلُ: (لأمرٍ ماجَدَعَ قَصيرٌ أنفَهُ)، أي لأمرٍ عظيمٍ.

٩- **كَلِمتا (كلٌّ وأيٌّ)، الدَّالتينِ على استكمال الموصوفِ للصفةِ**، نحو: (أنتَ رجلٌ كلُّ الرجلِ)، أي الكاملُ في الرُّجوليّةِ، و(جاءَني رجلٌ أيُّ رجلٍ)، أي: كاملٌ في الرجوليّةِ، ويقال أيضًا: (جاءَني رجلٌ أيُّما رجلٍ)، بزيادةِ (ما).

<u>النَّعْتُ الحَقيقِيُّ وَالنَّعْتُ السَّبَبِيُّ</u>

ينقسمُ النعتُ إلى حقيقيٍّ، وسببيٍّ:

<u>فالحقيقيُّ</u> ما يُبيِّنُ صفةً من صفاتِ مَتبوعهِ، نحو: (جاءَ خالدٌ الأديبُ)، **<u>والسَّببيُّ</u>** ما يُبيِّنُ صفةً من صفاتِ ما لهُ تَعلقٌ بمتبوعهِ وارتباطٌ به، نحو: (جاءَ الرجلُ الحسنُ خطُّهُ)، فـ(الأديب) بيّن صفة مبتوعه، وهو (خالد)، أما (الحسن) فلم يبيّن صفة الرجل، إذ ليس

القصد وصفه بـ(الحسن)، وإنما بين صفة (الخط) الذي له ارتباط بالرجل؛ لأنه صاحبه المنسوب إليه.

والنعتُ يجبُ أن يَتْبعَ منعوتَهُ في الإعراب والإفرادِ والتَّثنية والجمعِ والتذكيرِ والتأنيث والتعريفِ والتنكير، إلا إذا كان النَّعتُ سببيًّا غيرَ مُتحمّلٍ لضميرِ المنعوتِ، فيَتبعُهُ حينئذٍ وجوبًا في الإعراب والتعريف والتنكير فقط، ويراعَى في تأنيثِهِ وتذكيره ما بعدَهُ، ويكونُ مُفرَدًا دائمًا.

فتقولُ في **النَّعت الحقيقي**: (جاءَ الرجلُ العاقلُ، رأيتُ الرجلَ العاقلَ، مررتُ بالرجلِ العاقلِ، جاءَت فاطمةُ العاقلةُ، رأيت فاطمةَ العاقلةَ، مررت بفاطمةَ العاقلةِ، جاءَ الرجلانِ العاقلانِ، رأَيتُ الرجلين العاقلين، جاءَ الرجالُ العُقلاءُ، رأيتُ الرجالَ العُقلاءَ، مررتُ بالرجالِ العقلاءِ، جاءَت الفاطماتُ العاقلاتُ، رأيت الفاطماتِ العاقلاتِ، مررتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ).

وتقولُ في **النعتِ السّببيِّ**، الذي لم يَتحمّل ضميرَ المنعوت: (جاءَ الرجلُ الكريمُ أَبوه، والرجلانِ الكريمُ أَبوهما، والرجالُ الكريمُ أَبوهم، والرجلُ الكريمة أُمُّهُ، والرجلانِ الكريمةُ أُمُّهما، والرجالُ الكريمةُ، أُمُّهم، والمرأةُ الكريمُ أبوها، والمرأتانِ الكريمُ أَبوهما، والنساءُ الكريمُ أبوهنَّ، والمرأَة الكريمةُ أُمُّها، والمرأَتانِ الكريمةُ أُمُّهما، والنساءُ الكريمةُ أُمُّهنَّ).

أَمَّا **النّعتُ السبَبيُّ**، الذي يَتحمّلُ ضميرَ المنعوتِ، فيطابقُ منعوتَهُ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، كما يُطابقهُ إعرابًا وتعريفًا وتنكيرًا، فتقولُ: (جاءَ الرجلانِ الكريما الأبِ، والمرأتانِ الكريمتا الأبِ، والرجالُ الكرامُ الأبِ، والنساءُ الكريماتُ الأبِ).

واعلم أنهُ يُستثنى من ذلكَ أربعةُ أشياء:

١- **الصفاتُ التي على وزنِ (فَعُول) - بمعنى (فاعل)**- نحو: (صَبُورٍ، وغَيورٍ، وفَخُورٍ، وشكُورٍ)، **أو على وزن (فَعِيل) - بمعنى (مفعول)** - نحو: (جريح، وقَتيل، وخَضيبٍ)، **أو على وزن (مفعالٍ)**، نحو: (مِهذار، ومِكسال، ومِبسامٍ)، **أو على وزن (مِفعيلٍ)**، نحو: (مِعْطِيرٍ، ومِسكينٍ)، **أو على وزن (مِفعَلٍ)** ، نحو: (مِغشَمٍ، ومِدعسٍ،

ومِهذَرٍ)، فهذه الأوزان الخمسةُ يَستوي في الوصفِ بها المذكرُ والمؤنثُ، فتقولُ: (رجلٌ غيورٌ، وامرأةٌ غيورٌ، ورجلٌ جريحٌ، وامرأة جريح ... إلخ).

٢- **المصدرُ الموصوفُ به، فإنه يبقى بصورةٍ واحدةٍ للمفردِ والمثنّى والجمع والمذكّرِ والمؤنث**، فتقول: (رجلٌ عدلٌ، وامرأة عدلٌ، ورجلانِ عَدلٌ، وامرأتانِ عدلٌ، ورجالٌ عَدلٌ، ونساءٌ عَدلٌ).

٣- **ما كان نعتًا لجمعِ ما لا يَعقلُ، فإنهُ يجوز فيه وجهان أن يُعاملَ مُعاملةَ الجمعِ، وأن يُعامَلَ مُعاملةَ المفردِ المؤنث**، فتقولُ: (عندي خيولٌ سابقاتٌ، وخيولٌ سابقة)، وقد يوصفُ الجمعُ العاقلُ، إن لم يكن جمعٌ مُذكرٍ سالمًا، بصفة المفردة المؤنثة كـ(الأمم الغابرة).

٤- **ما كان نعتًا لاسمِ الجمع، فيجوزُ فيه الإفرادُ، باعتبارِ لفظِ المنعوتِ والجمعُ، باعتبارِ معناهُ**، فتقولُ: (إنَّ بَني فلان قومٌ صالحٌ وقومٌ صالحون).

النَّعْتُ المُفْرَدُ والجُمْلَةُ وشِبْهُ الجُمْلَة

ينقسم النّعتُ أيضًا إلى ثلاثةِ أقسامٍ: **مُفرَدٍ، وجملةٍ، وشِبهِ جُملة:**

فالمفردُ ما كانَ غيرَ جملةٍ ولا شِبهَها، وإن كان مُثنًى أو جمعًا، نحو: (جاءَ الرجلُ العاقلُ، والرجلان العاقلانِ، والرجالُ العُقلاءُ)، **والنّعتُ الجملةُ** أن تقعَ الجملةُ الفعليّةُ أو الاسميّة منعوتًا بها نحو: (جاءَ رجلٌ يَحملُ كتابًا) و (جاءَ رجلٌ أبوهُ كريمٌ)، ولا تقعُ الجملةُ نعتًا للمعرفة، وإنما تقعُ نعتًا للنكرةِ فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها نحو: (جاءَ عليٌّ يحملُ كتابًا)، إلاّ إذا وقعت بعد المعرَّفِ بأل الجنسيّةِ، فيصح أن تُجعَلَ نعتًا له، باعتبار المعنى؛ لأنهُ في المعنى نكرةٌ، وأن تُجعل حالًا منهُ، باعتبار اللفظ؛ لأنهُ مُعرَّفٌ لفظًا بألْ، نحو: (لا تُخالطِ الرجلَ يَعملُ عملَ السُّفهاءِ)، ومنه قولُ الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعنيني

وقولِ الآخر:

وَإني لَتَعروني لِذِكْراكِ هَزَّةٌ كمَا انْتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فليس القصد رجلًا مخصوصًا، ولا لئيمًا مخصوصًا، ولا عصفورًا، مخصوصًا؛ لأنك إن قلت: (لا تخالط رجلًا يعمل عمل السفهاء، لقد أمرّ على لئيم يسبني، كما انتفض عصفورٌ بلله القطر) صح.

ومثلُ المعرَّفِ بـ(أل) الجنسيّةِ ما أُضيفَ إلى المُعرَّف بِها، كقولِ الشاعر:

وَتُضِيءُ في وَجْهِ الظَّلاَمِ مُنيرَةً كَجُمانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها

أي: (كجُمانة بحرِيٍّ سُل نظامها)، وشرطُ الجملةِ النعتيّة -كالجملة الحاليّة والجملة الواقعةِ خبرًا- أن تكونَ جملةً خبريَّةً -أي غيرَ طلبيّة- وأن تشتملَ على ضمير يَربِطُها بالمنعوت، سواءُ أكان الضميرُ مذكورًا، نحو: (جاءَني رجلٌ يَحملُهُ غلامُهُ)، أم مستترًا نحو: (جاءَ رجلٌ يحملُ عَصًا، أو مُقدَّرًا، كقولهِ تعالى: ﴿**واتَّقوا يومًا لا تُجزَى نفسٌ عن نفسٍ شيئًا**﴾، والتقديرُ: (لا تُجزَى فيه).

ولا يقال: (جاءَ رجل أكرمهُ) على أن جملة (أكرمْه) نعت لرجل، ولا يقال: (جاء رجلٌ هل رأيت مثله، أو ليته كريم)؛ لأن الجملة هنا طلبية، وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت؛ كقوله: (جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط)، والتقدير: (جاءوا بمَذْقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب)، والمَذْق -بفتح الميم وسكون الذال-: اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونُه لونَ الذئب).

<u>والنعتُ الشبيهُ بالجملة</u> أن يقعَ الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ في موضع النعت، كما يَقَعانِ في موضع الخبر والحال، على ما تَقَدَّمَ نحو: (في الدار رجلٌ أمامَ الكُرسيّ)، (ورأيتُ رجلًا على حصانهِ)، والنعتُ في الحقيقة إنما هو مُتعلَّقُ الظرفِ أو حرفِ الجرّ المحذوفُ، والأصل: (في الدار رجل كائن- أو موجود- أمام الكرسي، رأيت رجلًا كائنًا - أو موجودًا- على حصانه).

واعلم أنه إذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ ومجرور وجملةٍ، فالغالب تَأخيرُ الجملة، كقولهِ تعالى: ﴿**وقالَ رجلٌ من آلِ فرعون يَكتُمُ إيمانَهُ**﴾، وقد تُقدَّمُ الجملة، كقولهِ سبحانهُ: ﴿**فسوفَ يأتي اللهُ بقومٍ يُحبّهم ويُحبُّونهُ، أذلَّةٍ على المؤمنينَ، أعزَّةٍ على الكافرين**﴾.

النَّعْتُ الْمَقْطوع

قد يُقطعُ النعت، عن كونهِ تابعًا لِما قبلهُ في الإعراب، إلى كونه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولًا به لفعل محذوف، والغالبُ أن يُفعلَ ذلك بالنعت الذي يُؤتى به لمجرَّدِ المدح، أو الذَّمِّ، أو التَّرحُّمِ نحو: (الحمدُ للهِ العظيمُ، أو العظيمَ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿**وامرأتُهُ حَمّالةَ الحطب**﴾، وتقولُ: (أحسنتُ إلى فلانٍ المِسكينُ، أو المسكينَ)، وقد يُقطَعُ غيرُهُ مما لم يُؤتَ بهِ لذلك، نحو: (مررتُ بخالد النجارُ أو النجارَ)، وتقديرُ الفعل- إن نصبتَ-: (وأَمدَحُ)، فيما أريدَ به المدحُ، (وأَذمُّ)، فيما أُريدَ به الذمُّ، و(أَرحَمُ)، فيما أُريدَ به التُّرحُّمُ، و(أَعني) فيما لم يُرَد به مدحٌ ولا ذمٌّ ولا ترحُّمٌ، وحذفُ المبتدأ والفعل، في المقطوع المراد به المدحُ أو الذمُّ أو الترحم، واجبٌ، فلا يجوزُ إظهارُهما.

ولا يُقطَعُ النعتُ عن المنعوت لا بشرط ألا يكونَ مُتمّمًا لمعناهُ، بحيثُ يستقلُّ الموصوف عن الصفة، فإن كانت الصفة مُتمّمةً معنى الموصوف، بحيثُ لا يَتَّضِحُ إلاّ بها، لم يَجُز قطعُهُ عنها، نحو: (مررتُ بسليمٍ التاجرِ)، إذا كان سليم لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته، وإذا تكرّرتِ الصفاتُ، فإن كان الموصوفُ لا يتعيَّنُ إلاّ بها كلّها، وجبَ إتباعها كلّها له نحو: (مررتُ بخالدٍ الكاتبِ الشاعرِ الخطيبِ).

وإن تكرَّرَ النّعتُ، الذي لمجرَّد المدح أو الذمِّ أو الترحُّم، فالأوْلى إما قطعُ الصفاتِ كلّها، وإما إتباعها كلّها، وكذا إن تكرَّرَ ولم يكن للمدح أو الذَّم، غيرَ أن الاتباع في هذا أولى على كل حال، سواءٌ أتكرَّرت الصفةُ أم لم تكرَّر.

تَتمَّةٌ

١- الاسمُ العلمُ لا يكونُ صفةً، وإنما يكونُ موصوفًا، ويُوصفُ بأربعةِ أَشياءَ بالمعرَفِ بـ(أَلْ) نحو: (جاءَ خليلٌ المجتهدُ)، وبالمضاف إلى معرفةٍ، نحو: (جاءَ علي صديقُ خالدٍ)، وباسمِ الاشارةِ، نحو: (أُكرِمُ عليًا هذا)، وبالاسم الموصولِ المُصدَّرِ بـ(أل) نحو: (جاءَ عليٌّ الذي اجتهد).

٢- المعرَّف بأَلْ يُوصفُ بما فيه (أَلْ)، وبالمضاف إلى ما فيه (أَلْ) نحو: (جاءَ الغلامُ المجتهدُ) و (جاءَ الرجلُ صديقُ القومِ).

٣- المضافُ إلى العَلمِ يُوصفُ بما يُوصفُ به العلَمُ نحو: (جاءَ تِلميذُ عليٍّ المجتهدُ، جاءَ تِلميذُ عليٍّ صديقُ خالدٍ، جاءَ تلميذ عليٍّ هذا، جاء تلميذُ عليٍّ الذي اجتهدَ).

٤- اسمُ الاشارة و (أيٌّ) يُوصفانِ بما فيه (أَلْ)، مثلُ: (جاءَ هذا الرجل)، ونحو: (يا أيُّها الانسانُ)، وتوصفُ (أَيٌّ) أَيضًا باسم الاشارةِ نحو: (يا أَيُّها الرَّجلُ).

٥- حقُّ الصفةِ أَن تَصحَبَ الموصوفَ، وقد يُحذَفُ الموصوف إذا ظهرَ أَمرُهُ ظُهورًا يُستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ تقومُ الصفةُ مَقامَهُ كقوله تعالى: ﴿**أَنِ اعمَلْ سابغاتٍ**﴾، أَي (دُروعًا سابغاتٍ)، و نحو: (نحنُ فريقانِ منّا ظَعَنَ ومنا أَقامَ)، والتقدير (منا فريقٌ ظعنَ، ومنّا فريقٌ أَقامَ)، ومنه قولهُ تعالى أَيضًا: ﴿**وعندهم قاصراتُ الطرفِ عينٌ**﴾، والتقديرُ (نساءٌ قاصراتُ الطّرفِ)، وقولُ الشاعر:

أَنا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايا مَتى أَضَعِ الْعِمامَةَ تَعرِفوني

والتقدير: (أَنا ابنُ رجلٍ جلاَ)، أَي جلا الأمور بأعماله وكشفها، وقد تُحذَفُ الصفةُ، إن كانت معلومةً، كقوله تعالى: ﴿**يأخذُ كلَّ سفينة غَصبًا**﴾، والتقدير: (يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غَصبًا).

٦- إذا تكرَّرت الصفاتُ، وكانت واحدةً، يُستغنى بالتثنية أو الجمع عن التفريق، نحو: (جاءَ عليٌّ وخالدٌ الشاعرانِ، أو عليٌّ وخالدٌ وسعيدٌ الشعراءُ، أو الرجلان الفاضلان، أَو الرجالُ

الفضَلاءُ)، وإن اختلفت وجبَ التفريقُ فيها بالعطفِ بالواو، نحو: (جاءَني رجلانِ كاتبٌ وشاعرٌ، أَو رجالٌ كاتب وشاعرٌ وفقيهٌ).

٧- الأصلُ في الصفة أَن تكونَ لبيانِ الموصوفِ، وقد تكونُ لمجرَّدِ الثناءِ والتعظيمِ، كالصفاتِ الجاريةِ على اللهِ سبحانهُ، أو لمجرَّد الذّم والتّحقيرِ، نحو: (أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ) أو للتأكيدِ، نحو: (أمسِ الدابرُ لا يعودُ)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فإذا نُفِخَ في الصور نَفخةٌ واحدةٌ﴾.

الفرق بين النعت والحال

– النّعت يتبع المنعوت في أحواله الإعرابية، بعكس الحال فهو منصوب دائما بغض النظر عن صاحب الحال.

– النّعت يتبع المنعوت في التعريف والتنكير، بينما الحال نكرة دائما وصاحبها معرفة دائما، انظر إلى الأمثلة الأتية:

– أتى القطار مسرعا (حال).

– جاء التلميذان الكسولان (نَعت).

التوكيد

التَّوكيدُ (أو التأكيدُ) تكريرٌ يُرادُ به تثبيتُ أمرِ المُكرَّر في نفس السامعِ، نحو: (جاءَ عليٌّ نفسُهُ)، ونحو: (جاءَ عليٌّ عليٌّ).

التَّوْكيدُ اللَّفْظيُّ

التّوكيدُ قسمانِ: **لفظيٌّ ومعنويٌّ**،

التوكيد اللفظي

ويكونُ بإعادةِ المُؤكّدِ بلفظهِ أو بمرادفه، سواءٌ أكان اسمًا ظاهرًا، أم ضميرًا، أم فعلًا، أم حرفًا، أم جملةً، فالظاهرُ، نحو: (جاءَ عليٌّ عليٌّ)، والضمير، نحو: (جئتَ أنتَ، وقُمنا نحنُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿**يا آدمُ اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ الجنّةَ**﴾ والفعلُ، نحو: (جاءَ جاءَ عليٌّ)، والحرفُ، نحو: (لا، لا أبوحُ بالسرّ)، والجملةُ، نحو: (جاءَ عليٌّ، جاءَ عليٌّ، وعليٌّ مجتهدٌ، عليّلإ مجتهدٌ)، والمرادفُ، نحو: (أتى جاءَ عليٌّ).

وفائدةُ التوكيدِ اللفظيِّ هي تقريرُ المؤكدِ في نفسِ السامعِ وتمكينُهُ في قلبِهِ، وإزالةُ ما في نفسهِ من الشُّبهة فيه؛ فإنك إن قلت: (جاءَ علي)، فإن اعتقدَ المخاطب أن الجائي هو لا غيره ادعيت بذلك، وإن أنكرَ- أو ظهرت عليه دلائل الإنكار- كرّرت لفظ (علي) دفعًا لإنكاره، أو ازالة للشبهة التي عرضت له، وإن قلت: (جاءَ علي، جاء علي)، فإنما تقول ذلك إذا أنكر السامع مجيئه، أو لاحت عليه شبهةٌ فيه، فتثبت ذلك في قلبه وتُميط عنه الشبهة).

التَّوْكيدُ الْمَعنَوِيُّ

ويكونُ بذكرِ (النّفسِ، أو العينِ، أو جميع، أو عامّةٍ، أو كلاَ، أو كلتا)، على شرطِ أن تُضاف هذه المؤكّداتُ إلى ضميرٍ يُناسِبُ المؤكّدَ، نحو: (جاءَ الرجلُ عينُه، والرجلانِ أنفُسهُما، رأيتُ القومَ كلّهم، أحسنتُ إلى فُقراءِ القريةِ عامَّتِهم، جاءَ الرجلانِ كلاهما، والمرأتانِ كلتاهما).

وفائدةُ التوكيدِ بـ(النفس والعينِ) رفعُ احتمالِ أن يكون في الكلام مجازٌ أو سهوٌ أو نسيانٌ، فإن قلت: (جاء الأميرُ)، فربما يتوهم السامع أن إسناد المجيء إليه، هو على سبيل

التجوّز أو النسيان أو السهو، فتؤكده بذكر النفس أو العين، رفعًا لهذا الاحتمال، فيعتقد السامع حينئذ أن الجائي هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به.

وفائدةُ التوكيد بـ(كلٍّ وجميعٍ وعامَّةٍ) الدلالةُ على الاحاطة والشُّمول، فإذا قلت: (جاء القوم)، فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء، والبعض الآخر قد تخلّف عن المجيء، فتقول: (جاء القوم كلهم)، دفعًا لهذا التوهم؛ لذلك لا يقال: (جاء علي كله)؛ لأنه لا يتجزأ، فاذا قلت: (اشتريت الفرس كله) صح؛ لأنه يتجزأ من حيث المبيع.

وفائدةُ التوكيد بـ(كِلا وكِلتا) إثباتُ الحُكم للاثنين المُؤكّدينِ معًا، فإذا قلت: (جاء الرجلان)، وأنكر السامع أن الحكم ثابت للاثنين معًا، أو توهم ذلك، فتقول: (جاء الرجلان كلاهما)، دفعًا لإنكاره، أو دفعًا لتوهمه أن الجائي أحدهما لا كلاهما؛ لذلك يمتنع أن يقال: (اختصم الرجلان كلاهما، وتعاهد سليم وخالد كلاهما)، بل يجب أن تحذف كلمة (كلاهما)؛ لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلا من اثنين فأكثر، فلا حاجة الى توكيد ذلك؛ لأن السامع لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر.

تتِمَّةٌ

١- إذا أُريدَ تقوية التوكيدِ يُؤتى بعدَ كلمة (كله) بكلمة (أجمع)، وبعدَ كلمةِ (كلها) بكلمة (جمعاء)، وبعدَ كلمة (كلهم) بكلمة (أجمعينَ)، وبعدَ كلمة (كلهنَّ) بكلمة (جُمَع)، تقولُ: (جاءَ الصفُّ كلُّهُ أجمعُ)، و(جاءَت القبيلةُ كلُّها جمعاءُ)، قال تعالى: ﴿**فسجدَ الملائكةُ كلُّهُم أجمعونَ**﴾ وتقولُ: (جاءَ النساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ)، وقد يُؤكدُ بأجمعَ وجمعاءَ وأجمعينَ وجُمَعَ، وإن لم يَتقدَّمهنَّ لفظ (كلّ) ومنه قوله تعالى: ﴿**لأغوينَّهُم أجمعينَ**﴾.

٢- لا يجوزُ تثنيةُ (أجمع وجمعاءَ)، استغناءً عن ذلك بِلَفظيْ (كِلا وكلتا) فيقالُ: (جاءا جمعانِ)، ولا (جاءَتا جمعاوانِ) كما استَغنوا بتثنيةِ (سِيٍّ) عن تثنية (سواءٍ)، فقالوا: (زيدٌ وعمرٌو سِيّانِ في الفضيلة)، ولم يقولوا: (سواءَانِ).

٣- لا يجوزُ توكيدُ النكرة، إلا إذا كان توكيدُها مفيدًا، بحيثُ تكونَ النكرةُ المؤكَّدةَ محدودةً، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة والشُّمول، نحو: (اعتكفتُ أُسبوعًا كلَّهُ)، ولا يقالُ:

(صُمتُ دهرًا كلَّهُ)، ولا (سِرتُ شهرًا نفسَهُ)؛ لأن الأول مُبهَمٌ، والثاني مؤكدٌ بما لا يفيدُ الشُّمولَ.

٤- إذا أُريدَ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ، المُتَّصلِ أو المستتر، بالنفس أو العين؛ وجبَ توكيدُهُ أوَّلًا بالضميرِ المنفصلِ، نحو: (جئتُ أنا نفسي، ذهبوا هم أنفسُهم، عليٌّ سافرَ نفسُهُ)، أما إن كان الضميرُ منصوبًا أو مجرورًا، فلا يجبُ فيه ذلكَ، نحو: (أكرمتُهم أنفسَهم، ومررتُ بهم أَنفسِهم)، (وكذا إن كان التوكيدُ غيرَ النّفس والعين)، نحو: (قاموا كلُّهم، وسافرنا كلُّنا).

٥- الضميرُ المرفوعُ المنفصلُ يُؤكد به كل ضميرٍ مُتّصل، مرفوعًا كان، نحو: (قمتَ أنت)، أَو منصوبًا، نحو: (أَكرمتكَ أَنتَ)، أَو مجرورًا، نحو: (مررتُ بكَ أنتَ)، ويكون في محلِّ رفع، إن أُكِّدَ به الضميرُ المرفوعُ، وفي محلِّ نصبٍ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المنصوب، وفي محلِّ جرٍّ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المجرورُ.

٦- يُؤكدُ المُظهَرُ بمثلِهِ، لا بالضمير، فيقال: (جاءَ عليٌّ نفسُهُ)، ولا يُقالُ: (جاءَ عليٌّ هوُ)، والمُضمَرُ يُؤكدُ بمثله وبالمُظهَر أيضًا، فالأوَّلُ، نحو: (جئتَ أنتَ نَفسُكَ)، والثاني، نحو: (أحسنتُ إليهم أنفسِهم).

٧- إن كان المؤكَّدُ بالنَّفسِ أو العين مجموعًا جمعتَهما، فتقولُ: (جاءَ التلاميذُ أَنفسُهم، أَو أَعينُهم)، وإن كان مثنًّى فالأحسنُ أن تجمعهما، نحو: (جاءَ الرجلانِ أَنفسُهما، أَو أَعينهما)، وقد يجوزُ أَن يُثنيَّا تَبعًا لِلَفظِ المؤكدِ، فتقولُ: (جاءَ الرَّجلانِ نَفساهما أو عيناهما) وهذا أُسلوبٌ ضعيفٌ في العربيّة.

٨- يجوزُ أَن تُجرَّ (النفسُ) أَو (العينُ) بالباءِ الزائدةِ، نحو: (جاءَ عليٌّ بنفسهِ)، والأصلُ (جاءَ عليٌّ نفسُهُ)، فتكونُ (النفس) مجرورة لفظًا بالباءِ الزائدة، مرفوعةً محلًا؛ لأنها توكيد للمرفوع، وهو (عليٌّ).

البدل

يقول الأستاذ عباس حسن في تقريب معنى البدل : "لو سمعنا من يقول: (عَدَلَ الخليفةُ)، لفهمنا المراد، ولكن يظل في المعنى بعضُ النَقْصِ، إذ يتطلع السامع إلى معرفة هذا الخليفةِ واسمهِ: أهو أبو بكر أم عمرُ أم عثمانُ أم عليٌّ؟ ولو أن المتكلم قال: (عَدَلَ الخليفةُ عُمَرُ)، ما شعرنا بنقص في المعنى؛ لأن (عمر) هو المقصود الأساسي بالحكم، أي هو الذي يُنسب إليه العدلُ، فليس لفظ (الخليفة) هو المقصود الأصيل بهذا الحكم، فكلمة (عمر) تسمى بدلا؛ لأنها المقصودة بالحكم بعد كلمة سبقتها لتمهد الذهن لها، وليس بين الكلمتين رابط لفظي يتوسط بينهما؛ ولذا يعرفون البدل بأنه: **التّابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبينَ متبوعهِ**".

ومن أمثلته أيضًا قولنا: (واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ)، فـ(عليٌّ) تابع لـ(الإمام) في إعرابه، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه، و(الإمام) إنما ذكر توطئة وتمهيدًا له؛ ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر، فـ(الإمام) غير مقصود بالذات؛ لأنك لو حذفته لاستقلّ (عليٌّ) بالذكر منفردًا، فلو قلت: (واضع النحو عليٌّ)، كان كلامًا مستقلًا، ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما إن كان التابع مقصودًا بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلًا بل هو معطوف، نحو: (جاء علي وخالد)، وقد خرج عن هذا التعريف: النعت، والتوكيد أيضًا؛ لأنهما غير مقصودين بالذات، وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد.

أَقْسامُ الْبَدَل

البَدلُ أربعةُ أقسامٍ: **البدلُ المطابِقُ** (بَدَلَ الكُل من الكل)، و**بَدلُ البعضِ من الكلِّ**، و**بدلُ الاشتمالِ**، و**البدلُ المُباينُ**.

أولا، البدلُ المُطابقُ (أو بَدَلُ الكل من الكُلِّ) وهو: بَدَلُ الشيءِ مِمّا كان طَبَقَ معناهُ، كقولهِ تعالى: ﴿**اهدِنا الصراطَ المستقيمَ * صِراطَ الذينَ أنعمت عليهم**﴾، فالصراطُ المُستقيم وصِراطُ المُنعَمِ عليهم مُتطابقانِ معنًى؛ لأنهما- كلَيهما- بدلانِ على معنًى واحدٍ، ومن أمثلته أيضًا:

- **تهزُني قصائدُ الشاعرِ محمودُ درويش.**
- **اتفقت مع المقاولِ خليلٍ.**
- **زارنا هذا الرّحالةُ.**
- **أقنعني ذلك الرأي المتّزنُ.**
- **احترمتُ المعلمةَ سعادَ.**
- **الطبيبةُ سُهادُ مستشارةٌ معروفةٌ.**

ثانيًا، بدلُ البعضِ من الكُل وهو: بدل الجزء من كُلِّهِ، قليلًا كان ذلكَ الجزءُ، أو مُساويًا للنّصفِ، أو أكثرَ منهُ، نحو: (جاءتِ القبيلةُ رُبعُها، أو نصفُها، أو ثُلُثاها)، ونحو: (الكلمةُ ثلاثة أقسامٍ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ)، ونحو: (جاءَ التلاميذُ عشرونَ منهم)، ومن أمثلته أيضًا:

- **صَرَفْتُ المالَ رُبْعَهُ أو نِصْفَهُ أو ثُلْثَهُ.**
- **عالجَ الطبيبُ المريضَ رأسَه.**
- **جاء والداك، أُمُّكَ وأبوك.**
- **أُعْجِبْتُ بالكتابِ غلافِه.**
- **أَنْجَزْتُ البحثَ فهارسَهُ.**

ويلاحظ مما سبق أن بدل البعض من الكل يكون جزءًا حقيقيًا من المبدل منه، ويلاحظ أيضًا أنه هو جزء حسيّ – ماديّ– من المُبدل منه.

ثالثًا، بدلُ الاشتمالِ وهو: بدلُ الشيءِ مِمّا يشتملُ عليه، على شرط ألا يكونَ جزءًا حقيقيًا –حسيًّا– منه، نحو: (نفعني المُعلِّمُ عِلمُهُ، أحببتُ خالدًا شجاعتَهُ، أُعجِبتُ بعليٍّ خُلقهِ الكريمِ)، فالمعلِّمُ يشتملُ على العلم، وخالدٌ يشتملُ على الشجاعة، وعليٌّ يشتملُ على الخُلُق، وكلٌّ من العلم والشجاعة والخُلق، ليس جزءًا مِمّن يشتملُ عليه، ومن أمثلته أيضًا:

- **أعجبني الطبيبُ لطفُهُ.**
- **أحببتُ القائدَ شجاعتَهُ.**
- **وأُعجِبْتُ بالوردةِ رائحتِها.**
- **استاء المشاهدون من المذيع بذاءَتِهِ.**

- تشدني الفضائيةُ برامجُها.

يلاحظ مما سبق أن البدل في هذا النوع هو جزء (شيء) معنوي مما يشتمله المبدل منه، وليس شيئًا من مكوناته الخَلْقيّةِ.

ولا بُدَّ **لبدلِ البعضِ وبدلِ الاشتمالِ** من ضميرٍ يربطُهما بالبدل، مذكورًا كان كقوله تعالى: ﴿**ثمَّ عَمُوا وصَمُّوا، كثيرٌ منهم**﴾، وقولهِ: ﴿**يَسألونكَ عن الشّهرِ الحرامِ قِتالٍ فيه**﴾، أو مُقدَّرًا، كقوله سبحانهُ: ﴿**ولله على النّاس حِجُّ البيت من استطاعَ إليه سبيلًا**﴾، وقولهِ: ﴿**قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ * النّارِ ذاتِ الوَقود**﴾.

رابعًا، البَدَلُ المباينُ وهو: بدلُ الشيءِ مِمّا يُباينُهُ، بحيثُ لا يكون مطابقًا لهُ، ولا بعضًا منه، ولا يكونُ المُبدَلُ منه مُشتملًا عليه، وهو ثلاثةُ أنواعٍ: **بدَلُ الغَلَطِ، وبَدلُ النسيان، وبدلُ الاضراب.**

فبَدَلُ الغلطِ: ما ذكرَ ليكونَ بدلًا من اللفظ الذي سبقَ إليه اللسانُ، فذكرَ غلطًا، نحو: (جاءَ المعلِّمُ، التلميذُ)، أردتَ أن تذكرَ التلميذ، فسبقَ لسانُكَ، فذكرتَ المعلمَ غلطًا، فتَذكَّرتَ غَلَطَكَ، فأبدلتَ منه التلميذَ.

وبدلُ النسيان: ما ذُكرَ ليكونَ بدلًا من لفظٍ تَبيَّنَ لكَ بعدَ ذكرهِ فسادُ قصدهِ، نحو: (سافرَ عليٌّ إلى دِمَشقَ، بَعلبكَّ)، توهمتَ أنه سافرَ إلى دمشقَ، فأدركَكَ فسادُ رأيك، فأبدلتَ بعلبكَّ من دمشقَ.

<u>ملحوظة: بدلُ الغلطِ يتعلَّقُ باللسانِ، وبدلُ النسيانِ يَتعلَّق بالجَنان</u>

وبَدلُ الاضراب هو: ما كان في جملةٍ، قصدُ كلٍّ من البلد والمُبدَل منه فيها صحيحٌ، غيرَ أنَّ المتكلم عدلَ عن قصد المُبدَلِ منه إلى قصدِ البدل، نحو: (خُذِ القلمَ، الوَرَقةَ)، أمرتَهُ بأخذ القلم، ثم أضربتَ عن الأمر بأخذهِ إلى أمرهِ بأخذ الورقة، وجعلتَ الأوَّل في حكم المترُوك.

والبَدَلُ المُباينُ بأقسامهِ لا يقعُ في كلامِ البُلغَاءِ، والبليغُ إن وقع في شيءٍ منها، أتى بين البدل والمبدَل منه بكلمةِ (بَلْ)، دلالةً على غلطهِ أو نسيانهِ أو إضرابه.

أَحكامٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَل

١- **ليسَ بمشروطٍ أن يتطابَقَ البدلُ والمُبدَل منه تعريفًا وتنكيرًا**، بل لكَ أن تُبدِلَ أيَّ النوعينِ شئتَ من الآخر، قال تعالى: ﴿**إلى صراط مُستقيم * صراطِ الله**﴾، فأبدلَ: (صراط الله)، وهو معرفةٌ، من (صراطٍ مُستقيم)، وهو نكرة، ومنه قوله تعالى: ﴿**يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه**﴾، فالبدل (قتال) وهي نكرة، والمبدل منه (الشهر)، وقد جاء معرفة، وقالَ تعالى أيضًا: ﴿**لنفسعًا بالناصيةِ * ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ**﴾، فأبدلَ (ناصية)، وهي نكرةٌ، منَ (الناصية)، وهي معرفةٌ، غيرَ أنه لا يَحسُنُ إبدالُ النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفةً.

ويجوز أن يكون البدل والمبدل منه نكرتين، نحو قوله تعالى: ﴿**إن للمتقين مفازا * حدائق وأعنابا**﴾، فالبدل (حدائق)، وهي نكرة، والمبدل منه (مفازا) وهو نكرة أيضا، كما يجوز أن يكونا مختلفين.

٢- **يُبدَلُ الظاهرُ من الظاهرِ، كما تقدَّمَ، ولا يُبدَلُ المُضمَر من المُضمَر**، وأما مثلُ: (قُمتَ أنتَ، ومررتُ بكَ أنت)، فهو توكيد.

ولا يُبدلُ المضمرُ من الظاهر على الصحيح، قال ابنُ هشام وأمّا قولهم: (رأيتُ زيدًا أياهُ)، فمِنْ وضعِ النحويينَ، وليس بمسموع.

ويجوز إبدالُ الظاهر من ضميرِ الغائبِ كقولهِ تعالى: ﴿**وأسَرُّوا النّجوى الذينَ ظلموا**﴾ فأبدلَ (الذينَ) من (الواو)، التي هي ضميرُ الفاعلِ، ويجوز إبدالُ الظاهر من ضمير المخاطبِ والمتكّلم، على شرط أن يكونَ بدلَ بعضٍ من كلٍّ، أو بدلَ اشتمالٍ، كان أو بدلا مطابقًا يفيد الإحاطة والشمول **فالأول** كقوله تعالى: ﴿**لَقد كانَ لكم في رسول الله أسوةٌ حسنةٌ لِمَنْ كان يَرجو اللهَ واليومَ الآخرَ**﴾، فأبدلَ الجارَّ والمجرورَ، وهما (لِمن) من الجارّ والمجرورِ المُضمر، وهما (لكم)، وهو بدلُ بعضٍ من كلٍّ؛ لأن الأسوةَ الحسنةَ في رسولِ اللهِ ليست لكلِّ المخاطبين، بل هيَ لمن كان يرجو اللهَ واليومَ الآخرَ منهم، ومنه قول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهِمِ رِجْلِي فَرِجلي شَثْنَة المناسم

فكلمة (رجلي) بدل بعض من كل من الضمير (الياء) في (أوعدني)، **والثاني** كقولك: (أعجبتني علمُكَ)، فعلمُك بدلٌ من (التاءِ)، التي هي ضميرُ الفاعل، وهو بدلُ اشتمال، ومنه قول الشاعر:

بَلَغْنا السَّماءَ مَجْدُنا وسَناؤُنا وإنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذلِكَ مَظْهرا

فأبدلَ (مجدنا) من (نا)، التي هي ضمير الفاعلِ، وهو بدلُ اشتمال أيضًا، **والثالث** نحو قوله تعالى: ﴿**تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا**﴾، فـ(أولنا) بدل من الضمير المجرور (نا) في قوله: (لنا).

٣- **يُبدَلُ كلٌّ من الاسمِ والفعلِ والجملة من مثله**، فإبدالُ الاسمِ من الاسمِ قد تقدَّم، وإبدالُ الفعل من الفعل كقوله تعالى: ﴿**ومَنْ يفعلْ ذلكَ يَلق أثامًا يُضاعفْ له العذابُ**﴾، أبدل (يُضاعف) من (يلقَ)، وإبدالُ الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿**أمَدَّكم بما تَعلمونَ أمدَّكم بأنعامٍ وبنينَ**﴾، فأبدل جملة (أمدَّكم بأنعامٍ وبَنينَ) من جملة (أمدَّكم بما تَعلمون)، وقد تُبدَلُ الجملةُ من المُفرَدِ والعكس، فالأول، نحو: (لا أستطيع أن أحكم على خالد ما منزلته بين الكُتَّاب)، فجملة: (ما منزلته بين الكتاب) في محل جر بدل من (خالد)، وكقول الشاعر:

إلى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدينَةِ حاجةً وبالشَّامِ أُخْرى، كَيْفَ يَلْتَقِيانِ؟!

حيث أبدلَ (كيفَ يَلتقيانِ) من حاجةٍ وأخرى، والتقديرُ الإعرابيُّ: (أشكون هاتينِ الحاجتينِ، تَعذُّرَ التقائهما)، والتقديرُ المعنويُّ: (أشكو إلى الله تَعَذُّرَ التقاءِ هاتينِ الحاجتينِ)، ومثال الثاني: (لا إله إلا الله كلمة الإخلاص ينجو قائلها من الزلل)، وإعراب الجملة السابقة كالتالي: جملة (لا إله إلا الله) محكية في محل رفع مبتدأ، و(كلمة): بدل مرفوع من الجملة السابقة، و(الإخلاص): مضاف إليه مجرور، وجملة: (ينجو قائلها) في محل رفع خبر.

٤- إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم استفهام، أو اسم شرط، وجب ذكرُ همزةِ الاستفهام، أو (إن) الشرطيّةِ معَ البدلِ، فالأولُ، نحو: (كم مالُكَ؟ أعشرونَ أم ثلاثون؟)، و(من جاءَك؟ أعليٌّ أم خالد؟، ما صنعتَ؟ أخيرًا أم شرًّا؟)، والثاني، نحو: (مَنْ يَجتهدْ، إنْ عليٌّ، وإن خالدٌ، فأكرمهُ)، و(ما تَصنعْ، إنْ خيرًا، وإنْ شرًّا، تُجزَ بهِ)، و(حيثما تنتظرني، إنْ في المدرسة، وإن في الدَّار أُوافِك).

عطف البيان وعطف النسق

عطفُ البيانِ هو تابعٌ جامدٌ، يُشبهُ النّعتَ في كونه يكشفُ عن المراد كما يكشفُ النّعتُ، ويُنزّلُ من المتبوع مَنزلةَ الكلمةِ الموضّحة لكلمةٍ غريبةٍ قبلها، كقول الراجز:

أقسمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمَر

فعمر عطف بيان على (أبو حفص)، ذُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به، وهو تفسير له وبيان، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب، و**فائدته** إيضاحُ متبوعهِ، إن كان المتبوعُ معرفةً، كالمثال السابق، وتخصيصه إن كان نكرةً، نحو: (اشتريتُ حُلِيًّا سِوارًا)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**أو كفّارةٌ طَعامُ مَساكينَ**﴾، ويجبُ أن يُطابقَ متبوعَهُ في الإعرابِ والإفرادِ والتّثنيةِ والجمع والتّذكير والتأنيث والتعريفِ والتنكير.

ومن عطفِ البيان ما يقعُ بعد (أَيْ وأنْ) التّفسيريتينِ، غيرَ أنَّ (أَيْ) تُفسّرُ بها المُفرداتُ والجُمَلُ، و(أَنْ) لا يفسَّر بها إلا الجُمل المشتملةُ على معنى القول دونَ أحرفهِ، تقول (رأيتُ ليثًا، أي أَسدًا) و(أشرتُ إليهِ، أي اذهبْ)، وتقولُ: (كتبتُ إليهِ، أنْ عَجِّلْ بالحضور)، وإذا تضمّنتْ (إذا) معنى (أي) التفسيريَّةِ، كانت حرفَ تفسيرٍ مثلها، نحو: (تقولُ امتطيتُ الفرسَ إذا ركبتَه).

أَحكامٌ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ البَيَان

١- يجبُ أن يكون عطفُ البيان أوضح من متبوعهِ وأشهر، وإلا فهو بدلٌ، نحو: (جاءَ هذا الرجل)، فـ(الرجلُ)، بدلٌ من اسم الإشارة، وليس عطفَ بيان؛ لأن اسمَ الإشارةِ أوضح من المعرَّف بـ(أل)، وأجازَ بعضُ النّحويين أن يكونَ عطفَ بيان؛ لأنهم لا يشترطون فيه أن يكون أوضحَ من المتبوع، وما هو بالرأي السديد؛ لأنه إنما يُؤتى به للبيان والمبيِّنُ يجبُ أن يكونَ أوضحَ من المُبيَّن.

٢- الفرقُ بين البدلِ وعطف البيان أنَّ البدلَ يكونُ هو المقصودَ بالحكم دُون المُبدلِ منه، وأمّا عطفُ البيان فليس هو المقصودَ، بل إنَّ المقصود بالحُكم هو المتبوعُ، وإنما جيءَ بالتابع -أي عطف البيان- تَوضيحًا له وكشفًا عن المراد منه.

٣- كلُّ ما جازَ أن يكونَ عَطفَ بيانٍ جازَ أن يكونَ بدلَ الكلِّ من الكلِّ، إذا لم يُمكن الاستغناءُ عنه أو عن متبوعهِ، فيجبُ حينئذٍ أن يكون عطفَ بيان، فمثالُ عدمِ جواز الاستغناء عن التابع قولكَ: (فاطمةُ جاء حسينٌ أخوها)؛ لأنكَ لو حذفتَ (أخوها) من الكلام لفسد التركيبُ، ومثالُ عدَم جواز الاستغناءِ عن المتبوعِ قولُ الشاعر:

أَنا بانُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقُوعا

فـ(بشر) عطفُ بيانٍ على (البكري)، لا بدلٌ منه؛ لأنكَ لو حذفت المتبوعَ، وهو (البكري) لوجب أن تضيفَ (التّارك) إلى (بشر)، وهو ممتنعٌ؛ لأن إضافةَ ما فيه (أَلْ) إذا كان ليس مُثنى أو مجموعًا جمعَ مذكرٍ سالمًا، إلى ما كان مُجرَّدًا عنها غيرُ جائزة، ومن ذلك قول الآخر:

أَيا أَخَوَيْنا، عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلًا أُعِيذُكُما بِاللهِ أَنْ تُحْدِثا حَربا

فـ(عبدَ شمس) معطوفٌ على (أخوينا) عطفَ بيان، و(نوفلًا) معطوف بالواو على (عبد شمس)، فهو مثله عطف بيان، ولا تجوزُ البدليَّةُ هنا؛ لأنه لا يُستغنى عن المتبوع، إذ لا يصحُّ أن يقال: (أيا عبدَ شمسٍ ونوفلًا)، بل يجبُ أن يقال: (ونوفلُ) بالنباءِ على الضم؛ لأن المنادى إذا عُطف عليه اسمٌ مُجرَّد من (أَلْ) والإضافة، وجبَ بناؤه؛ لأنك إن ناديتَهُ كان كذلك، نحو: (يا نوفلُ).

ومن ذلكَ أن تقول: (يا زيدُ الحارث)، فـ(الحارث) عطفُ بيان على (زيد)، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه؛ لأنك لو حذفتَ المتبوع، وأحللتَ التابعَ محلَّهُ، لقلتَ: (يا الحارثُ)، وذلك لا يجوز؛ لأن (يا) و(أل) لا يجتمعان إلا في لفظ الجلالة.

٤- يكونُ عطفُ البيان جملةً، كقوله تعالى: ﴿**فَوَسوسَ إليه الشيطانُ قال يا آدمُ هل أدُلُّك على شجرةِ الخُلدِ ومُلكٍ لا يَبلَى**﴾، فجملةُ: ﴿**قال يا آدمُ هل أدُلُّك**﴾ عطفُ بيان على جملة: ﴿**فَوَسوسَ إليه الشيطانُ**﴾، وقد منعَ النُّحاة عطفَ البيانِ في الجُمل، وجعلوه من باب البدل، وأثبتهُ علماء المعاني، وهو الحقُّ، ومنه قولهُ تعالى أيضًا: ﴿**ونُودُوا أن تِلكُمُ الجنةُ**﴾، فجملة: ﴿**أن تِلكُمُ الجنةُ**﴾، عطف بيانٍ على جملة: ﴿**ونُودُوا**﴾.

المعطوفُ بالحرف

المعطوفُ بالحرف هو تابعٌ يتوسّط بينه وبينَ متبوعه حرفٌ من أحرف العطفِ، نحو: (جاءَ عليٌّ وخالدٌ، أكرمتُ سعيدًا ثم سليمًا)، ويُسمّى العطفُ بالحرف (عَطفَ النَّسَقِ) أيضًا.

أَحْرُفُ العَطْفِ

أحرفُ العَطفِ تسعةٌ، وهي: **(الواو، والفاءُ، وثُمَّ، وحتى، وأَو، وأَم، وبَلْ، ولا، ولكنْ)**.

- **فـ(الواوُ والفاءُ وثمَّ وحتَّى)** تُفيدُ مشاركةَ المعطوفِ للمعطوف عليه في الحُكم والإعرابِ دائمًا.

- **و(أَو، وأَمْ)** إن كانتا لغير الإضراب على المعطوفِ عليه إلى المعطوف، فكذلك، نحو: (خُذ القلمَ أو الورقةَ)، ونحو: (أخالدٌ جاءَ أم سعيدٌ؟)، وإن كانتا للاضرابِ فلا تفيدانِ المشاركةَ بينهما في المعنى، وإنما هما التَّشريك في الإعراب فقطْ، نحو: (لا يَذهبْ سعيدٌ أو لا يَذهبْ خالدٌ)، ونحو: (أذهبَ سعيدٌ؟! أم أذهبَ خالدٌ؟)،

- و**(بَل)** تُفيدُ الاضرابَ والعدولَ عن المعطوف عليه إلى المعطوف، نحو: (جاءَ خالدٌ، بَل عليٌّ).

- و**(لكنْ)** تُفيدُ الاستدراكَ، نحو: (ما جاءَ القومُ، لكنْ سعيدٌ).

- و**(لا)** تفيدُ معَ العطفِ نفيَ الحكم عمّا قبلها وإثباتَهُ لِمَا بعدَها، نحو: (جاءَ عليٌّ لا خالدٌ).

مَعاني أَحرُفِ الْعَطْفِ

١- **الواو:** تكونُ للجمع بين المعطوفِ والمعطوف عليه في الحُكم والاعرابِ جمعًا مطلقًا، فلا تُفيدُ ترتيبًا ولا تعقيبًا، فإذا قلتَ: (جاءَ عليٌّ وخالدٌ)، فالمعنى أنهما اشتركا في حكم المجيء، سواءٌ أكان (عليٌّ) قد جاءَ قبل (خالد)، أم بالعكس، أم جاءَا معًا، وسواءٌ أكان هناك مُهلةٌ بين مجيئهما أم لم يكن.

٢- **الفاءُ:** تكونُ للترتيب والتعقيب، فإذا قلتَ: (جاء عليّ فسعيدٌ)، فالمعنى أنَّ (عليًّا) جاءَ أوَّلُ، و(سعيدًا) جاءَ بعدَهُ بلا مُهلةٍ بينَ مجيئهما.

٣- **ثُمَّ:** تكون للتَّرتيبِ والتَّراخي، فإذا قلتَ (جاءَ عليٌّ ثمَّ سعيدٌ)، فالمعنى أن (عليًّا) جاءَ أولُ، و(سعيدًا) جاءَ بعدهُ، وكان بينَ مجيئهما مُهلة.

٤- **حتى:** العطفُ بها قليلٌ، وشرطُ العطفِ بها أن يكونَ المعطوفُ اسمًا ظاهرًا، وأن يكون جزءًا من المعطوف عليهِ أو كالجزء منه،وأن يكون أشرفَ من المعطوف عليه أو أخسَّ منه، وأن يكونَ مفردًا لا جملةً، نحو: (يموتُ الناسُ حتى الأنبياءُ، غلبكَ الناسُ حتى الصبيانُ، أعجبني عليٌّ حتى ثوبُهُ).

واعلم أنَّ (حتى) تكونُ أيضًا حرف جرّ، كما تقدم، وتكون حرف ابتداء، فما بعدها جملةٌ مُستأنفة، كقول الشاعر:

فَما زالَت الْقَتْلى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجْلَةَ، حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

٥- **أو:** إن وقعت بعدَ الطَّلب، فهي إمّا للتَّخيير، نحو: (تَزوَّجْ هندًا أو أختها)، وإما للإباحة، نحو: (جالس العلماءَ أو الزُهّادَ)، وإما للاضراب، نحو: (اذهبْ إلى دِمَشقَ، أو دَع ذلكَ، فلا تَذهب اليومَ)، أي بَلْ دَعْ ذلك، أُمرتَهُ بالذهاب، ثمَّ عدلتَ عن ذلك.

والفرق بينَ **الإباحة والتَّخيير**، أن الإباحةَ يجوز فيها الجمعُ بين الشيئين، فإذا قلتَ (جالس العلماءَ أو الزُّهّادَ)، جاز لك الجمعُ بين مجالسةِ الفريقينِ، وجاز أن تُجالسَ فريقًا دُون فريق، وأما التّخييرُ فلا يجوزُ فيه الجمعُ بينهما؛ لأن الجمعَ بينَ الأختين في عقد النكاح غير جائز.

وإن وقعت (أو) بعد كلامٍ خبريٍّ، فهي إمّا للشّك، كقوله تعالى: ﴿**قالوا لبِثنا يومًا أو بعَض يومٍ**﴾، وإمّا للابهام، كقوله عزَّ وجل ﴿**وإنا وإياكم لَعلَى هُدًى أو في ضلالٍ مُبين**﴾، ومنه قولُ الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الأُلى أَلِفُوا الحَقَّ فُبُعْدًا لِلمُبْطِلينَ وَسُحْقا

وإما للتقسيم، نحو: (الكلمةُ: أسمٌ أَو فعلٌ أو حرفٌ)، وإمّا للتّفصيل بعدَ الإجمال، نحو: (اختلفَ القومُ فيمن ذهب، فقالوا ذهب سعيدٌ أَو خالدٌ أو عليٌّ)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿**قالوا ساحرٌ أو مجنونٌ**﴾ أي بعضُهم قال كذا، وبعضهم قال كذا، وإمّا للاضراب بمعنى (بل)،

كقوله تعالى: ﴿**وأرسلناهُ إلى مِئَة ألفٍ، أو يزيدونَ**﴾، أي بل يزيدون، ونحو: (ما جاءَ سعيد، أو ما جاء خالدٌ).

٦- **أم**: على نوعين: مُتّصلةٍ ومنقطعة، **فالمتصلةُ** هي التي يكونُ ما بعدَها متّصلًا بما قبلَها، ومشاركًا له في الحكم، وهي التي تقعُ بعدَ همزةِ الاستفهام أو همزةِ التسويةِ، فالأولُ كقولك: (أَعليٌّ في الدار أم خالدٌ؟)، والثاني كقوله تعالى: ﴿**سواءٌ عليهم أَأَنذَرتَهُم أَم لم تُنذِرهم**﴾، وإنما سُميت متصلةً؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

و(**أم**) **المنقطعةُ** هي التي تكونُ لقطعِ الكلام الأول واستئناف ما بعدَه، ومعناها الإضرابُ، كقوله تعالى: ﴿**هل يستوي الأعمى والبصيرُ * أم هل تستوي الظُّلماتُ والنُّورُ * أم جعلوا للهِ شُرَكاء**﴾، والمعنى: (بل جعلوا لله شركاء)، قال الفرَّاءُ: يقولون: (هل لكَ قِبَلنا حقٌّ؟ أم أنتَ رجلٌ ظالمٌ) يريدون: (بل أنت رجلٌ ظالمٌ)، وتارة تَتضمَّنُ معَ الإضراب استفهامًا إنكاريًّا، كقوله تعالى: ﴿**أَم لهُ البناتُ ولكمُ البَنون**﴾، ولو قَدَّرت (أم) في هذه الآية للإضراب المحضِ، من غير تَضَمُّنِ معنى الإنكار، لزمَ المُحال.

٧- **بَل**: تكونُ للاضراب والعُدول عن شيءٍ إلى آخرَ، إن وقعت بعدَ كلام مُثبَتٍ، خبرًا أَو أَمرًا، وللاستدراك بمنزلة (لكنْ)، إن وقعت بعدَ نفيٍ أو نهي، ولا يُعطَفُ بها إلا بشرط أَن يكونَ معطوفُها مفردًا غيرَ جملةٍ.

إن وقعت بعدَ الإيجاب أو الأمرِ، كان معناها سَلبَ الحكم عما قبلَها، حتى كأنهُ مسكوتٌ عنه، وجعلَهُ لِمَا بعدَها، نحو: (قام سليمٌ، بل خالدٌ) ونحو: (لِيَقُمْ عليٌّ، بل سعيدٌ).

وإن وقعت بعد النفي أو النهي، كان معناها إثباتَ النفي أو النّهي لِمَا قبلها وجعلَ هذه لِمَا بعدَها، نحو: (ما قام سعيدٌ بل خليلٌ)، ونحو: (لا يَذهبْ سعيدٌ بل خليلٌ).

فإن تلاها جملةٌ لم تكن للعطفِ، بل تكونُ حرفَ ابتداءٍ مُفيدًا للاضراب الإبطالي أو الإضراب الانتقالي، فالأولُ كقولهِ تعالى: ﴿**وقالوا اتَّخذَ الرحمنُ ولدًا سبحانَهُ بَل عِبادٌ مُكرَمُون**﴾، أي بل هُم عبادٌ، وقولهِ: ﴿**أو يقولونَ بهِ جِنَّةٌ * بل جاءهم بالحق**﴾، والثاني كقولهِ تعالى: ﴿**قد أَفلحَ من تَزكّى * وذكرَ اسمَ رَبهِ فَصَلَّى * بل تُؤثرونَ الحياةَ الدُّنيا**﴾، وقولهِ: ﴿**وَلدَينا كتابٌ يَنطِقُ بالحق وهُم لا يُظلمونَ، بل قُلُوبهم في غَمرة**﴾.

وقد تُزادُ قبلها (لا)، بعد إثباتٍ أَو نفيٍ، فالأولُ كقول الشاعر:

وَجْهُكِ الْبَدْرُ، لا، بل الشَّمْسُ، لوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أُفولُ

والثاني كقول الآخر:

وَما هَجَرْتُكِ، لا، بَلْ زادَني شَغَفًا هَجَرٌ وبُعْدُ تُراخٍ لا إلى أجلِ

٨- **لكن:** تكونُ للاستدراكِ، بشرطِ أَن يكون معطوفُها مُفردًا، أي غيرَ جُملة، وأن تكونَ مسبوقةً بنفي أو نهي، وأن لا تقترنَ بالواو، نحو: (ما مررتُ برجلٍ طالحٍ، لكنْ صالحٍ)، ونحو: (لا يَقُمْ خليلُ، لكنْ سعيدٌ)، فإن وقعت بعدَها جملةٌ، أو وقعت هي بعدَ الواو، فهي حرفُ ابتداءٍ، **فالأول** كقول الشاعر:

إنَّ ابنَ وَرْقاءَ لا تُخْشى بَوادِرُهُ لكِنْ وَقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنتَظَرُ

و**الثاني** كقولهِ تعالى: ﴿**ما كانَ محمد أبا أحدٍ من رجالكم ولكن رسولَ اللهِ وخاتمَ النّبيينَ**﴾، أي لكنْ كان رسولَ الله، فرسول منصوبٌ؛ لأنه خبر (كان) المحذوفة، وليس معطوفًا على (أبا)، وكذلك إن وقعت بعد الإيجاب، فهيَ حرفُ ابتداءٍ أيضًا، مثلُ: (قامَ خليلٌ، لكنْ عليٌّ)، فعليٌّ مبتدأ محذوفُ الخبر، والتقديرُ: (لكنْ عليٌّ لم يَقُم)، وهيَ بعدَ النفي والنهي مثلُ (بَلْ) معناها إثباتُ النفي أَو النهي لِمَا قبلَها وجَعلُ ضِدّهِ لِما بعدَها.

٩- **لا:** تُفيدُ معَ النفي العطفَ، وهيَ تُفيدُ إثباتَ الحُكمِ لِما قبلَها ونَفيَهُ عمّا بعدَها، وشرطُ معطوفها أن يكون مفردًا، أي غيرَ جملة، وأَن يكون بعدَ الإيجابِ أو الأمرِ، نحو: (جاءَ سعيدٌ لا خالدٌ)، ونحو: (خذِ الكتاب لا القلمَ).

وأثبتَ الكوفيُونَ العطفَ بـ(ليس)، إن وقعت موقعَ (لا)، نحو: (خُذ الكتابَ ليس القلمَ)، وعليه قولُ الشاعر:

أينَ المَفَرُّ؟ وَالإلهُ الطَّالِبُ وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغالِبُ

فـ(ليس) هنا حرف عطف، والغالب معطوف على المغلوب، ولو كانت هنا فعلًا ناقصًا لنصب الغالب على أنه خبرٌ لها.

أحكامٌ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَق

١- **يُعطَفُ الظاهرُ على الظاهر**، نحو: (جاءَ زُهيرٌ وأُسامةُ)، **والمُضمَرُ على المُضمَر**، نحو: (أنا وأنتَ صديقان)، ونحو: (أكرمتُهم وإيّاكم)، **والمَضمَرُ على الظاهر**، نحو: (جاءَني عليٌّ وأَنتَ)، ونحو: (أكرمتُ سليمًا وإيّاك)، **والظاهرُ على المُضمر**، نحو: (ما جاءَني إلا أنتَ وعلي) ونحو: (ما رأيتُ إلا إياك وعليًّا)، **غيرَ أنَّ الضميرَ المتّصِل المرفوعَ، والضميرَ المستترَ، لا يَحسُنُ أن يُعطَف عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل**، نحو: (جئتُ أنا وعليٌّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿**إذهب أنتَ وربُّكَ**﴾، ويجوزُ العطفُ عليهما أيضًا إذا كان بينَهما فاصلٌ أيُّ فاصلٍ، كقوله تعالى: ﴿**يَدخلونها ومَنْ صَلَحَ**﴾، وقولِه: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾، فقد عطفَ (مَنْ)، في الآية الأولى، على الواو في (يدخلونها)، لوجود الفاصل، وهو (ها)، التي هيَ ضميرُ المفعول به، وعطفَ (آباء)، في الآية الثانية، على (نا) في (أشركنا)، لوجود الفاصل، وهو (لا)، وذلك جائز.

أمّا العطفُ على الضميرِ المجرور، فالحقُّ أنه جائزٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿**وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرام**﴾، وقُرِيءَ في بعض القراءَات السّبعِ: ﴿**واتَّقُوا الله لاذي تساءَلونَ به والأرحامِ**﴾، بالجرِّ عطفًا على الهاء، والكثيرُ إعادةُ الجارِّ كقوله تعالى: ﴿**فقال لها وللأرض ائتِيا طَوْعًا وكَرْهًا**﴾، ونحو: (أحسنت إليكَ وإلى عليٍّ)، ونحو: (أكرمتُ غلامَكَ وغلامَ سعيدٍ).

٢- **يُعطَفُ الفعلُ على الفعل، بشرطِ أن يَتّحدا زمانًا**، سواءٌ اتحدا نوعًا، كقوله تعالى: ﴿**وإن تُؤْمنوا وتتّقوا يُؤتِكُمُ أُجُورَكم**﴾، أم اختلفا، نحو: (إن تَجيء أكرمتُك وأُعطِك ما تريد).

٣- **يجوزُ حذفُ الواو والفاء مع معطوفهما إذا كان هناك دليلٌ**، كقوله تعالى: ﴿**أن اضرِبْ بعصاكَ الحجَر، فانبجستْ**﴾، أي فضرَبَ فانبجست، وقولِ الشاعر:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِمًا أبو حَجَرٍ، إلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ

أي: (بين الخير وبيني).

٤- **تختصُّ (الواوُ) من بينِ سائر أخواتها بأنها تَعطفُ اسمًا على اسم لا يكتفي به الكلامُ**، نحو: (اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، اشتركَ خالدٌ وبكرٌ، جلست بينَ سعيدٍ وسليمٍ)، فإنَّ الاختصامَ والاشتراكَ والبَينيّة من المعاني التي لا تقومُ إلا باثنينِ فصاعدًا، ولا يجوزُ أن تقعَ

الفاء ولا غيرُها من أحرف العطف في مثل هذا المَوقع، فلا يقال: (اختصمَ زيدٌ فعمرٌو، اشتركَ خالدٌ ثمَّ بكرٌ، جلستُ بينَ سعيدٍ أو سليمٍ).

٥- **كثيرًا ما تقتضي الفاءُ معَ العطف معنى السّببيّة، إن كان المعطوف بها جملةً،** كقوله تعالى: ﴿**فوَكزَهُ موسى فقضَى عليهِ**﴾.

((ثانيًا: الصرف))

((التصغير))

تعريفه

هو تغيير في بنية الكلمة لغرض مقصود.

حكمه

ضم الحرف الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة بعده تسمى (**ياء التصغير**)، مثل: (نهر– نُهَير)، (قلم– قُلَيم).

أغراضه

للتصغير في اللغة أغراض خاصة هي:

١– **تقليل حجم المصغر**، مثل: (جبل– جبيل)، (غصن– غصين)، (منزل– منيزل).

٢– **تحقير شأن المصغر**، مثل: (صانع– صوينع)، (كاتب– كويتب)، (شاعر– شويعر)، (رجل– رجيل).

٣– **تقليل عدده**، مثل: (خطوة– خطيات)، (لقمة– لقيمات).

٤– **للدلالة على تقريب الزمان**، مثل: (قبل – قبيل الغروب)، (بعد – بعيد العصر).

٥– **للدلالة على تقريب المكان**، مثل: (قرب – قريب المسجد)، (تحت – تحيت الشجرة)، (فوق – فويق السطح)، (بعد – بعيد المنزل).

٦– **تعظيم المصغر وتهويله**، مثل: (بطل– بطيل)، (داهية– دويهية).

٧– **تلميح المصغر أو تدليله**، مثل: (صاحب– صويحب)، (حمراء– حميراء)، (ابن– بني)، ومنه قوله تعالى: ﴿ **يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا**﴾، وقوله تعالى: ﴿ **يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ**﴾.

شـروطه

يشترط في الكلمة المراد تصغيرها الشروط التالية:

١- **أن تكون اسمًا معربًا:** فلا تصغر الأسماء المبنية كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر لشبهها بالحرف، كما لا يصغر الفعل ولا الحرف.

وقد شذ تصغير أسماء الإشارة: (ذا – تا – أولى – أولاء)، وجاء تصغيرها على غير القياس، فهي تصغَّر على النحو الآتي: (ذا – ذيّا)، (تا – تيّا)، (أولى – أوليّا)، (أولاء – أوليّاء)، أما أسماء الإشارة المعربة وهي المثناة فتصغر ولكن على غير القياس أيضًا، مثل: (ذان – ذيّان)، (تان – تيان).

وكذا الحال لأسماء الموصول المبنية فقد شذ تصغيرها عن القاعدة، مثل: (الذي – اللُّذيّا)، (التي – اللُّتيّا)، (الذين – اللذيّن)، أما أسماء الموصول المثناة فهي معربة ولكنها تصغر أيضًا على غير القياس كالآتي: (اللذان – اللذيان)، (اللتان – اللتيان).

كما شذ تصغير فعل التعجب، نحو: (ما أحيسنه)، و(ما أميلحه)، و(ما أحيلاه).

٢- **أن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها:** فلا يصغر نحو: **(كميت)**، و**(دريد)** ونظائرهما؛ لأنهما على صيغة التصغير.

٣- **أن يكون قابلًا لصيغة التصغير:** فلا تصغر الأسماء المعظمة، كأسماء الله وأنبيائه وملائكته، ولا جموع الكثرة، ولا كل وبعض، ولا أسماء الشهور، والأسبوع، والمحكي، وغير، وسوى، والبارحة، والغد ... إلخ.

أوزان التصغير

للتصغير ثلاثة أوزان هي: **فُعَيل، فُعَيعِل، فُعَيعيل.**

أولًا، فُعَيل:

– ويكون **لتصغير الاسم الثلاثي**؛ وذلك بضم الحرف الأول، وفتح الثاني، ثم نزيد ياء ساكنة قبل الآخر، مثل: (سقف– سُقيف)، (علم– عُليم)، (رجل– رُجيل)، (ذئب– ذُئيب)، (ولد– وُليد).

– فإذا كان الاسم الثلاثي مؤنثًا غير مختوم بتاء التأنيث لحقت آخره التاء عند التصغير على أن يفتح ما قبلها مباشرة، مثل: (دار– دويرة)، (هند– هنيدة)، (أذن– أذينة)، (عين– عيينة).

– أما إذا كان الاسم مختومًا بتاء التأنيث، فإنها لا تؤثر عليه عند التصغير، مثل: (شجرة– شجيرة)، (بقرة– بقيرة)، (تمرة– تميرة).

– وإذا كان وسطه حرف علة منقلب عن حرف علة آخر وجب رده إلى أصله، مثل: (باب– بويب)، فقد رُدّت الألف إلى أصلها الواو؛ لأن جمعها (أبواب)، ونحو: (ناب – نويب)، فقد ردت الألف إلى أصلها الياء؛ لأن جمعها (أنياب).

– وإذا كان وسطه حرف علة أصلي أي غير منقلب عن حرف آخر بقي كما هو عند التصغير، مثل: (بيت– بييت)، و(سيف– سييف)؛ لأن جمعها (أبيات)، و(أسياف)، ومثل: (ثوب– ثويب)، و(عود عويد)؛ لأن جمعه (أثواب)، و(أعواد).

– وكذا إذا كان وسطه حرف علة مجهول الأصل فإنه يقلب واوًا عند التصغير، مثل: (عاج عويج)، (زان زوين)، (صاب صويب).

ما يعامل معاملة الثلاثي

من الأسماء ما كانت حروفها الأصلية ثلاثية أحرف، غير أنها لحقها تاء التأنيث، أو ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، أو الألف والنون الزائدتان، أو كانت مزيدة ولكنها جمع تكسير على وزن (أفعال)، فإنها تعامل عند التصغير معاملة الاسم الثلاثي، فيضم أوله ويفتح ثانيه ويزاد بعده ياء ساكنة؛ مثل:

(ثمرة– ثميرة)، (غرفة– غريفة)، (شجرة– شجيرة)، (وردة– وريدة).

(حبلى– حبيلى)، (نعمى– نعيمى)، (سلمى– سليمى)، (عطشى– عطيشى).

(حمراء– حميراء)، (سوداء– سويداء)، (عرجاء– عريجاء)، (عوراء– عويراء).

(سلطان– سليطان)، (مرجان– مريجان)، (نعمان– نعيمان)، (حمدان– حميدان).

(أصحاب– أصيحاب)، (أنهار– أنيهار)، (أقمار– أقيمار)، (أفراس– أفيراس).

ثانيًا، فُعَيعِل:

– ويكون **لتصغير الفعل الرباعي**؛ وذلك بضم أوله، وفتح ثانيه مع زيادة ياء ساكنة بعده، ويكسر ما بعدها، مثل: (ملعب– مليعب)، (مسجد– مسيجد)، (منبر– منيبر)، (خندق– خنيدق).

– فإن كان الحرف الثالث حرف مد وجب قلبه ياء ثم ندغمها مع ياء التصغير، مثل: (كتاب– كُتَيّب)، (رغيف– رُغَيّف)، (جهول– جُهَيّل)، (عمود– عُمَيّد).

– وإن كان الحرف الثاني ألفًا زائدة قلبت واوًا، مثل: (كاتب– كويتب)، (تاجر– تويجر).

– فإن كان ثانيه واوًا أصلية أو ياء أصلية بقيت على أصلها عند التصغير، مثل: (جورب–جويرب)، (زورق– زويرق)، (ميسر– ميسير)، (فيصل– فييصل)، (فيلق– فييلق).

– أما إن كان الحرف الثاني واوًا غير أصلية ردت إلى أصلها، مثل: (موسر– ميسير)، (موقن– ميقن)، وكذا إن كان ياء غير أصلية ردت إلى أصلها الواو، مثل: (قيمة– قويمة)، (حيلة– حويلة)، الأولى من قوّم والثانية من الحول.

– ويحذف ما زاد على الأربعة إذا لم يكن قبل آخره حرف مد، مثل:

سفرجل– سفيرج (حذفت اللام)

جحمرش- جحيمر (حذفت الشين)

عندليب- عنيدل (حذفت الياء والباء)

مستكشف- مكيشف (حذفت السين والتاء)

- يجوز أن نعوض عن المحذوف (ياء) قبل الحرف الأخير وبذلك تعود الصيغة إلى أصلها، مثل: (سفرجل- سفيريج)، (عندليب- عنيديل).

ما يعامل معاملة الرباعي

يعامل معاملة الرباعي كل اسم كانت حروفه الأربعة أصلية غير أنه لحقت بها العلامات التالية:

١- تاء التأنيث، أو ألف التأنيث الممدودة.

٢- الألف والنون الزائدتان.

٣- علامة التثنية أو جمع المذكر أو جمع المؤنث.

٤- ياء النسب.

والأسماء السابقة تعامل عند التصغير معاملة الرباعي؛ وذلك بضم الحرف الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة بعده يكسر ما بعدها، ثم تلحقه الزيادة التي كانت به، مثل:

(مدرسة- مديرسة)، (مسلمة- مسيلمة)، (مسطرة- مسيطرة)، (مكنسة- مكينسة).

(خنفساء- خنيفساء)، (عقرباء- عقيرباء)، (قرفصاء- قريفصاء)، (أربعاء- أريبعاء).

(زعفران- زعيفران)، (صولجان- صويلجان)، (ترجمان- تريجمان).

(لاعبان- لويعبان)، (تاجران- تويجران)، (صانعان- صوينعان).

(كاتبون– كويتبون)، (صانعون– صوينعون)، (عالمون– عويلمون)، (لاهيون– لويهون).

(تاجرات– تويجرات)، (مدرسات مديرسات)، (قابلات– قويبلات).

(عبقري– عبيقري)، (زمزمي– زميزمي)، (سمهري سميهري)، (تاجري– تويجري).

ثالثًا، فُعَيعيل:

وتكون لتصغير كل اسم زاد على أربعة أحرف، وقبل آخره حرف من ألف أو واو أو ياء، وتبقى الياء عند التصغير، وتقلب الألف والواو ياءً، مثل: (مصباح– مصيبيح)، (عصفور– عصيفير)، (قنديل– قنيديل).

فوائد وتنبيهات

١– **إن كان الاسم الثلاثي قد حذف أحد أصوله وبقي على حرفين وجب رد الحرف المحذوف عند التصغير**، مثل: (دم – دَمْيٌ)، الحرف المحذوف هو الياء، مثل: (ظَبْي)، والدليل قولك: (دميت يدي)، فترد الياء المحذوفة ثم تدغم مع ياء التصغير، ومثله: (يد – يَدْيٌ – يُدَيّة)، (أخ – أخَوٌ – أُخيّ)، (أخت – أخَوةٌ – أُخَيّة).

٢– **إن كان الاسم المحذوف منه حرف مبدوء بهمزة وصل، فإننا نحذف الهمزة ونرد الحرف المحذوف**، مثل: (ابن– بنيّ)، (ابنة– بنية)، (امرأ– مُرَئ)، (امرأة– مريئة).

٣– **إن سمينا بنحو: (قل) و (بع) قلنا في التصغير: (قُويل) و(بُويع).**

٤ . **إن أردنا تصغير جمع الكثرة ننظر إلى نوع الاسم، فإن كان اسمًا لمذكر عاقل، مثل: (تجّار وكتّاب) أتينا بمفرده ثم صغرناه وجمعناه جمع مذكر سالمًا**، نحو:

(تجار – تاجر – تويجر)، وجمع المذكر (تويجرون).

(كتاب – كاتب – كويتب)، وجمع المذكر (كويتبون).

٥- **تصغير جمع القلة يكون على لفظه**، مثل: (أرجل- أريجل)، (أنفس- أنيفس)، (أطعمة- أطيعمة)، (أعمدة- أعيمدة)، (غلمة- أغيلمة)، (أرغفة- أريغفة)، (أقمار- أقيمار).

٦- **عند تصغير ما ثالثه حرف علة، يقلب حرف العلة ياء ثم تدغم بياء التصغير**، مثل: (عصا- عُصيّة)، (رحى- رُحيّة)، (دلو- دُليّة)، (سليم- سُليّم)، (حليم- حُليّم).

٧- **إن كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بحرفين تخفف الياء ثم تدغم بياء التصغير**، مثل: (عَليٌّ- عُليٌّ)، (شَجيّ- شُجيٌّ)، (ذَكيّ- ذُكيٌّ)، **فإن كانت الياء المشددة مسبوقة بأكثر من حرفين صغر الاسم على لفظه**، مثل: (كرسيّ- كُرَيْسيّ)، (نحوي- نحيويّ)، (صخري- صخيريّ).

٨- **لو أردت تصغير ما كان على حرفين ثانيهما حرف علة بعد أن تسمى به علمًا وجب تضعيف حرف العلة، ثم نزيد ياء التصغير**، فنقول في مثل: (لو – لوٌّ – لُوَيّ)، (ما – ماءٌ – مُوَيّ)، (كى – كيٌّ – كُييٌّ)، ويلاحظ في تضعيف **(ما)** زيادة همزة بدلًا من الألف ليسهل النطق.

٩- **إذا أردنا تصغير العلم المركب تركيبًا إضافيًا أو مزجيًا، صغرنا الجزء الأول وتركنا الثاني**، مثل: (عبد الله- عُبيد الله)، (عبد الرحمن- عُبيد الرحمن)، (علم الدين- عُليم الدين)، ومثل: (بعلبك- بُعيلبك)، (معد يكرب- مُعيد يكرب)، **أما المركب تركيبًا إسناديًا** كـ(جاد الحق)، و(تأبط شرًا)، و(شاب قرناها)، و(سُرَّ من رأى) **فلا يصغر**.

١٠- **من التصغير نوع يسمى بـ(تصغير الترخيم)، وهو تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلي بعد تجريده من أحرف الزيادة، والمقصود بالأحرف الزائدة هي الأحرف التي تكون زائدة في ذلك الاسم ولكنها تبقى في تصغير غير الترخيم**، مثل: (معطف: عطف – عطيف)، على وزن (فعيل) باعتبار أنه ثلاثي الأصول، فلو صغرنا (معطف) تصغير غير الترخيم لقلنا: (معيطف) على وزن (فُعَيعِل)؛ لأنه رباعي.

– فإن كان المصغر تصغير الترخيم مؤنثًا ثلاثي الأصول لحقته التاء عند التصغير، مثل: (كريمة – كُريمة)، (سعاد – سُعيدة)، (سوداء – سُويدة).

– فإن كان المصغر من الأوصاف الخاصة بالمؤنث فلا تلحقه التاء، مثل: (حائض – حييض)، (ناشز – نشيز)، (طالق – طليق).

– وإن أردنا تصغير جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم فإنهما يصغران على لفظيهما، مثل: (محسنون محيسنون)، (محمدون محيمدون)، (معلمات معيلمات)، (مسلمات مسيلمات)، (فاطمات فويطمات).

جدول عام للتصغير

الغرض من هذا الجدول أن نسهل على الطالب كيفية الوصول إلى معرفة تصغير الكلمة التي يريد تصغيرها وتحت أية قاعدة من قواعد التصغير المتشابكة يندرج تصغيرها:

الاسم	مصغره	وزنه	السبب
سقف	سقيف	فعيل	اسم ثلاثي مصغر على القاعدة (فُعيل).
دار	دويرة	فعيل	ثلاثي مؤنث بدون علامة تأنيث لحقته التاء بعد التصغير.
شجرة	شجيرة	فعيل	ثلاثي مختوم بتاء التأنيث عومل معاملة الثلاثي.
باب	بويب	فعيل	ثلاثي معتل الوسط بالألف ردت إلى أصلها الواو.
ناب	نويب	فعيل	ثلاثي معتل الوسط بالألف ردت إلى أصلها الياء.
بيت	بييت	فعيل	ثلاثي معتل الوسط بحرف علة أصلي ويبقى كما هو عند التصغير.
ثوب	ثويب	فعيل	ثلاثي معتل الوسط بحرف أصلي وهو (الواو) ويبقى عند التصغير
عاج	عويج	فعيل	ثلاثي معتل بحرف علة مجهول الأصل يقلب واو عند التصغير.
حبلى	حبيلى	فعيل	ثلاثي الأصول ومختوم بألف تأنيث مكسورة عومل معاملة الثلاثي
حمراء	حميراء	فعيل	ثلاثي الأصول ومختوم بألف تأنيث ممدودة عومل معاملة الثلاثي.

سلطان	سليطان	فعيل	ثلاثي الأصول ومختوم بألف ونون زائدتين وعومل معاملة الثلاثي.
أصحاب	أصيحاب	فعيل	جمع تكسير على وزن أفعال عومل معاملة الثلاثي ويصغر على لفظه.
ملعب	مليعب	فعيل	اسم رباعي مصغر على القاعدة (فعيعل).
كتاب	كتيّب	فعيعل	رباعي ثالثه حرف مد (ألف) قلبت ياءً ثم أدغمت بياء التصغير.
رغيف	رغيّف	فعيعل	رباعي ثالثه حرف مد (ياء) أصلية أدغمت بياء التصغير.
جهول	جهيّل	فعيعل	رباعي ثالثه حرف مد (واو) قلبت ياءً ثم أدغمت بياء التصغير.
كاتب	كويتب	فعيعل	رباعي ثانيه ألف زائدة قلبت واوًا.

الاسم	مصغره	وزنه	السبب
ابن	بنيّ	فعيل	ثلاثي حذف أحد أصوله وبُدأ بهمزة وصل، وحذفت الهمزة ورد إليه الأصل وعومل معاملة الثلاثي.
قل	قويل	فعيل	فعل أمر سمي به علمًا رد المحذوف وهو الواو في وسطه وعومل معاملة الثلاثي. قل – قول – قويل.
تجار	تويجرون	فعيعل	جمع كثرة صغر مفرده كالرباعي ثم جمع جمع مذكر سالمًا.
أرجل	أريجل	فعيعل	جمع قلة صغر على لفظه وعومل معاملة الرباعي.
أطعمة	أطيعمة	فعيعل	جمع قلة صغر على لفظه وعومل معاملة الرباعي.
غِلمة	أغيلمة	فعيعل	جمع قلة صغر على لفظه وعومل معاملة الرباعي.
عصا	عصيّة	فعيل	ثلاثي معتل الآخر بالألف قلب حرف العلة ياء ثم أدغم بياء التصغير مع زيادة تاء التأنيث لأنه مؤنث كالثلاثي.
سليم	سليِّم	فعيعل	رباعي ثالثه حرف علة أصلي وهو الياء أدغم مع ياء التصغير وعومل معاملة الرباعي.
عليّ	عليّ	فعيل	ثلاثي آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفين تخفف الياء ثم تدغم بياء التصغير ويعامل كالثلاثي.

كرسيّ	كرسيّ	فعيعل	رباعي آخره ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين تخفف الياء ثم تدغم بياء التصغير ويعامل كالرباعي.
لو	لوّ	فعيل	حرف ثنائي سُمي به علم نضعف حرف العلة ثم يعامل كالثلاثي.
كي	كيي	فعيل	حرف ثنائي سُمي به علم نضعف حرف العلة ثم يعامل كالثلاثي.

الاسم	مصغره	وزنه	السبب
لا	لؤي	فعيل	حرف ثنائي سمي به علم نضعف حرف العلة ويكون ذلك بزيادة همزة في آخره ليسهل النطق ثم يعامل كالثلاثي.
عبد الله	عبيد الله	فعيل	علم مركب تركيبًا إضافيًا يصغر الجزء الأول كالثلاثي ويترك الثاني.
بعلبك	بعيلبك	فعيل	علم مركب تركيبًا مزجيًا يصغر الجزء الأول كالثلاثي ويترك الثاني.
معطف	عطيف	فعيل	تصغير الترخيم يحذف الزائد ويعامل كالثلاثي.
منطلق	طليق	فعيل	تصغير الترخيم يحذف الزائد ويعامل كالثلاثي.
قرطاس	قريطس	فعيعل	تصغير الترخيم يحذف الزائد ويعامل كالثلاثي.
سعاد	سُعَيْدة	فعيل	مؤنث ثلاثي الأصول تصغير الترخيم يعامل كالثلاثي وتلحقه تاء التأنيث.
حائض	حييض	فعيل	وصف خاص بالمؤنث تصغير الترخيم حذفت ألفه ويعامل معاملة الثلاثي ولا تلحقه تاء التأنيث.
مسلمون	مسيلمون	فعيعل	جمع مذكر سالم يصغر على لفظه يعامل معاملة الرباعي لإلحاق علامة الجمع به.
مسلمات	مسيلمات	فعيعل	جمع مذكر سالم يصغر على لفظه يعامل معاملة الرباعي لإلحاق علامة جمع المؤنث به.

((النَّسَب))

تعريفه: أن تلحق آخر الاسم ياء مشددة مكسورة ما قبلها؛ للدلالة على نسبة شيء إلى آخر، مثل: (تميم– تميمي)، (عمر– عمري)، (مصر– مصري)، (لبنان– لبناني)، ويسمى الاسم المتصل بياء النسب **(منسوبًا)**، ويسمى قبل اتصاله بها **(منسوبًا إليه)**، وتسمى الياء المشددة **(ياء النسب)**.

دلالات النسب

للنسب دلالات متعددة أبرزها:

- **الدلالة على الجنس**، مثل: (عربي، صيني، هندي، فرنسي).
- **الدلالة على الموطن**، مثل: (مدني، مكي، دمشقي، قدسي).
- **الدلالة على الدِّين**، مثل: (إسلامي، مسيحي، يهودي).
- **الدلالة على الحرفة**، مثل: (زراعي، تجاري، صناعي، هندسي).
- **الدلالة على صفة من الصفات**، مثل: (ذهبي، فضي، أرضي، بحري، جوي، رملي).

كيفية النسب

عند النسب إلى اسم ما، يجب أن يلحق بالاسم المنسوب إليه ياء مشددة مكسور ما قبلها، وقد يحدث في الاسم بعض التغييرات أثناء عملية النسب، وهي كالتالي:

١- **التغيير اللفظي:** وهو إلحاق الياء المشددة في آخر المنسوب إليه، مكسور ما قبلها.

٢- **التغيير المعنوي:** وهو أن يصبح اللفظ اسمًا للمنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه.

٣- **التغيير الحكمي:** وهو أن يعامل المنسوب معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر.

مثل: **(محمد مكيّ أبوه)**، فـ(أبوه) فاعل مرفوع للصفة المشبهة (مكي) وهو المنسوب، أو: **(محمد مكي)**، الفاعل ضمير مستتر في كلمة (مكي).

أما بالنسبة للفظ المنسوب إليه، فمنه ما لا يتغير عند النسب، مثل: (خليل- خليلي)، ومنه ما يتغير، مثل: (عصا- عصوي)، و(قبيلة- قبلي).

التغييرات اللفظية التي تحدث في المنسوب إليه

يلحق المنسوب إليه كثير من التغيرات اللفظية عند عملية النسب وسوف نتتبعها في الأسماء المختلفة كل على حدة:

أولًا، النسب إلى المختوم بتاء التأنيث

عند النسب إلى الاسم المؤنث بتاء التأنيث المربوطة، يجب حذفها، مثل: (مكة- مكي)، (مدينة- مدني)، (قاهرة- قاهري)، ولا يصح أن نقول: (مكتي أو مدينتي)، ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ** ﴾، فـ(لُجِّيٌّ) منسوب إلى (لجة)، ولجة البحر: تردد أمواجه.

ثانيًا، النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة

إذا أردنا النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة يجب مراعاة عدد الحروف التي قبل الياء، وذلك كالتالي:

أ- الياء المشددة بعد حرف واحد:

إذا نسبت إلى الاسم المنتهي بياء مشددة قبلها حرف واحد يجب منك الإدغام وإعادة الياء الأولى إلى أصلها مع فتحها أو قلب الياء الثانية واوًا، مثل: (حيٌّ- حيويٌّ)، بقيت الياء

الأولى كما هي؛ لأن أصلها الياء، وقلبت الثانية واوًا، ونحو: (طيٌّ- طوويٌّ)، ردت الألف الأولى إلى أصلها الواو، وقلبت الثانية واوًا، ومنه: (غيٌّ- غوويٌّ)، و(ريٌّ- رووِيٌّ).

ب- الياء المشددة بعد حرفين:

إذا كانت الياء المشددة بعد حرفين نحذف الأولى وتقلب الثانية واوًا ونفتح ما قبلها، مثل: (عليٌّ- علويٌّ)، و(نبيٌّ- نبويٌّ)، و(عديٌّ- عدويٌّ)، ونحو: (قصيٌّ- قصويٌّ)، و(أمية- أمويٌّ)، مع ملاحظة حذف التاء.

ج- الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فأكثر:

إذا نسبت إلى الاسم المختوم بياء مشددة قبلها ثلاثة أحرف فصاعدًا حذفت الياء، وجعلت محلها ياء النسب، مثل: (منسيّ- منسيّ)، و(كرسيّ- كرسيّ)، و(شافعيّ- شافعيّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ** ﴾.

ثالثًا، النسب إلى المقصور

المقصور هو الاسم الذي ينتهي بألف لازمة، وعند النسب إليه لا بد أن يحدث فيه تغييرات، ولكن هذه التغييرات تتوقف على عدد الأحرف التي تسبق الألف المقصورة وسنرى هذا من خلال الأمثلة:

أ- إذا كانت ألف المقصور ثالثة قلبت واوًا، نحو: (عصا: عصويٌّ)، و(فتى: فتويٌّ)، و(قنا: قنويٌّ)، و(نشا: نشويٌّ).

ب- وإذا كانت الألف رابعة، والحرف الثاني من الاسم متحركًا حذفت الألف عند النسب، مثل: (كندا- كنديّ)، و (بنما- بنميّ)، **فإذا كان ثاني الاسم ساكنًا جاز حذف الألف أو قلبها واوًا، فإذا قلبنا الألف واوًا جاز أن نزيد ألفًا قبلها**، مثل:

بنها- بنهيّ أو بنهويّ أو بنهاويّ.

يافا- يافيّ أو يافويّ أو يافاوي.

طنطا– طنطي أو طنطوي أو طنطاوي.

مرسى– مرسي أو مرسوي أو مرساوي.

ج– وإذا كانت الألف خامسة فأكثر وجب حذفها، مثل: (فرنسا– فرنسيّ)، (أمريكا– أمريكيّ)، (مصطفى– مصطفيّ)، (حبارى– حباريّ)، (مستشفى– مستشفيّ)، (منتدى– منتديّ).

رابعًا، النسب إلى الممدود

الممدود هو الاسم الذي ينتهي بألف وهمزة (همزة ممدودة كما يسميه الصرفيون) وعند النسب إليه لا بد من مراعاة نوع الهمزة، كما يأتي:

أ– فإن كانت همزته أصلية بقيت عند النسب، مثل: (إنشاء– إنشائيّ)، (قرّاء– قرّائيّ)، (ابتداء– ابتدائيّ)، (وضاء– وضائيّ)، (وباء– وبائيّ).

ب– وإن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واوًا، مثل: (صحراء– صحراويّ)، (حمراء– حمراويّ)، (حسناء– حسناويّ)، (نجلاء– نجلاوي)، (هيفاء– هيفاوي)، (زرقاء– زرقاوي).

ج– وإن كانت همزته منقلبة عن واو أو ياء جاز بقاؤها أو قلبها واوًا، مثل: (**سماء**– سمائيّ أو سماويّ)، (**دعاء**– دعائيّ أو دعاويّ)، (**بناء**– بنائيّ أو بناويّ)، (**فداء**– فدائيّ أو فداويّ)، **وبقاء الهمزة أفصح.**

خامسًا، النسب إلى المنقوص

المنقوص هو الاسم الذي ينتهي بياء لازمة، وعند النسب إليه يجب مراعاة الآتي:

أ– إن كانت ياؤه ثالثة وجب قلبها واوًا وفتح ما قبلها، مثل: (ندٍ– ندويّ)، (الشجي– الشجويّ)، (صدٍ– صدوى)، (الرضى– الرضوى)، ولا فرق إن كان الاسم متصلًا بأل التعريف أو مجردًا منها كما هو في الأمثلة السابقة.

ب– وإن كانت ياؤه رابعة جاز حذفها أو قلبها واوًا وفتح ما قبلها، مثل: (البادي– البادِيّ أو البادويّ)، (النادي– النادِيّ أو النادويّ)، (القاضي– القاضِيّ أو القاضويّ).

ج– وإن كانت ياؤه خامسة فأكثر وجب حذفها، مثل: (المرتضي– المرتضيّ)، (المستعلي– المستعليّ)، (المهتدي– المهتديّ)، (المرتجي– المرتجيّ).

سادسًا، النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور الوسط

إذا نسبت إلى الاسم الثلاثي المكسور الوسط أبدلت الكسرة بفتحة لخفة الأخيرة، مثل: (إبل– إبَلي)، (ملك– ملَكي)، (نمر– نمَريّ).

سابعًا، النسب إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة، خففتها بحذف الياء المكسورة وأبقيت الساكنة، مثل: (سيد– سيْديّ)، (طيب– طيْبيّ)، (ميت– ميْتيّ)، (كيّس– كيْسيّ)، (غزيّل– غزيليّ)، (كتيّب– كتيبيّ).

ثامنًا، النسب إلى الاسم المحذوف آخره

عند النسب إلى الاسم الثلاثي الذي حذفت لامه، وبقي على حرفين وجب أن يرد إليه الحرف المحذوف عند النسب ويفتح ما قبله، مثل: (أب– أبوي)، (أخ– أخوي)، (كرة– كروي)، (سنة– سنوي)، **ويلاحظ** أن الحرف المحذوف هو الواو، مع مراعاة أن التاء الموجودة في أواخر بعض الأسماء السابقة هي تاء التأنيث وليست من أصل الكلمة، ومثال ما حذف منه الياء: (يد– يدويّ)، (رئة– رئويّ)، (مائة– مئويّ)، (دم– دمويّ)، وأصل الأسماء السابقة هو: (أبوٌ، أخوٌ، كروٌ، سنوٌ، يدىٌ، رئىٌ، مئىٌ، دمىٌ)، ويجوز في النسب إلى (شفة) ونظائرها أن نقول: (شفى أو شفوى أو شفهي).

تاسعًا، النسب إلى الاسم الثلاثي المحذوف الأول

عند النسب إلى الاسم الثلاثي الذي حذفت فاؤه وبقي على حرفين وعوض عن المحذوف بتاء التأنيث يتبع الآتي:

أ- إذا كان الاسم المحذوف الأول صحيح الآخر وجب عدم إعادة المحذوف، مثل: (عدة- عدِيّ)، (صفة- صفيّ)، (هبة- هبيّ)، مع مراعاة أن المحذوف هو الواو؛ لأن أصولها هي: (وعد، وصف، وهب).

ب- إذا كان الاسم المحذوف الأول معتل الآخر وجب إعادة المحذوف وفتح عين الاسم وقلب الياء واوًا، مثل: (دية- وِدَوِي)، وأصلها: (وَدْيٌ).

عاشرًا، النسب إلى ما كان على زنة فَعِيلة وفُعَيلة

أ- إذا كان الاسم المنسوب إليه على وزن (فَعِيلة) بفتح الفاء وكسر العين، وكانت عينه صحيحة وغير مضعفة، وجب عند النسب إليه حذف (ياء فعيلة) وتاء التأنيث، ثم قلب كسرة العين فتحة، مثل: (قبيلة- قَبَلي)، (جزيرة- جَزَري)، (حنيفة- حَنَفي)، (صحيفة- صَحَفي).

ب- فإذا كان الاسم معتل العين أو مضعفها (ثانية ورابعة من جنس واحد) وجب حذف التاء وعدم حذف (ياء فعيلة)، مثل: (طويلة- طويلى)، (قويمة- قويمى)، (جليلة- جليلى)، (حميمة- حميمى).

ج- فإن كان الاسم المنسوب إليه على وزن (فُعَيلة) بضم الفاء وفتح العين غير مضعف العين، وجب عند النسب إليه حذف تاء التأنيث و(ياء فعيلة)، مثل: (جُهَينة- جُهَني)، (مُزَينة- مُزَني)، (قُرَيظة- قُرَظي)، (عُبَيدة- عُبَدي).

د- فإن كانت عينه مضعفة لم تحذف الياء، وحذفت التاء فقط، مثل: (أميمة- أميمي)، (هريرة- هريري)، (جنينة- جنيني)، (قطيطة- قطيطي)، **وكذا إذا كانت عينه معتلة**، مثل: (رويحة- رويحيّ)، (خويلة- خويلي)، (جوينة- جويني).

إحدى عشرة، النسب إلى المثنى والجمع

عند النسب إلى المثنى والجمع يجب رد الاسم إلى مفرده، مثل:

(محمدان: محمد– محمدي)، (قلمان: قلم– قلمي)، (علمان: علم– علمي).

(محمدون: محمد– محمدي)، (وزراء: وزير– وزيري)، (أحمدون: أحمد– أحمدي).

(علماء: عالم– عالمي)، (منابر: منبر– منبري)، (أعمدة: عمود– عمودي).

ما عدا الحالات التالية، فإنه ينسب فيها إلى الاسم المجموع دون مفرده، كما يلي:

أ– إذا كان الاسم المجموع لا مفرد له من لفظه، ويعرف باسم الجمع، مثل: (إبل– إبلى)، (بشر– بشرى)، (قوم– قومى)، (أبابيل– أبابيلي)، (عبابيد– عبابيدي).

ب– إذا كان الاسم المجموع علمًا لمسمى، مثل: (جزائر– جزائري)، (أنصار– أنصاري)، (أنبار– أنباري).

ج– إذا كان الاسم المجموع اسم جنس جمعي، وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بتاء التأنيث أو بياء النسب، مثل: (شجر: شجرة– شجريّ)، (ثمر: ثمرة– ثمريّ)، (عنب: عنبة– عنبيّ)، (عرب: عربيّ– عربيّ)، (ترك: تركيّ– تركيّ)، (أعراب: أعرابيّ– أعرابيّ).

اثنتا عشرة، النسبة إلى المصوغ صياغة المثنى أو الجمع بنوعيه

إذا نسبنا إلى علم منقول عن مثنى أو جمع مذكر أو مؤنث سالم يجب مراعاة الآتي:

١– **إن كان باقيًا على إعرابه قبل النسب إليه، رددناه إلى مفرده ونسبنا إليه**، مثل:

(زيدان– زيدي)، (حسنان– حسني)، (محمدان– محمدي).

(عبدان– عبدي)، (زهران– زهري)، (رغدان– رغدي).

(زيدون– زيدي)، (عبدون– عبدي)، (حمدون– حمدي).

(عرفات:– عرفيّ)، (حسنات– حسنيّ)، (ساعات– ساعيّ).

٢– **إن عدل بالمثنى وجمع السلامة المسمى بهما إلى الإعراب بالحركات نسبنا إلى لفظهما الذي نقلا عنه**، مثل:

(زيدان– زيداني)، (زهران– زهراني)، (حمدان– حمداني).

(زيدون– زيدوني)، (عبدون– عبدوني)، (حمدون– حمدوني).

(زيدون– وزيديني)، (عبدون– وعبديني)، (حمدون– وحمديني).

٣– **وإن عدل بجمع المؤنث السالم إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف نسبنا إليه بحذف التاء وعاملنا ألفه معاملة ألف المقصور؛ وذلك بجواز حذفها أو قلبها واوًا، وجواز زيادة ألف قبل الواو**، مثل: (هندات وسعدات وعبدات)، فنقول: (هندي أو هندوي أو هنداوي)، و(سعدي أو سعدوي أو سعداوي)، و(عبدي أو عبدوي أو عبداوي)؛ وذلك لأن الألف رابعة، والحرف الثاني من الاسم الساكن.

وتحذف وجوبًا في مثل: (حَسَنات، فاطمات، مرابطات)، فنقول: (حسني، فاطمي، مرابطي)؛ وذلك لأن الاسم الأول ألفه رابعة وثانية متحرك، والاسمين الآخرين ألفهما فوق الرابعة، فهي في فاطمات خامسة وفي مرابطات سادسة.

ثلاث عشرة، النسب إلى الأسماء المركبة

عند النسب إلى الأعلام المركبة بأنواعها ما كان منها مركبًا إضافيًا أو مزجيًا أو إسناديًا، وجب مراعاة الالتباس:

أ– فإذا كان العلم مركبًا إضافيًا نسبنا إلى مصدره إذا أمن اللبس، مثل: (امرؤ القيس: امرئي القيس)، (ملاعب الأسنة: ملاعبي الأسنة)، (علم الدين: علمي الدين)، (سيف الدولة: سيفي الدولة).

وإذا كان المركب الإضافي مبدوءًا بكلمة (عبد) أو (ابن) أو (أب) أو (أم) نسبنا إلى الجزء الثاني من الاسم، مثل:

(عبد الرحمن– عبد الرحماني)، (عبد الرزاق– عبد الرزاقي).

(ابن الخطاب– ابن الخطابي)، (ابن الوليد– ابن الوليدي).

(أبو بكر– أبو بكري)، (أبو صخر– أبو صخري).

(أم أحمد– أم أحمدي)، (أم يوسف– أم يوسفي).

ب– وإذا كان العلم مركبًا تركيبًا مزجيًا أو إسناديًا وجب حذف الجزء الثاني والنسب إلى الجزء الأول فقط، مثل:

(بعلبك– بعليّ)، (حضرموت– حضريّ)، (معديكرب– معديّ).

(جاد الحق– جاديّ)، (تأبط شرًا– تأبطيّ)، (شاب قرناها– شابيّ).

أربع عشرة، النسب إلى فعيل وفعيل بفتح الفاء وضمها

أ– إذا كان الاسم المنسوب إليه مما كان على وزن فَعيل ومعتل اللام ألحق بما كان على وزن فَعيلة بفتح الفاء، مثل: (علي– علويّ)، (رضى– رضويّ)، (عدي– عدوي).

وإذا كان الاسم مما كان على وزن فُعيل ومعتل اللام أيضًا ألحق بما كان على وزن فُعيلة بضم الفاء، مثل: (لؤي– لؤوى)، (قصي– قُصَوى).

ب– فإذا كان الاسم المنسوب إلى فَعيل أو فُعيل صحيح الآخر نسبنا إليه على لفظه، مثل: (كريم– كريمي)، (جميل– جميلي)، (تميم– تميمي)، ومثل: (عقيل– عُقيلي)، (هُذيل– هذيلي)، (عمير– عُميري).

خمس عشرة، النسب بغير الياء

استعملت العرب بعض الصيغ للدلالة على النسب دون إلحاق الياء المشدودة في آخر الاسم المنسوب إليه، وهذه الصيغ هي:

أ– صيغة فعّال للدلالة على النسب فيما تغلب عليه الحرف والصناعات، مثل: (عطّار، حدّاد، جزّار، بقّال، نجّار، نحّاس، لبّان).

ب– صيغة فاعل وفَعِل للدلالة على صاحب شيء، مثل: (لابن أو لَبِن: أي صاحب لبن)، (طاعم أو طَعِم: أي صاحب الطعام)، (تامر أو تَمِر: أي صاحب تمر)، (دارع أو دَرِع: أي صاحب درع).

وفي الصفحات القادمة بيان بجميع قواعد النسب

مرتبة حسب ترتيب القواعد السابقة

وكذلك بعض التنبيهات

(١)

المنسوب إليه	المنسوب	القاعدة
مصر	مصري	ثلاثي منسوب على القاعدة.
محمد	محمدي	رباعي منسوب على القاعدة.
منتصر	منتصري	خماسي منسوب على القاعدة.
مستنجد	مستنجدي	سداسي منسوب على القاعدة.
مكة	مكي	اسم مختوم بالتاء، حذفت عند النسب.
حي طي	حيوي طووي	اسم آخره ياء مشددة قبلها حرف واحد فك إدغام الياء، وردت الأولى إلى أصلها مع فتحها، وقلبت الثانية واوًا.
علي	علوي	اسم آخره ياء مشددة قبلها حرفان، تحذف الأولى، وتقلب الثانية واوًا ونفتح ما قبلها.
منسي	منسي	اسم آخره ياء مشددة قبلها ثلاثة أحرف فأكثر، نحذف الياء المشددة ونجعل محلها ياء النسب.
عصا	عصوي	ثلاثي مقصور قلبت ألفه واوًا.
كندا	كندي	رباعي مقصور متحرك ثانيه، تحذف ألفه.
بنها	بنهي، بنهوي، بنهاوي	رباعي مقصور ساكن ثانيه، يجوز حذف الألف أو قلبها واوًا ويجوز زيادة ألف قبل الواو.
فرنسا	فرنسي	خماسي مقصور وجب حذف ألفه.
مستشفى	مستشفي	سداسي مقصور وجب حذف ألفه.
إنشاء	إنشائي	اسم ممدود همزته أصلية بقيت عند النسب.
صحراء	صحراوي	اسم ممدود همزته للتأنيث يجب قلبها واوًا.

(٢)

المنسوب إليه	المنسوب	القاعدة
سماء	سمائيّ أو سماويّ	اسم مقصور همزته منقلبة عن أصل يجوز بقاؤها أو قلبها.
الندي	نديّ	اسم منقوص ياؤه ثالثة يجب قلبها وفتح ما قبلها.
البادي	باديّ أو باديّ	منقوص ياؤه رابعة، يجوز حذفها أو قلبها واوًا، وفتح ما قبلها.
المرتضى	المرتضيّ	منقوص ياؤه خامسة يجب حذفها.
المستعلى	المستعليّ	منقوص ياؤه سادسة يجب حذفها.
إبل	إبليّ	ثلاثي مكسور الوسط، نبدل الكسرة فتحة لخفتها.
سيد	سَيْديّ	اسم قبل آخره ياء مشددة مكسورة نخفف الياء بحذف المكسورة وإبقاء الساكنة.
أب	أبويّ	ثلاثي حذفت لامه، يجب رد المحذوف وفتح ما قبله – المحذوف الواو –
يد	يديّ	ثلاثي حذفت لامه، يجب رد المحذوف وفتح ما قبله – المحذوف ياء –.
عدة	عديّ	ثلاثي محذوف الأول – المحذوف واو – صحيح الآخر يجب عدم رد المحذوف.
دية	وِدَوي	ثلاثي محذوف الأول، معتل الآخر، يجب إعادة المحذوف وفتح عين الاسم وقلب الياء واوًا.
قبيلة	قبلي	اسم على وزن فعيلة بفتح الفاء، عينه صحيحة ةغير مضعفة، يجب حذف التاء وياء فعيلة، قلب كسرة العين فتحة.

(٣)

الاسم	مصغره	وزنه	السبب
جورب	جويرب	فعيعل	رباعي ثانيه واو أصلية، بقيت على أصلها عند التصغير.
فيصل	فييصل	فعيعل	رباعي ثانيه ياء أصلية، بقيت على أصلها عند التصغير.
قيمة	قويمة	فعيعل	ثلاثي مختوم بالتاء ثانيه ياء غير أصلية ردت إلى أصلها الواو.
مدرسة	مديرسة	فعيعل	رباعي مختوم بالتاء، يعامل معاملة الرباعي.
خنفساء	خنيفساء	فعيعل	رباعي مختوم بألف التأنيث الممدودة، يعامل معاملة الرباعي.
زعفران	زعيفران	فعيعل	رباعي مختوم بألف ونون زائدتين، يعامل معاملة الرباعي.
لاعبان	لويعبان	فعيعل	رباعي لحقته علامة التأنيث، يعامل معاملة الرباعي.
كاتبون	كويتبون	فعيعل	رباعي لحقته علامة جمع المذكر السالم، يعامل معاملة الرباعي.
قابلات	قويبلات	فعيعل	رباعي لحقته علامة جمع المؤنث السالم، يعامل معاملة الرباعي.
عبقري	عبيقري	فعيعل	رباعي لحقته ياءالنسب، يعامل معاملة الرباعي.
مصباح	مصيبيح	فعيعيل	خماسي قبل آخره حرف مد الألف مصغره على القاعدة مع قلب الألف ياء.
عصفور	عصيفير	فعيعيل	خماسي قبل آخره حرف مد الواو قلبت ياء وصغر على القاعدة.
قنديل	قنيديل	فعيعيل	خماسي قبل آخره حرف مد الياء بقيت كما هي وصغر على القاعدة.
سفرجل	سفيرج	فعيعل	خماسي الأصول صغر على القاعدة بعد حذف الحرف الزائد عن أربعة.
عندليب	عنيدل	فعيعل	سداسي الأصول صغر على القاعدة بعد حذف حرفي الزيادة.
سفرجل	سفيريج	فعيعيل	مصغر على قاعدته السابقة مع زيادة ياء قبل الآخر فطابق الوزن.
عندليب	عنيديل	فعيعيل	مصغر على قاعدته السابقة مع زيادة ياء قبل الآخر فطابق الوزن.
دم	دميّ	فعيل	ثلاثي حذف أحد أصوله، فرد عند التصغير وعومل معاملة الثلاثي.

(٤)

المنسوب إليه	المنسوب	القاعدة
حمدون	حمدوني	الاسم المفرد، ينسب إلى لفظه، وكذا العلم المنقول على جمع المذكر السالم.
هندات	هندي، هندوي، هنداوي	جمع مؤنث سالم عدل إلى إعرابه إعراب الممنوع من الصرف، نسب إليه بعد حذف التاء، ومعاملة الألف معاملة ألف المقصور.
حسنات فاطمات مرابطات	حسني فاطمي مرابطي	جمع مؤنث سالم عدل إلى إعرابه إعراب الممنوع من الصرف، نسب إليه بعد حذف التاء، ومعاملة الألف معاملة ألف المقصور فوجب حذفها لأن الأف رابعة وثاني الاسم متحرك، أو لأن الألف أكثر من رابعة.
امرؤ القيس	امرئي القيس	اسم مركب تركيبًا إضافيًا غير مبدوء بعبد، ينسب إلى صدره لعدم اللبس.
عبد الرحمن	عبد الرحماني	اسم مركب تركيبًا إضافيًا مبدوء بعبد، ينسب إلى الجزء الثاني من الاسم.
ابن الخطاب	ابن الخطابي	مثل عبد الرحمن لأنه تركيب إضافي.
أبو بكر	أبو بكري	مثل عبد الرحمن لأنه تركيب إضافي.
أم أحمد	أم أحمدي	مثل عبد الرحمن لأنه تركيب إضافي.
بعلبك	بعلي	اسم مركب تركيبًا مزجيًا ينسب إلى الجزء الأول، ويحذف الثاني.
جاد الحق	جادي	يعامل معاملة المزجي.
علي	علوي	اسم على وزن فَعيل معتل اللام يعامل معاملة فَعيلة.
قصي	قصوي	اسم على وزن فُعيل معتل الآخر يعامل معاملة فُعيلة.
عقيل	عقيلي	اسم على وزن فُعيل صحيح الآخر، ينسب إليه على لفظه.

فوائد وتنبيهات

١- استثنى الصرفيون من النسب على (فَعيلة) ونسبوه على غير القاعدة ما يأتي: (سليمة "اسم لقبيلة" فقالوا: سليمي)، و(عميرة "اسم لقبيلة" فقالوا: عميري)، (سليقة: سليقي)، (طبيعة: طبيعي)، كما استثنوا من النسب على (فُعيلة) ما يأتي: (ردينة: رديني)، (نويرة: نويري)، ويلاحظ أنه لا مبرر للاستثناء في الوزنين السابقين.

٢- يجوز في العلم المنقول عن المثنى، مثل: (زيدان)، وجمع المذكر السالم مثل: (زيدون) وجمع المؤنث السالم مثل: (عرفات) أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع وهو الأفصح، ويجوز أن يجري المثنى مجرى العلم المختوم بألف ونون زائدتين مثل: (عثمان) في لزوم الألف وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف، ويجوز أن يجري جمع المذكر السالم مجرى العلم المختوم بواو ونون، مثل: (هارون) في لزوم الواو وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، أو مجرى (عربون) في لزوم الواو وإعرابه بالحركات دون منعه من الصرف.

أما ما سمي به من جمع المؤنث السالم، جاز إعرابه إعراب ما نقل عنه فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة منونًا وهو الأفصح، ويجوز أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة دون تنوين.

٣- إذا كان الاسم ثلاثيًا لامه واو أو ياء قبلها سكون، لم يحدث فيه تغيير عند النسب إليه، مثل: (غَزْو- غَزْوِيّ)، (دَلْو- دَلْوِيّ)، (ظَبْي- ظَبْيِيّ)، (رَمْي- رَمْيِيّ).

٤- فإذا كان الاسم ثلاثيًا، ولامه ياء قبلها ألف فالأغلب قلب الياء همزة، مثل: (غاية- غائي)، (راية- رائي).

٥- ذكرنا في النسب إلى الاسم الثلاثي المحذوف الآخر، مثل: (أخ، ويد) وجوب رد المحذوف عند النسب إليه، وخصوصًا إذا كان المحذوف يرد في التثنية أو الجمع ففي (أخ) نقول: (أخوان) و (أب): (أبوان)، وفي النسب نقول: (أخوي وأبوي) كما أوضحنا في القاعدة.

أما إذا كان المحذوف لا يُرد عند التثنية أو الجمع كما هو الحال في (يد) إذ إننا في الجمع نقول: (يدان)، وفي هذه الحالة يجوز رد المحذوف أو عدم رده فنقول في النسب إليها: (يديّ أو يدوي).

٦- إذا عوض الاسم المحذوف اللام بهمزة وصل كما في (ابن) و (اسم) فالأفضل أن ننسب إلى لفظه فنقول: (ابنيّ، واسميّ)، كما يجوز حذف الهمزة ورد المحذوف فنقول: (بنويّ، وسمويّ)، وإذ نسبنا إلى (أخت)، و(بنت) يجوز أن نرد المحذوف ونحذف التاء باعتبار أنها في الأصل تاء التأنيث المربوطة، فنقول: (أخوي، وبنوي)، ويجوز أن ننسب إليها على لفظها، فنقول: (بنت- بنتيّ)، و(أخت- أختيّ).

٧- إذا نسبنا إلى جمع المؤنث السالم مما يجب فتح ثانيه عند الجمع، فإن سمينا به أبقينا ثانيه مفتوحًا عند النسب إليه، مثل: (تمرات: تمَريّ)، (حسنات: حَسَنيّ)، (غرفات: غُرَفيّ)، وإن لم نسم به رددناه إلى السكون للتفريق بين النسبة إليه علمًا والنسبة إليه باقيًا على جمعه، مثل: (تَمْري، وحُسْني وغُرْفيّ).

٨- إذا نسبنا إلى الاسم الذي على وزن (فَعُولة) وكانت عينه صحيحة غير مضعفة حذفنا الواو وفتحنا ما قبلها، مثل: (شنوءة- شَنَئيّ)، (علوبة- عَلَبيّ)، (حلوبة- حَلَبيّ)، فإذا كانت عينه معتلة أو مضعفة لم نحذف الواو، مثل: (قوولة- قوولي)، و(حرورة- حروريّ).

٩- ربما يتبادر إلى الدارس بأنه لا فرق بين الاسم المنسوب إليه والاسم المنسوب إذا كان مختوما بياء مشددة قبلها ثلاثة أحرف أو أكثر كما في فقرة **(ج) من ثانيًا**، غير أن الصرفيين أكدوا أن الاسم قبل النسب غيره بعد النسب؛ لأننا إذا جمعنا كلمة (منسيّ وكرسيّ) قلنا: (مناسيّ وكراسيّ) فتكون ممنوعة من الصرف؛ لأنها على وزن مفاعل (صيغة منتهى الجموع)، أما إذا جمعناها بعد النسب فتصير (مناسيّ وكراسيّ) أيضًا لكنها لا تكون ممنوعة من الصرف؛ لأن ياء النسب زائدة إذ إنها ليست من صلب الكلمة، وبذلك تكون قد خرجت بالكلمة عن صيغة منتهى الجموع.

١٠- عرفنا من القواعد السابقة أن النسب إلى المركب الإسنادي والمركب المزجي يكون متعلقًا بالجزء الأول من المركب ونحذف الثاني، غير أنه سمع أيضًا النسب إلى المركب المزجي بجزأيه دون حذف فقالوا في: (بعلبك: بعلبكي)، و(حضرموت: حضرموتي).

كما نحتوا من الاسم المركب تركيبًا إضافيًا اسمًا على وزن (فعلل)، ثم نسبوا إليه فقالوا في مثل: (عبد الله- عبدلي)، و(امرئ القيس- مرقسي)، و(عبد شمس- عبشمي)، و(عبد الدار- عبدري) ... إلخ.

إذا نسبنا إلى (أُمية) نقول: (أُموي)، بضم الهمزة، وإذا نسبنا إلى (أَمة) وهي الخادمة أو الرقيقة نقول: (أَموي)، بفتح الهمزة.

١١- لو سمينا بكلمة مكونة من حرفين فقط مثل: (لو أو كي أو لا)، وأردنا النسب إليها، فإذا كان آخره حرف علة وجب تضعيفه، فنقول: (لو- لَوِّيّ)، و(لا- لائيّ أو لاويّ)، إذا كان حرف العلة ألفًا، أما إذا كان آخره صحيحًا جاء في النسب إليه تركه أو تضعيفه، مثل: (كي- كييّ أو كيِّيّ)، و(كم- كميّ أو كمِّيّ).

شواذ النسب

سمع عن العرب بعض الأسماء المنسوبة على غير القواعد الأساسية التي ذكرناها آنفًا، وقد نسب إليها شذوذًا، وهي مسموعة لا ينقاس عليها وأبرزها ما ذكر في الجدول التالي:

(١)

المنسوب إليه	المنسوب	الملاحظات
ثقيف	ثقفي	القياس: ثقيفي.
مرو	مروزي	القياس: مروي.
رب	رباني	القياس: ربي، وقد وردت الصورتان في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ ولكن كونوا ربانيين ﴾ ٧٩ آل عمران، وقوله تعالى: ﴿ قاتل معه ربيون كثير ﴾ ١٤٦ آل عمران.
حق	حقاني	القياس: حقي.
تحت	تحتاني	القياس: تحتي.
رى	رازي	القياس: رووي.
بصرة	بِصري	بكسر الباء، والقياس فتحها.
دهر	دُهري	بضم الدال، والقياس فتحها.
شَعْر	شعراني	والقياس: شَعْري.
فوق	فوقاني	والقياس: فوقي.
جلولاء	جلولي	والقياس: جلولاوي.
أمية	أَموي	والقياس: أُموي بضم الهمزة.
طيء	طائي	والقياس: طيئي.
يمن	يمني	والقياس: يمني.
بادية	بدوي	والقياس: بادي أو بادوي.
دير	ديراني	والقياس: ديري.

(٢)

المنسوب إليه	المنسوب	الملاحظات
عشواء	عشوائي	القياس: عشواوي.
بحرين	بحراني	القياس: بحري بردها إلى المفرد ثم النسب إليه.
حضرموت	حضرمي	القياس: حضري.
الناصرة	نصراني	القياس: ناصري.
روح	روحاني	القياس: روحي.
السهل	سُهلي	بضم السين، والقياس: فتحها.
الشام	شامٍ	بتخفيف ياء النسب، والقياس: بتشديدها: شاميّ.
كبير الأنف	أنافي	القياس: أنفي.
ردينة	رديني	القياس: رُدَني.
نويرة	نويري	القياس: نُوري.
طبيعة	طبيعي	القياس: طَبَعي.
قرية	قروي	القياس: قَرْيِيّ.

المراجع

- الأثر الدلالى لحذف الفعل فى القرآن الكريم، زهراء ميرى حمادى، ماجستير، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- تيسير قواعد النحو للمبتدئين، مصطفى محمود الأزهري، دار العلوم والحكم، الجيزة، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- تيسير النحو، نحو فهم مبسط لقواعد اللغة العربية، سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر، مصر الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، راجعه ونقحه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة، الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- الجدول فى إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه، محمود صافى، دار الرشيد، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائى، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.
- دلالات التقديم والتأخير فى القرآن الكريم، منير محمود المسيرى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- الشامل في اللغة العربية، عبد الله محمد النقراط، دار قتيبة، ٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ظاهرة التقديم والتأخير فى اللغة العربية، فضل الله النور على، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم والثقافة، مجلد ١٢، لعام ٢٠١١م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- القواعد التطبيقية في اللغة العربية، د. نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
- قواعد اللغة العربية المبسطة، عبد اللطيف السعيد، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.
- متممة الأجرومية في علم العربية، العلامة شمس الدين محمد بن محمد الرعيني المالكي الشهير بالحطاب.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- الممتع فى التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- النحو التطبيقي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.